جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السياسات المالية ودورها في ضبط التضخم.

–حالة الجزائر–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبات:

– بن عطار زهرة.

– ثامر كريمة.

الأستاذة المشرفة:

– هرقون تفاحة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.../.../...

السنـــــــة الجامعية 2016–2017

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة و العافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا.

نبعث إليكم بأسمى كلمات الشكر و التقدير التي سطرتها قلوبنا قبل أقلامنا وستظل قليلة أمام ما قدمته لنا فإليك أستاذتنا الفاضلة سفينة شكر بحرها الاحترام، فلكي منا كل الشكر والتقدير وكامل الود والاحترام ونسأل المولى القدير أن يجعلها في ميزان حسناتك.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة .

و نتوجه بجزيل الشكر إلى كل أساتذتنا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

وفي الأخير لابد من كلمة شكر ومحبة وامتنان إلى كل من ساعدنا في عملنا وأعطانا القدرة والإصرار في تحقيق هدفنا حتى لو كان بكلمة تشجيع.

وممن فاتنا ذكر أسمائهم جزاهم الله خير الجزاء.

الفهرس المحتويات

العنوان	**-**
البسملة	**-**
كلمة شكر	**-**
الملخص	**-**
فهرس المحتويات	**-**
قائمة الجداول	**-**
قائمة الأشكال	**-**
المقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التضخم.	**06**
تمهيد	**06**
المبحث الأول: النظريات المفسرة للتضخم	**07**
المطلب الأول: نظريات الطلب وتفسير التضخم	**07**
المطلب الثاني: نظريات العرض وتفسير التضخم	**15**
المطلب الثالث: النظريات الهيكلية وتفسير التضخم(التضخم الهيكلي)	**17**
المبحث الثاني: ماهية التضخم	**22**
المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه	**22**
المطلب الثاني: قياس التضخم	**33**
المطلب الثالث: أسباب التضخم	**37**
المبحث الثالث:آثار التضخم وطرق معالجته	**40**
المطلب الأول: الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم	**40**
المطلب الثاني: طرق ووسائل معالجة التضخم.	**44**
خلاصة الفصل الأول	**51**
الفصل الثاني: دور السياسة المالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم.	**52**

تمهيد	**52**
المبحث الأول:الإطار الفكري والنظري للسياسة المالية	**53**
المطلب الأول: السياسة المالية من منظور الفكر القديم	**53**
المطلب الثاني: السياسة المالية من منظور الفكر التقليدي (الكلاسيكي)	**55**
المطلب الثالث: السياسة المالية من منظور الفكر الكينزي	**56**
المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية، أهدافها، أدواتها	**58**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ومحدداتها	**58**
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	**59**
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	**64**
المبحث االثالث: السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم	**71**
المطلب الأول: السياسة الضريبية ودورها في ضبط التضخم	**71**
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق ودورها في ضبط التضخم	**72**
المطلب الثالث: سياسة العجز الموازيني ودوره في ضبط التضخم	**74**
خلاصة الفصل الثاني	**76**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لضبط التضخم في الجزائر للفترة 2000-.2016	**77**
تمهيد	**78**
المبحث الأول:تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	**79**
المطلب الأول: تطور السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2013	**79**
المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	
المطلب الثالث: دور العجز الموازيني في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	**102**
المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	**102**

المطلب الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	**102**
المطلب الثاني: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.	**108**
المطلب الثالث: الرقم القياسي الضمني في الجزائرPGDP	**110**
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	**112**
المطلب الأول: السياسة الضريبية في الجزائر وضبط معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016	**112**
المطلب الثاني: دور النفقات العامة والإيرادات في ضبط معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	**116**
المطلب الثالث: دور سياسة العجز الموازيني في ضبط معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	**118**
خلاصة الفصل الثالث	**120**
خاتمة	**122**
قائمة المراجع.	**127**

قائمة الأشكال والجداول

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	تطور مكونات الإبرادات الضريبية للجزائر 2003-.2012	80
3-2	تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2003-2012	83
3-3	تطور النفقات الكلية خلال الفترة 2000-2016	90
3-4	يبين توقعات الدولة للنفقات العامة خلال الفترة 2017-2019	93
3-5	مصادر الإيرادات العامة 2000-.2016	94
3-6	تطور الإيرادات العامة ما بين 2000-.2016	96
3-7	توقعات الدولة للإيرادات خلال الفترة 2017- 2019	97
3-8	تطور رصيدالموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-.2016	98
3-9	تطور عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها للفترة 2000-.2016	100
3-10	تغيرات معدل التضخم خلال الفترة 2000-.2016	108
3-11	المؤشر العام لأسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.	103
3-12	تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة 2000-.2013	110

1-قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي	08
2-1	تفسير التضخم طبقا لنظريات فائض الطلب.	13
3-1	أثر إرتفاع تكاليف الإنتاج على المستوى العام للأسعار.	16
1-3	تطور مصادر النفقات العامة2000-2016.	91
2-3	تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2016.	95
3-3	يمثل منحنى تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016.	104

ملخص

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة لعلاج الاختلالات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية والجزائر مثل بقية الدول النامية عانت من اختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، والجزائر عانت من هاته المشكلة وغيرها من الاختلالات الاقتصادية، والتي انعكست سلبا على اقتصادها، وسعت الجزائر للتخفيف من هذه الظاهرة فقامت بالاستعانة بأدوات السياسة المالية المختلفة فتبنت سياسات إنفاقية وإيرادية وغيرها، بهدف الخروج من مأزق التضخم، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر ومساهمتها في ضبط معدلات التضخم في الفترة "2000-2016" وذلك من خلال تحليل كل من أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى تحليل تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، التضخم،سياسة العجز الموازيني، السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق الحكومي.

Summary

The financial policy is an important tool for treating the economic imbalances in the economies of developed and developing countries. Algeria, like the rest of the developing countries suffered from imbalances in economic infrastructure, including the phenomenon of inflation. It is clear that inflation increases the impact on the economies of the countries whenever an appropriate inflationary environment grows with pressures in the economy. All this depends in its impact on a variety of factors and variables that contribute to feed the inflationary pressures causing domestic price levels to rise. Algeria has suffered from this problem and other economic imbalances, which reflected negatively on the economy, and has sought to mitigate this phenomenon by the various and other policies, wanting by that financial policy tools and willingness in importations to get out of the dilemma of inflation. This is what justifies the present study; in which we try to analyze the effectiveness of the financial policy in Algeria and its contribution in controlling inflation rates in the period "2000-2016", through analysis of all of the tools of financial policy, in addition to analysing the development of the inflation rates in the Algerian economy.

Keywords:

Fiscal policy, inflation, the budget deficit of the State, tax policy, the policy of government spending.

مقدمة

مقدمة

تعاني العديد من الدول من المشكلات الاقتصادية التي تؤرق حياة الشعوب والمجتمعات ، ومن بين هذه المشاكل نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، بحيث يعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات و التي تواجهها مختلف دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما جعلها أولوية في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن أجل إحداث تغييرات جوهرية في بنياتها الاقتصادية ورغم محدودية الموارد في الدول النامية فإنها تقوم بتوجيه معظم مواردها المادية والبشرية محاولة منها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وواعية تلبي احتياجات الشعوب وتكبح جماح طلبات المجتمعات لتحقيق رفاهيتها، وهذا ما يتطلب حرص هذه الدول على تطبيق منهجية علمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية، ولقد تعددت التجارب والمناهج العلمية والاستراتيجيات التي تبنتها العديد من هذه الدول من أجل اللحاق بركب الاقتصاد المتقدم وتحقيق طموحاتها التنموية من خلال السيطرة على الاختلالات الجوهرية في اقتصادياتها.

والجزائر كغيرها من دول العالم، مازالت تعاني من هذا المشكل والمتمثل في ظاهرة التضخم التي تعتبر من أخطر المشكلات الاقتصادية حيث اشتدت الموجات التضخمية خاصة منذ السبعينيات من القرن الماضي، حتى تحولت إلى ظاهرة عالمية تمثل الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين وفي ا الصدد اعتمدت الجزائر على السياسات المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فالسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي التي تستخدم في القضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي.

إشكالية البحث:

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي استعانت بها الجزائر للسيطرة على الإختلالات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وبناءا على ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة كمايلي:

إلى أي مدى يمكن للسياسة المالية أن تساهم في الحد من ظاهرة التضخم؟ وهل يمكن للسياسات المالية المتبعة في الجزائر التقليل من آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري؟.

يقودنا هذا السؤال المحوري إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها كمايلي:

- ما هي العوامل المسببة للتضخم وما هي آثاره؟
- ما هو جوهر الاختلاف الفكري بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفسيرهم للسياسة المالية؟

- ما مدى فعالية السياسة المالية في الحد من تفاقم ظاهرة التضخم في الجزائر؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تكمن العوامل المسببة للتضخم والتي يمكن تصنيفها إلى جانبين هما" الأول الطلب الكلي والثاني العرض الكلي"، كما أن له عدة آثار على كل من المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.
- تضارب مقصود السياسة المالية ومفهومها لدى مختلف المدارس الاقتصادية فكل حسب وجهة نظره ومنطلق فكره.
- ساهمت السياسة المالية المطبقة في الجزائر بأدواتها المختلفة في معالجة ظاهرة التضخم الذي واجه الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذه الدراسة في:

- كون ظاهرة التضخم أصبحت لا تشغل بال علماء المالية فقط بل تشغل بال كل فرد في المجتمع لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار بالغة الخطورة في فئات المجتمع المختلفة، مما يترتب عنها آثار اقتصادية واجتماعية.
- أغلبية الدراسات التي تناولت التضخم في الجزائر، كانت تتعلق بالسياسة النقدية، فارتأينا أن يكون البحث في السياسة المالية كونه موضوع ذو أبعاد اقتصادية "ضبط وتوازن الاقتصاد" والمالية " البحث عن مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة".
- من المبررات القوية لإختيار الدراسة هو محاولة معرفة واقع السياسة المالية وتبيان مدى فعاليتها وإمكانياتها في ضبط التضخم الذي يصيب الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية بحثنا في تبيان تطبيق السياسة المالية، وما مدى فاعليتها في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم، ويعتبر التضخم من المؤشرات الرئيسية التي تبين مدى تحكم الدولة في أوضاعها الاقتصادية، كونه مشكلة اقتصادية لصيقة بالحياة الاقتصادية، لا سيما الجزائر التي طرحت فيها المشكلة نفسها وهذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى استخدام أدوات السياسة المالية بهدف ضبط معدلات التضخم والوصول إلى اقتصاد راقي، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في ضبط معدلات التضخم في الجزائر.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

-التعرف على الإطار النظري للتضخم و طرق قياسه وأثاره على الاقتصاد والمجتمع.

-التعرف على دور السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم

-تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة

-تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط التضخم.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** فهي تتمثل في الجزائر وذلك من خلال تحليل جوانب الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري. أما فيما يخص
- **الحدود الزمنية:** فكانت حدود الدراسة هي تحليل جوانب الموضوع خلال الفترة الممتدة من 2016-2000

المنهج المستخدم:

قصد محاولة معالجة مختلف جوانب الموضوع، والإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف والتحليل وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والتضخم، إضافة إلى رصد وتحليل تطورهما على طول فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية وبالتالي اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي اللذين يتوافقان وطبيعة البحث.

أدوات الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي أمكننا الإطلاع عليها في هذا الشأن هي :

❖ غالم سعدية، غطاس منال، بعنوان السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي دراسة حالة- الجزائر-، 2000-2013، الدراسة عبارة عن مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة –الجزائر- ، 2014-2015، وتهدف الدراسة إلى محاولة التعريف بالسياسة المالية و دورها في إقتصاديات الدول والتعريف بالإستثمار ووسائل السياسة المالية المشجعة لها، بالإضافة إلى التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع الإستثمار، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال (السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية).

❖ جلال أحمد محمد صالح، دور السياسات المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية،دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية

والنقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، وتهدف إلى التعرف على العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الدول النامية.

❖ ضيف أمحمد، بعنوان أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) ، الدراسة عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلو الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2014-2015، تهدف هذه الدراسة، إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1989-2012) ، وماهي الجوانب من الميزانية المؤثرة على النمو، وكذا إقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة إتجاه تحقيق النمو الإقتصادي.

صعوبات البحث:

- قلت المعلومات وندرتها فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري.
- تضارب البيانات والإحصائيات في بعض السنوات وتقارير صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، وكذلك النشرات الصادرة عن وزارة المالية أو المنشورة في مواقع شبكة الانترنت لهاته الهيئات الرسمية.

هيكل البحث:

قمنا بتصميم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حاولنا في الفصل الأول تحديد ماهية وطبيعة التضخم الذي يشير إلى عدد من الظواهر لكل منها مميزاتها وصيفاتها الخاصة وإلى الأنواع المختلفة للتضخم بالإعتماد على عدد من المعايير وإلى تقديم وقياس الفجوات التضخمية، كما تعرضنا إلى مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه السياسة المالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم وذلك بالتطرق إلى السياسة المالية من منظور مختلف المدارس الاقتصادية، كما تم التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وإلى مختلف أدواتها التي يمكن للدولة أن تعتمد عليها في الحد من ظاهرة التضخم.

كما تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم في الجزائر وذلك باستعراض تطور السياسة الضريبية وتحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشرات التضخم حيث شهدت معدلات تضخم مفرطة لا يمكن حصرها في سبب واحد بل تشترك فيها عدة أسباب.

أما الخاتمة فقد تضمنت النتائج التي توصلت إليها الباحثتان مع عرض التوصيات في هذا الموضوع، كما طرحت الباحثتان مجموعة من المواضيع يمكن أن تشكل عدد من الدراسات الجديدة في المستقبل.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التضخم

تمهيد.

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إرتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء وإختلفت حدتها بإختلاف الفترات التي سادت فيها وإختلاف الأنظمة الإقتصادية ودرجة تطورها.

وعليه أدى ذلك إلى تزايد الإهتمام بدراسة ظاهرة التضخم من قبل الإقتصاديين لما لها من آ ثار سلبية على كافة جوانب الحياة إقتصاديا، اجتماعيا وأخلاقيا أيضا، بحيث ظهرت عدة نظريات مفسرة لهذه الظاهرة مما أسفر على إختلاف السياسات المستخدمة في مواجهتها أو الحد منها بسبب تعدد الأسباب المنشأة للتضخم وتعدد مظاهره.

وهذه الظاهرة تكسب إهتماما خاصا في الدول النامية بإعتبارها أكثر الدول معاناة من حدة موجات التضخم وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى عدة نقاط تثير هذا الموضوع على النحو التالي:

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتضخم.

المبحث الثاني: ماهية التضخم.

المبحث الثالث: آ ثار التضخم وطرق معالجته.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتضخم.

تنقسم مصادر التضخم وتفسيراته الرئيسية إلى ثلاثة نظريات رئيسية: نظريات الطلب، نظريات العرض والنظريات الهيكلية. وسوف نحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل الجوانب الرئيسية لكل هذه التفسيرات (النظريات) المختلفة، حيث أن هذه النظريات تمثل التفسيرات التي قدمتها المدارس الإقتصادية للتضخم تاريخيا والتي هي منحصرة في المدرسة الكلاسيكية والكينزية فضلا عن أنه قد لحق هذه التفسيرات للمدارس المذكورة إضافات حديثة نسبيا عبارة عن نظريات حاولت تفسير التضخم، وسوف نعرض هذا الموضوع حسب الوجه المبين.

المطلب الأول: الطلب وتفسير التضخم.

يتزعمه مدرستان في الفكر الإقتصادي هما وفقا لهذه النظريات يفسر التضخم نتيجة لظهور ما يعرف بـ " فائض الطلب الكلي". وهذا الإتجاه لتفسير التضخم: المدرسة النقدية والمدرسة الكينزية، هذا مع ملاحظة وجود تيارين داخل المدرسة النقدية: المدرسة النقدية التقليدية(النظرية الكمية) والمدرسة النقدية الحديثة (النقوديون الجدد) التي يتزعمها الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان. وفيما يلي تفصيل لكل منهما:

أولا: تفسير التضخم طبقا للنظرية التقليدية (النظرية الكمية):

التحليل التقليدي أو الكلاسيكي هو نسبة إلى المدرسة التقليدية التي صاغت نظريتها النقدية المعروفة بـ " النظرية الكمية للنقود"، حيث حاولت هذه المدرسة بواسطة نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه، ووفقا لإفتراضات النظرية فإنه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة وكذلك إذا بقي حجم المعاملات ثابتا فإن المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع، وبمعنى آخر يرتفع المستوى العام للأسعار أو ينخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض كمية النقود المعروضة في ظل ثبات سرعة تداول النقود وثبات حجم المبادلات (الناتج الوطني)،[1] وكما يتضح ذلك من المعادلة الآتية التي صاغها البروفسور " أرفنج فيشر Irving Fisher":

$$M.V = P.Y$$

$$P = M.\ V/\ Y$$

حيث أن :

M : كمية النقود المتداولة (المعروضة).

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، بدون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 390.

V : سرعة دوران وحدة النقد.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: حجم المبادلات (المعاملات)

يمكن توضيح هذه العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بالرسم التوضيحي الآتي:

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي:

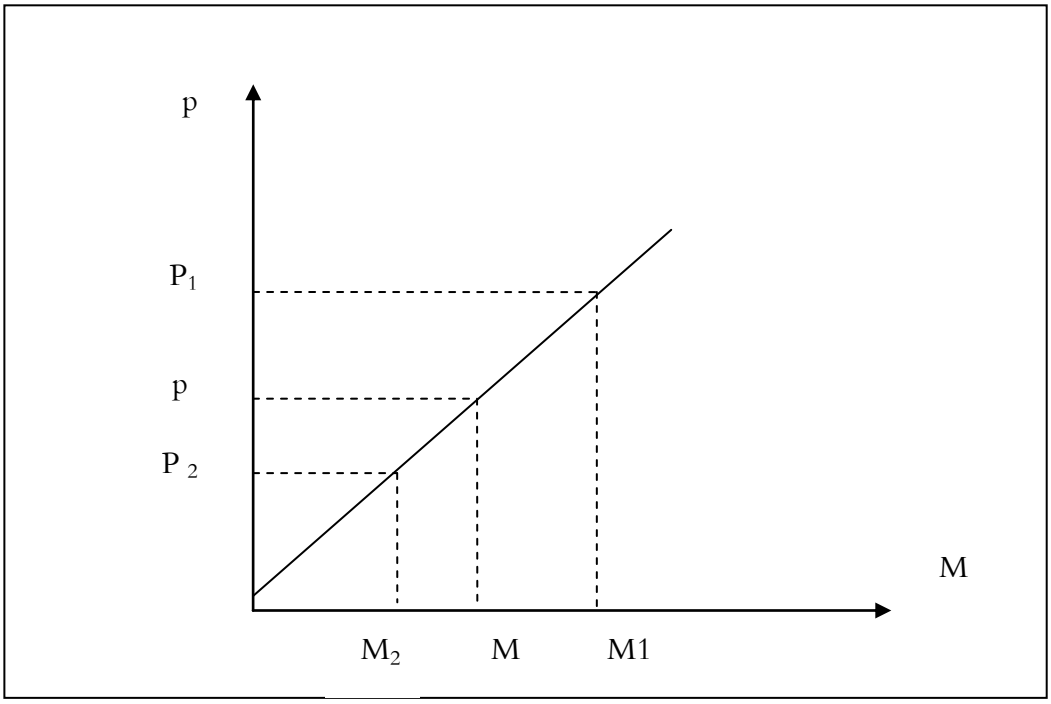

المصدر: ناظم نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 391.

من الشكل أعلاه، يظهر أن الاختلاف في الوضع الإقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كمية النقود المتداولة (M) من جهة وحجم المتاح من السلع والخدمات من جهة أخرى، إذ أن المستوى للأسعار يمثل عاملا سلبيا كونه عنصرا تابعا للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة (M) فإن أي تغير سواء بالزيادة أو النقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدرة على المستوى العام للأسعار، نلاحظ ارتفاع (P) إلى (P1) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة وحجم الناتج الوطني.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن هذه المتساوية "معادلة فيشر" قد عرفت فيما بعد (بعد تطويرها على يد ألفريد مارشال) بمعادلة كامبريدج، حيث تم إعادة صياغتها في صورة جديدة (نظرية الطلب على

النقود). فقد افترضت الصياغة الجديدة عدة فروض تحولت بمقتضاها المتساوية السابقة إلى نظرية (عرض – طلب).[1]

فلقد افترضت أن الأفراد في المجتمع يحتفظون بنسبة ثابتة من دخولهم في صورة نقدية (سيولة) تعادل مقلوب سرعة دوران النقود.

الطلب على النقود = مقلوب سرعة دوران النقود × قيمة الناتج الوطني الحقيقي

ويلاحظ أن تطوير معادلة فيشر وتحويلها إلى نظرية طلب على النقود (معادلة كامبريدج) لم يغير كثيرا في العلاقة السببية المباشرة بين زيادة كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فكلاهما يفسر التضخم بزيادة كمية النقود.

أهم الانتقادات الموجهة للتفسير الكلاسيكي للتضخم:

تدور أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية حول صحة ومدى واقعية الافتراضات الرئيسية التي تستند إليها في وجود مثل هذه العلاقة بين زيادة كمية النقود والمستوى العام للأسعار. وخاصة افتراض ثبات سرعة دوران النقود وثبات الحجم الكلي للمعاملات.

- بحيث كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغيير كمية النقود. فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود، ويعد هذا الفرض خاطئا ويبتعد عن الواقع، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج)، أو قد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها في كمية النقود (مثل حدوث تغير في توزيع الأفراد والمشروعات لأرصدتهم النقدية على أغراض المعاملات والاحتياط وأغراض المضاربة).[2]
- سرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج، يضاف إلى ذلك أنه قد لا يترتب على زيادة كمية النقود حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي أثر الزيادة في الكمية (كما يمكن أن لا يترتب على نقص كمية النقود حدوث إنخفاض في الأسعار إذا ما اقترن هذا النقص بارتفاع في سرعة دوران النقود بمعدل يعوض النقص في كمية النقود).

[1]– أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص228.

[2]– بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية،، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 22.

- افتراض ثبات حجم الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، وأن هناك قوى معينة تعود بالنظام الإقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه ولكن تبين عكس ذلك خلال أزمة الكساد العالمي 1929، بحيث أثبتت هذه الأزمة بما لا يدع إلى شك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ما ابتعد عنه.

ثانيا: تفسير التضخم طبقا للنظرية النقدية الحديثة (النقوديون الجدد): لقد أعيد صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة جديدة بواسطة الإقتصادي الأمريكي " ميلتون فريدمان" المتزعم لمدرسة شيكاغوا، وطبقا للنظرية النقدية الحديثة، يتم الربط بين التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، وبدون الدخول هنا في دراسة تفصيلية للنظرية النقدية الحديثة فإن ما يهمنا هنا هو التأكيد على حقيقة أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار طبقا لهذه النظرية هو تغير النسبة بين كمية النقود وبين الإنتاج الحقيقي، وكذلك التغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها الذي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم.[1]

وهكذا فإنه مع فرض استقرار الطلب على النقود واستقلال السلطات النقدية المحددة لعرض النقود، فإن التغير في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل سوف يتحدد بتغير أو بنمو نصيب الوحدة المنتجة من النقود.

ولكن على الرغم من الرواج الذي لاقته أفكار النظرية الكمية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال تفسيرها لظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة نقدية بحتة ناجمة عن الاختلال الحاصل نتيجة نمو كمية النقود بنسبة أكبر من نمو كمية الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، إلا أن هذه النظرية ومن خلال تفسيرها لظاهرة التضخم فهي لا تناسب الإقتصاديات المتخلفة، والتي تعاني من مشاكل ترجع إلى ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق والذي يعتمد في تحقيق التوازن في الإقتصاديات المتقدمة على قوى

[1] – أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وإيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 274- 275.

العرض والطلب والذي لا يتحقق في ظل إقتصاديات الدولة المتخلفة، بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام المصرفي فيها.[1]

ثالثا: تفسير التضخم طبقا للنظرية الكينزية:

النظرية الكينزية هي نسبة إلى المدرسة الكينزية التي أسسها الإقتصادي الإنجليزي " جون مينا رد كينز"، وطبقا لهذه النظرية، فقد فسرت التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث اعتبرت أن التضخم هو على أساس تضخم طلب أي أن سبب حدوثه هو الزيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي(الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[2]

ففي إطار التحليل الكينزي، يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني الحقيقي بتفاعل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وذلك للوصول إلى ما يعرف " بالطلب الكلي الفعال". ومع افتراض ثبات العرض الكلي (في الفترة القصيرة)، فإن حدوث تغير في الطلب الكلي الناتج عن أي تغير في مكونات الإنفاق الكلي مثل زيادة الإنفاق العام أو زيادة الإنفاق الخاص، وليس بالضرورة زيادة كمية النقود سوف يترتب عليه فائض في الطلب الكلي، وهذا بدوره يؤدي إلى تغيرات في الإنتاج والمستوى العام للأسعار، وذلك تبعا لحالة التشغيل في الإقتصاد الوطني ومرونة العرض الكلي.[3]

وعليه طبقا للتحليل الكينزي فإن وجود فائض الطلب الكلي يمكن أن ينتهي بإحدى الاحتمالين، نعرض لكل منها باختصار على النحو التالي:

1- الاحتمال الأول (الحالة العامة). يرى كينز في هذه الحالة، أي حالة ما قبل وصول الإقتصاد الوطني إلى التشغيل الكامل، أين تكون هناك موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، فإن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) عن العرض الكلي، سوف تؤدي إلى زيادة في حجم العرض الكلي أي الإنتاج الكلي في البداية، بحيث يتمخض عن زيادة الطلب الفعال زيادة حركة المبيعات في الأسواق وزيادة أرباح المنتجين مما

[1]- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية**، دراسة حالة الجمهور اليمنية (1990-2003)،(رسالة ماجيستير في علوم التسيير، غير منشورة)، الجزائر، 2006، ص 46.

[2]- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، الطبعة الرابعة، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، بدون ذكر السنة ، ص 394.

[3]- أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 276.

يشجعهم على زيادة تشغيل مواردهم العاطلة. ومن ثم لا يتوقع أن يترتب على زيادة في الطلب الكلي زيادة يعتد بها في الأسعار ما دام الإنتاج يتزايد بنفس نسبة زيادة كمية النقود.

ومع ذلك فإنه ما أن تسير عجلة التوظيف للأمام، وتستغل الطاقات المعطلة، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الإقتصاد قد وصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وهذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز التضخم الجزئي. حيث ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عدة عوامل هي:[1]

- ارتفاع الأجور بطريقة لا تتناسب مع معدل الزيادة في الإنتاج.
- ظهور مفعول الغلة المتناقصة في المدى القصير، أي زيادة الناتج الوطني بنسبة أقل من نسبة الزيادة في عدد العمال، فإذا افترضنا أن معدل الأجر الفردي لا يتغير فستأتي الزيادة في الإنتاج الوطني مصحوبة بارتفاع تكاليف الإنتاج.
- تتولد الميول التضخمية نتيجة لما تحاوله طوائف المنتجين واتحادات الصناعات و المشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتهم عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الإقتصاد إلى مستوى عال من التشغيل والإنتاج.

بالإضافة إلى أن هذه الاتجاهات التضخمية أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار في هذه الحالة يمكن أن يحدث مثلا بسبب جمود الجهاز الإنتاجي مع زيادة الطلب الكلي، مما يقلل من الاستجابة لزيادة الطلب الكلي.[2]

2- الاحتمال الثاني: (حالة استثنائية): أما في الحالة التي يكون فيها الإقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل (الفرض الكلاسيكي) أين تكون كافة الموارد والأجهزة الإنتاجية قد وصلت إلى طاقاتها، فإن زيادة الطلب الكلي(نتيجة زيادة الإنفاق الكلي) تؤدي إلى وجود فائض في الطلب ينعكس كلية في هذه الحالة على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار. بحيث أن تلك الزيادة في الطلب لم تنجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، ومن ثم فإن تلك الزيادة في الطلب الكلي عملت على زيادة الأسعار.

[1]- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإقتصاد الإسلامي**، بدون طبعة، دار الغريب للنشرو التوزيع، القاهرة، 2002، ص ص 91-92.

[2]- أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وإيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 276.

وعلى هذا النحو يعتبر التضخم من وجهة نظر النظرية العامة لكينز، هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية[1]، وعند هذا الوضع الاستثنائي فقط (الاحتمال الثاني) يتفق التفسير الكينزي للتضخم مع التفسير الكلاسيكي.

والشكل الأسفل سيوضح ذلك (تفسير كل من كينز والكلاسيك لتضخم الطلب) كما يلي:

الشكل رقم (1-2): تفسير التضخم طبقا لنظريات فائض الطلب..

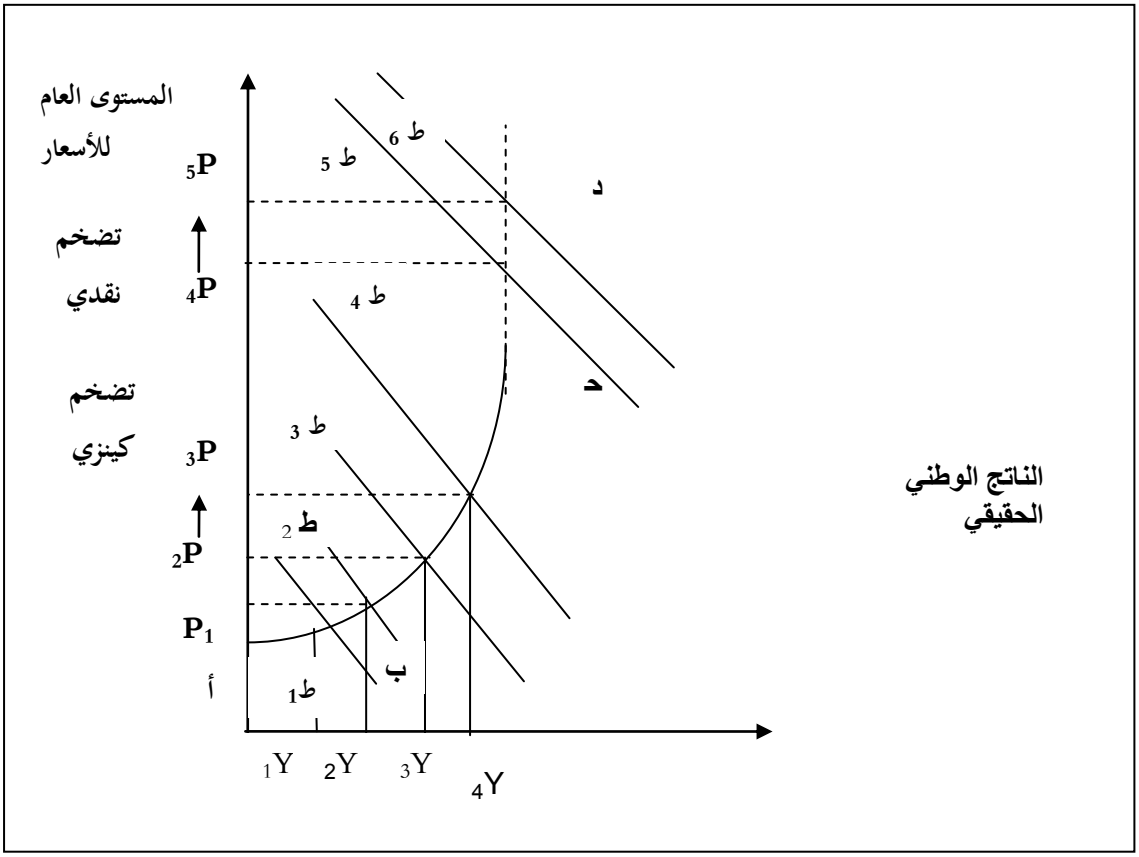

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وإيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 277.

يمكن أن نوضح ونفسر الشكل أعلاه كما يلي: [1]

(أ)**– مرحلة زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الأسعار**: ومن الشكل نلاحظ أن زيادة الإنفاق الكلي، انتقال

[1] – مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص92.

منحنى طلب الكلي من **ط**1 إلى جهة اليمين ليصبح **ط2** في المنطقة" **أب**" على منحنى العرض الكلي، سوف ينعكس على شكل زيادة في الإنتاج الكلي الحقيقي (Y1-Y2) دون أن تحدث زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار.

(ب)– مرحلة زيادة الأسعار بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج: ولكن عندما يدخل الإقتصاد الوطني مرحلة التشغيل (**ب حـ**) على منحنى العرض الكلي، فإن زيادة الإنفاق الكلي وما يترتب عليها من زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي إلى زيادة كل من الإنتاج والمستوى العام للأسعار، ويختلف التأثير النسبي لهذه الزيادة على كل من الإنتاج والأسعار تبعا لمدى الاقتراب من حالة التشغيل الكامل. ففي البداية يكون الأثر الأكبر لهذه الزيادة في شكل زيادة الإنتاج الحقيقي ولكن عندما يقترب الإقتصاد من حالة العمالة الكاملة يزيد الأثر المنعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويقل بالنسبة للإنتاج (حالة منحنى عرض كلي أقل مرونة).

(ج)– مرحلة التضخم الكلاسيكي: هذه المرحلة تظهر في الشكل عندما يزيد الطلب الكلي بعد وصول الإقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل (حـ د)، في هذه الحالة تنعكس زيادة الطلب الكلي بالكامل على شكل ارتفاع في المستوى العام ويتوقف تماما التوسع في الإنتاج (بعد مستوى إنتاج التوازن عند التوظف الكامل)، في هذه الحالة أيضا يمكن القول أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يمكن أن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

من الشكل السابق لا حظنا مدى الاختلاف في تفسير التضخم بين جانبي نظريات الطلب(التفسير الكلاسيكي والكينزي)، ومن الملاحظ أنه على الرغم من اختلاف تفسير التضخم طبقا لنظريات الطلب عند "الكينزيين" عنه عند "النقوديون" فإن كليهما قد وقع في نفس الخطأ الذي يتمثل في تجاهل دور العرض الكلي في توليد التضخم.

المطلب الثاني: نظريات العرض وتفسير التضخم.

تهتم هذه النظريات بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخاصة في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة، حيث أن معظم النظريات السابقة لها والتابعة للمدرستين الكلاسيكية والكينزية تؤكد تحليل جانب الطلب مثل تحليل المدرسة الكينزية لما يعرف بالطلب الجاذب لعملية التضخم، إلا أن أصحاب نظريات العرض (نظرية الكلفة الدافعة) لم يستبعدوا تماما التأثيرات الناجمة عن الإنفاق إلا أن اهتمامهم انصب على تحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح، وكذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل سوق تسوده حالة الاحتكار أو احتكار القلة.[1]

إذ تستطيع نقابات العمال بحكم قوتها التساومية في الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج من جهة نظر المنتجين مما يدفعهم ذلك وبحكم قوتهم الاحتكارية أو شبه الاحتكارية من زيادة الأسعار لتلافي زيادة تكلفة الأجور فيقابل زيادة الأسعار زيادة الأجور ثم زيادة في الأسعار، وهكذا تستمر الضغوط التضخمية.

كذلك من بين نظريات العرض المفسرة للتضخم نجد نظرية تضخم الأرباح، حيث تلجأ المؤسسات والمنشآت الصناعية الكبيرة التي يسودها حالة الاحتكار أو شبه الاحتكار إلى رفع الأسعار والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار و ارتفاع تكاليف الإنتاج أيضا حتى يبلغ التضخم مستويات مرتفعة.

وبصفة عامة يمكن القول أن هذه النظريات تفسر التضخم بسبب نقص العرض الكلي في الفترة القصيرة، والذي يكون نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج أو بسبب جمود الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى أعلى جهة اليسار، ومع افتراض بقاء ظروف الطلب الكلي ثابتة، فإن هذا يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهم أسباب نقص العرض الكلي هنا تلك الخاصة بارتفاع تكاليف الإنتاج الأجرية وغير الأجرية.[2] بحيث أن حدوث زيادات مستمرة في معدلات الأجور بشكل لا تبرره الزيادات الإنتاجية سوف يترتب عليه ارتفاع في تكلفة الإنتاج وارتفاع الأسعار بما يحافظ لرجال الأعمال على هوامش أرباحهم. وعند تكرار مثل هذه الزيادات في الأجور (مثلا بفعل نقابات عمال قوية) نجد أن

---

[1] – ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 397.

[2] – أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 236.

الإقتصاد يمكن أن يدخل في عدة حلقات متتابعة من زيادة الأجور وزيادة الأسعار تنتهي بظهور ما يعرف "بالتضخم الحلزوني."

كذلك ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو بعض المواد الإستراتيجية المستخدمة كالطاقة، سوف يؤدي بدوره إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي نقص العرض الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار مثل ارتفاع أسعار البترول في السبعينيات من القرن الماضي. والشكل التالي سيوضح لنا حالة ارتفاع الأسعار بسبب زيادة تكاليف الإنتاج حيث ينتقل وضع التوازن قصير الأجل من النقطة "أ" إلى النقطة "ب"

الشكل رقم(1–3): أثر إرتفاع تكاليف الإنتاج على المستوى العام للأسعار.

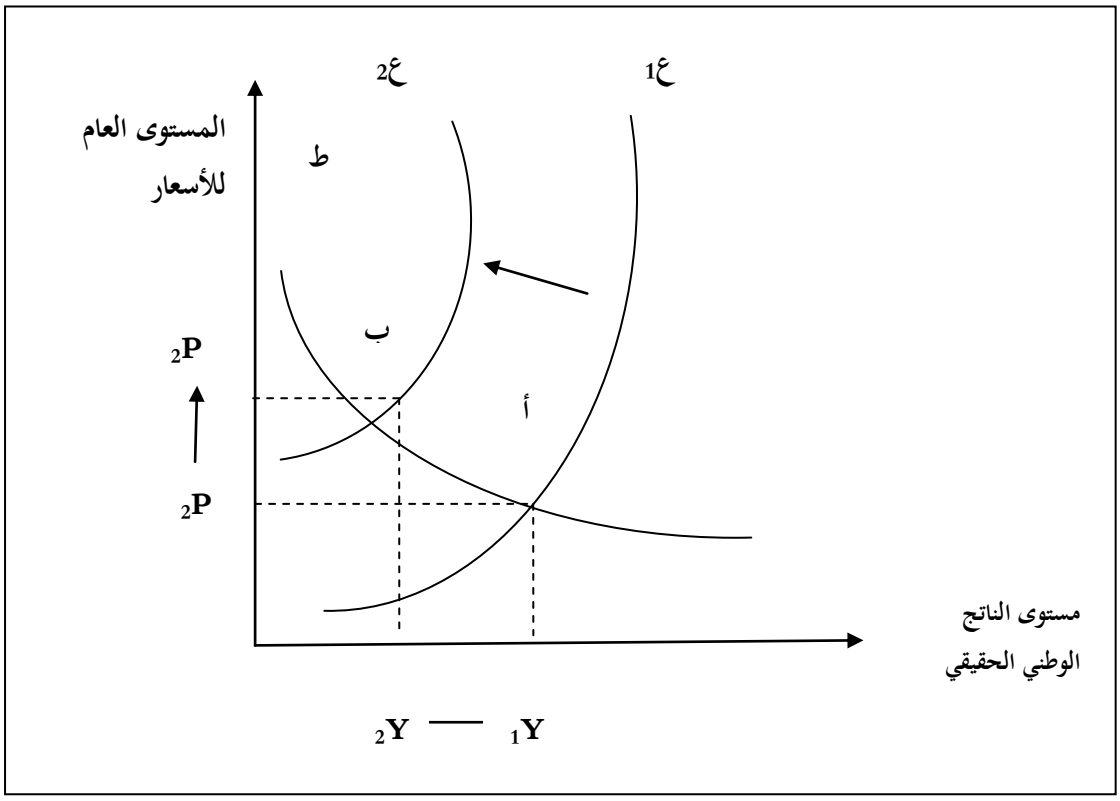

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 236.

هذه النظريات هي الأخرى تجاهلت اعتبارات أخرى هامة في الدفع المستمر للأسعار نحو الارتفاع والتي يمكن أن تسبب"تضخم مستمر" لا يقل أهمية عن تضخم الطلب أو تضخم التكاليف، وهي الاعتبارات أو العوامل الهيكلية التي تغير من التركيب الهيكلي للإقتصاد والتركيب الهيكلي للمجتمع ذاته، سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية. هذا النوع من القوى التضخمية يمكن أن يوجد في الدول النامية بسبب حالات الجمود في الجهاز الإنتاجي والمؤسسي وجمود الأسواق. كما أنه يوجد

في الدول الصناعية المتقدمة بسبب تطور هياكل القوى الفاعلة فيها (نقابات العمال، اتحادات رجال الأعمال، دور الدولة...).

المطلب الثالث: النظريات الهيكلية وتفسير التضخم (التضخم الهيكلي).

التضخم طبقا للمدرسة الهيكلية ليس بالضرورة نتيجة لتفاعل متغيرات "الميكانيزم النقدي" مثل عرض النقود والطلب عليه وسرعة دورانه أو نتيجة تفاعل متغيرات " الميكانيزم الحقيقي" مثل نمو الإنتاج الحقيقي، الطلب عليه الفعال أو نمو العمالة، ولكنه ينتج أيضا نتيجة عمل "متغيرات هيكلية"، هذه المتغيرات الهيكلية التي تنشط كل فترة زمنية معينة هي التي تخلق البيئة أو المناخ التضخمي أي البيئة التي تساعد على تعميق الإختلالات التضخمية.

وهنا يمكن التفرقة بين مدرستين إحداهما ركزت على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول الصناعية المتقدمة، وأخرى تبحث في التغيرات الهيكلية المرتبطة بالتخلف والتنمية أي بما يحدث في الدول النامية.

أولا: تفسير التضخم الهيكلي في الدول الصناعية المتقدمة:

يمكن تفسير التضخم الهيكلي في الدول المتقدمة بعوامل كثيرة، نذكر منها ما يلي:

1- **النمو الإقتصادي المرتفع وسلوك الشركات الإقتصادية:** إن زيادة النمو الإقتصادي بمعدلات كبيرة وكذلك نمو حجم ونفوذ الشركات الإقتصادية (الشركات متعددة الجنسيات، والشركات عابرة للقارات) قد أحدثت تطورات هيكلية هامة في الدول الصناعية. لم يعد بعد الهدف الوحيد أو الرئيسي لهذه الشركات هو تعظيم الأرباح بالمفهوم التقليدي، ولكنها أصبحت تسعى بالدرجة الأولى إلى تعظيم الأصول، هذا بالإضافة إلى زيادة قدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح نتيجة تحكمها وسيطرتها على كل مراحل الإنتاج والنقل والتخزين والتسويق وكذلك سيطرتها على مصادر التمويل ومركز المعلومات والتكنولوجيا في العالم. كل هذا ساعد هذه الشركات محدودة العدد كبيرة النفوذ، ليست فقط على تخطيط الإنتاج ولكن أيضا تخطيط المبيعات والأرباح وحتى الأسعار التي سوف تبيع بها للمستهلكين.[1]

وعليه يرى الإقتصادي الأمريكي **Galbraith** أن إعادة هيكلة الإقتصاديات الصناعية، بعد فترة النمو المرتفعة في الستينيات قد سمحت للوحدات الإنتاجية الضخمة أن تعمل بنظام التخطيط، بمعنى أنها تستطيع أن تحدد الأسعار التي تبيع بها منتجاتها بعيدا عن السوق ولا تقبل بمطالب العمال فيما يتعلق بزيادة الأجور، إلا بغرض تفادي حالات الإضراب عن العمل والمكلفة لها. كذلك فإنها لا تسمح بتخفيض الأسعار في حالات ثبات التكاليف وزيادة الإنتاجية. وهكذا يرى **Galbraith** وآخرون أن هذه

[1]- أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره ص 239.

التغيرات في هيكل نظام الإنتاج والقوى المتحكمة فيه، قد خلقت بيئة تضخمية مستقلة تماما عن تضخم جذب الطلب أو تضخم دفع التكاليف.[1]

2- تسابق الفئات المختلفة في المجتمع حول الأنصبة النسبية في الدخل: لقد خلقت فترات النمو السريع في المجتمعات الصناعية زيادة حدة التسابق بين الفئات المختلفة في المجتمع للحصول على أكبر حصة نسبية في الدخل الوطني. وكان من نتيجة ذلك تغير موازين القوى بين المجموعات المختلفة العاملة في المجتمع (نقابات عمال- رجال أعمال) حدوث تغيرات كبيرة في هياكل الدخول والأسعار وأنماط الاستهلاك مما يساعد على وجود بيئة مناسبة للنمو المتسارع في معدلات التضخم.[2]

3- التغير في الأسعار النسبية للسلع: إن من بين المتغيرات الهيكلية ما يحدث نتيجة تغيرات الأسعار النسبية للسلع والخدمات بسبب تغير علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الإقتصاد الوطني. حيث تؤدي الزيادة في الأسعار النسبية في بعض الأسواق لبعض السلع بصورة غير مباشرة إلى توليد ضغوط تضخمية تسمح بارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

4- ظهور ما يعرف بتضخم الإنتاجية: إن ارتفاع الأجور في بعض القطاعات بسبب ارتفاع معدلات الإنتاجية فيها، عادة ما يتبعه المطالبة بزيادة مماثلة في الأجور من قبل العمال عموما الذين يعملون في قطاعات أخرى لم تحدث فيها زيادات في الإنتاجية. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض هامش الربح لأصحاب المشروعات، مما يدفع بزيادة التكاليف وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا: تفسير التضخم الهيكلي في الدول النامية : لقد حاولت المدرسة الهيكلية أو البنائية التي يتزعمها الإقتصادي" **راؤول بريش**" من أمريكا اللاتينية تفسير التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل الطلب الكلي والعرض الكلي أيضا وعلاقة ذلك باتجاهات البلدان التي تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الإقتصادي.[3] لأن المشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ في هذه البلدان حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي كون الأسباب الرئيسية بحسب هذه النظرية ترجع إلى إختلالات فعلية في هيكل الإقتصاد الوطني وبكيفية توزيع الموارد الإقتصادية واستغلالها، كذلك إلى كون الجهاز الإنتاجي فيها غالبا ما يكون غير مرن، وتتميز فترات التفريخ* للمشروعات الاستثمارية فيها بأنها فترات طويلة نسبيا.

وعليه يمكن أن نذكر بإيجاز هنا أهم العوامل المسببة للتضخم الهيكلي في الدول النامية كما يلي:

---

[1]- أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وإيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، المرجع سبق ذكره، ص 282.

[2]- أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 240.

[3]- ناظم محمد نوري الشمري، ، **النقود والمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 402.

*: الفترة المنقضية بين بداية تنفيذ المشروعات الإستثمارية الخاصة بالتنمية وبين ظهور إنتاج هذه المشروعات في الأسواق.

1- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: فمعظم البلاد المختلفة والآخذة في النمو تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية. ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول ترتفع حصيلة صادراتها بشكل غير عادي، وهذا من شأنه أن يبث في الإقتصاد الوطني موجة توسعية في الدخول الفردية وإيرادات الحكومة من الضرائب فيزيد الإنفاق الوطني في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار.[1]

وكذلك عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات سيتبعه موجة تضخمية، وذلك أنه عندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة تنخفض حصيلة الصادرات وتبدأ حركة انكماشية في الدخول وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة. وفي ضوء عجز حكومات هذه البلاد في العصر الحاضر عن تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانيتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود الجديدة. ومن زاوية أخرى يترتب عن انخفاض حصيلة الصادرات انخفاض في حجم السلع المستوردة، مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها.

2- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المختلفة: يترتب عليه ما يسمى بالجهد الضريبي والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة. ويرتبط هذا بضآلة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة مما يتناسب مع حجم الإنفاق العام. ويرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول النظام الضريبي وعدم قدرته في أن يطول المصادر المختلفة للدخول وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي. وعليه النتيجة الواقعية لهذا النوع من الاختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أنه سيجبر الحكومة إلى اللجوء إلى أسلوب الاقتراض أو الإصدار النقدي كأسلوب لتمويل نفقاتها (الأسلوب التضخمي في تمويل الميزانية).

3- بطء النمو في الإنتاج الزراعي: في معظم الدول النامية يزيد الطلب على الغذاء والمحاصيل الزراعية بمعدل يفوق معدلات نمو الإنتاج (بسبب النمو السكاني المتزايد، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي) هذا مع تميز الجهاز الإنتاجي وخاصة الزراعي في هذه الدول بدرجة كبيرة من الجمود والمرونة الضئيلة، مما يدفع بأسعار هذه السلع نحو الارتفاع.[2]

---

[1]- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص 309-310.

[2]- أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 238.

4- زيادة معدلات الأجور (لأغراض اجتماعية) لا تبررها زيادة الإنتاجية: في كثير من الدول النامية، قد يتم زيادة معدلات الأجور لأغراض إجتماعية أو حتى سياسية من دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج أو زيادة في إنتاجية العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

5- نقص وعدم استقرار حصيلة النقد الأجنبي بصفة عامة: إن عدم كفاية وعدم استقرار حصيلة النقد الأجنبي في الدول النامية، يؤدي إلى عدم إمكانية تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بكاملها وكذلك يؤدي إلى عدم القيام باستثمارات وتوسعات جديدة لزيادة العرض الكلي. وكل هذا سوف يترتب عليه ميل مستمر لإرتفاع المستوى العام للأسعار وهذا في ظل إرتفاع الطلب الكلي.

6- طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى: إن تغير البنيان الإقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الإختلالات تخلق قوى تضخمية، تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاق يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.[1]

فالمراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكة مواصلات ومرافق المياه والكهرباء وغيرها من المشروعات التي يتولد عنه دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، كما أنه من المعلوم أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن للاستثمار طبيعة مزدوجة فعلى حين يخلق الاستثمار طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب تنصرف إلى كافة أنواع السلع والخدمات، ويشير الإقتصاديون الهيكليون إلى أن اختلالا بين التيار السلعي والتيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف بفترة التفريخ، حيث تزداد حدة هذا الإختلال كلما طالت فترة التفريخ كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة. وكذلك مما يصاحب تجارب التنمية هو تفاوت في توزيع الدخول، حيث تتركز نسبة كبيرة منها في أيدي نسبة قليلة من السكان، ومع إنخفاض وعيها الادخاري وبالتالي ارتفاع ميلها للاستهلاك وخاصة لأنواع السلع البذخية يزيد من الاختلال بين التيار السلعي والتيار ألإنفاقي.

وأخيرا في ضوء قصور المتاح من النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات وغيرها من المصادر، والضغط على إستخدام النقد الأجنبي في تمويل استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية، تضعف مقدرة هذه الدول على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية التي يتزايد الطلب عليها ويعجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب المحلي المشتد معه حدة الاختلال بين التيار السلعي والتيار ألإنفاقي.

[1]- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص ص 312-313.

وهكذا يخلص الإقتصاديون الهيكليون إلى أن جذور القوى التضخمية في الدول وخاصة النامية منها، سببها هذه المتغيرات الهيكلية والتي تحض على زيادة كمية النقود والإنفاق.

المبحث الثاني: ماهية التضخم.

تعتبر كلمة التضخم من المصطلحات الإقتصادية التي تثير عدة تساؤلات وإستفهامات لما يكتنفها من الغموض والإبهام نتيجة المفاهيم العامة التي تقترن بهذا اللفظ، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم كلمة التضخم ونستعرض بعض التعريفات من واقع النظريات الإقتصادية المختلفة وذلك للوصول إلى تعريف مناسب للتضخم، ثم ننتقل بعد ذلك لدراسة أنواع التضخم بالإضافة إلى دراسة مؤشرات قياس التضخم لنصل في ختام هذا المبحث إلى عرض أسباب التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه.

قبل أن نتعرض إلى تعريف التضخم لا بد من الإشارة إلى مفهوم مصطلح التضخم.

أولا: مفهوم مصطلح التضخم.

تدل كلمة التضخم على الزيادة والكبر أو عن شيء ضخم، لذا ترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد، فالشيء المتضخم غير مناسب وغير مرغوب فيه.[1]

يرجع أصل كلمة INFLATION (inflation)إلى الكلمة اللاتينية INFLATIO والمقصود منها Enflure التي تعني المبالغة أو التنفخ.

شهدت الإقتصاديات المتقدمة أو النامية على حد سواء في الوقت الحاضر موجة عامة من التضخم على اختلاف الأنظمة الإقتصادية السائدة فيها رأسمالية كانت أم اشتراكية وتباين الفلسفة الإقتصادية والاجتماعية واختلاف الأسباب والمسببات.[2]

إن لمصطلح التضخم عدة معاني نذكر منها:[3]

التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.

التضخم في الدخل: (أو في جزء من الدخل): عندما ترتفع الدخول النقدية ارتفاعا غير عادي وغير مألوف كالتضخم في الأجور والأرباح، يعني أن الأجور والأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى.

التضخم في العملة: يشغل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق دون النظر إلى ما حدث للمستوى العام للأسعار.

التضخم في التكاليف: يشغل الارتفاع الحاصل في أثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

---

[1]- فكري أحمد نعمان، **النظرية الإقتصادية في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1985، ص 322

[2]- أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، بدون الطبعة، دار زهران للنشرو التوزيع، عمان، 1993، ص 307.

[3]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشرو التوزيع ، الإسكندرية ، 2000، ص ص 10-11.

نلاحظ أنه يمكن إطلاق مصطلح التضخم على عدد كبير من الحالات أو الظواهر السابقة الذكر حيث يعطي ارتباط هذه الظواهر ببعضها البعض دلالتين:

الدلالة الأولى: تخص درجة الارتباط فيما بينها، إذ لا تعني الصلة بين المعاني السابقة، أن للتضخم معنى واحد.

الدلالة الثانية: لا يعني أن هذه الظواهر تربطها حتما روابط قوية تدفعها جميعا في نفس الإتجاه التضخمي.[1]

يتمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد أو القوة الشرائية له [2] في وقت معين[3]، لذا نجد أن أغلب الإقتصاديين يحصرون التضخم في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار.ا:

ثانيا: التباين في مفهوم التضخم: ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو تعريف محدد يكون جامعا ومانعا وهذا بإجماع واتفاق علماء الإقتصاد، يرجع ذلك إلى الأمور التالية:

رغم الاهتمام المتزايد بدراسة هذه الظاهرة من قبل الإقتصاديين إلا أنها لا تعبر عن ظاهرة إقتصادية معينة بل مجموعة من الظواهر لكل منها صفات محددة.

إن محاولة تعريف التضخم من قبل المفكرين في القرن التاسع عشر يختلف عما نادى به الإقتصاديون في القرن الثامن عشر.

تختلف هذه التعاريف في نفس الفترة بين الإقتصاديين أنفسهم نظرا لاختلاف وجهات نظرهم لهذه الظاهرة.

يختلف معنى التضخم في الإقتصاديات المتقدمة عنه في الإقتصاديات النامية أو السائرة في النمو.

إن هذا المفهوم ليس جامدا، فكل نظرية نقدية حاولت إعطاء مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة بحسب الظروف التي عرفها التطور التاريخي للفكر الإقتصادي الرأسمالي.

عليه فإن إعطاء تعريف دقيق للتضخم صعب، إذ ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محددا، لدى جميع علماء الإقتصاد وهذا باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه التضخم، كما يأخذ التضخم أنواعا عديدة بغض النظر عن أسبابه، لذا فمن المهم التعرف على التضخم وأنواعه وهذا ما سنتعرض له من خلال التعارف التالية.

ثالثا: تعريف التضخم: يعتبر التضخم من أكثر الاصطلاحات الإقتصادية شيوعا في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا، فرغم هذا الشيوع إلا أنه لا يوجد تعريف يحضى بقبول علماء المالية والإقتصاد،

---

[1]– مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، بدون طبعة، مرجع سبق ذكره، 2002 ، ص 30.

[2]– تأخذ قيمة النقود عدة معاني يختلف كل معنى عن الآخر، لكن المراد بها هو قوتها الشرائية على سائر السلع والخدمات، يمكن الإطلاع على زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص 207-212، وسمير حسون، **الإقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص ص 38-40.

[3]– تعرف القوة الشرائية للنقد بأنها عبارة عن سلطان النقود في المبادلة بسائر السلع والخدمات أي مقدار ما يمكن شراؤه من السلع والخدمات، يمكن الإطلاع على محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1973، ص .67

ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم.

يعرف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما".[1]

وهناك من عرف التضخم على أنه " زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي".[2]

وقد عرفه بعض الإقتصاديون أمثال corTiR كورتير بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض أي" عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع"، وعرفه بيجو على أنه عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة إستخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول[3].

إن تعريف مصطلح التضخم يمكن إرجاعه إلى الأسس التالية، والتي يعتمد عليها الإقتصاديون في تعريفهم لمصطلح التضخم.

1- التعارف المبنية على الأسباب المنشئة: إعتمد علماء الإقتصاد فترة زمنية طويلة في تعريفهم للتضخم على أسبابه خاصة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويمكن تصنيف التعارف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم إلى:

1-1- تعريف التضخم على أساس النظرية النقدية الكمية: تعتبر التعارف التي بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود من بين التعارف الأكثر استخداما ورواجا في الفكر الإقتصادي، فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه النقدية ب:

- الزيادة المحسوسة في كمية النقود.[4]
- الزيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار[5]
- زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الإئتمان البنكي.[6]

يرجع أنصار هذه النظرية أسباب التضخم إلى زيادة كمية النقود في تلك الفترة، نظرا لتدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا نتيجة اكتشاف القارة الأمريكية و استغلال المناطق الغنية بمناجم الذهب مثل كاليفورنيا وأستراليا

---

[1]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص 249.

[2]– محمد حلمي جبلاني، **محاسبة التضخم المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العرب للنشر والتوزيعي، عمان، بدون ذكر السنة، ص 21.

[3]– ضياء مجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، مؤسسات شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2005، ص 115.

[4]– عوض فؤاد هاشم، **إقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1971، ص 308.

[5]– غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره ص 14.

[6]– الروبي نبيل، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1973، ص 13.

فكانت النتيجة ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار[1]، فمن الواضح أن هذه التعارف تعتبر كمية النقود المتغير الإستراتيجي والمحدد للمستوى العام للأسعار مع افتراض ثبات العناصر الأخرى[2]على الأقل في المدى القصير.

رغم المحاولات العديدة التي أبداها أنصار النظرية الكمية للنقود في تعريفهم وتفسيرهم للتضخم إلا أنها وجهت لها عدة انتقادات أهمها[3]:

قامت على مجموعة من الافتراضات أثبت الواقع التاريخي عدم صحتها، حيث يجب إنهاء الإفتراض القائل بثبات حجم السلع المنتجة والمتداولة في السوق والاعتراف بقدرة الجهاز الإنتاجي ومرونته على الاستجابة للتغيرات في كمية النقود.

بينت الظروف الإقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد العظيم 1929-1933 أنه على الرغم من إلقاء كميات كبيرة من النقود المتداولة في السوق لم تؤد إلى إرتفاع الأسعار، بل على العكس أدت إلى إنخفاضها كون الزيادة في الكمية النقدية أدت إلى التقليل من الإنفاق.

1-2- تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب: تعتمد نظرية العرض والطلب في التضخم على المتغيرات التي تنشأ على مستوى العرض الكلي والطلب الكلي وإن كانت ترى في الطلب الكلي العنصر الأساسي والجوهري في تحليلاتهم للظواهر التضخمية، ويمكن تعريف التضخم وفق هذا الأساس بـ[4]:

- زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- زيادة الطلب الحقيقي في حالة التشغيل الكامل.

يرجع أنصار هذه النظرية سبب في التضخم إلى نقص في المعروض السلعي للانخفاض الإنتاج سواء سوء توجيه الإستثمارات أو نتيجة تقلبات عوامل طبيعية، ولكي يعتبر أنصار هذا التعريف بأن هذه الظاهرة تضخمية يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط وهي:

* يجب أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا غير متوقعا، لو توقع الأفراد ارتفاع الأسعار لأمكن تجنبه أو الحد منه.

* يجب أن يكون المستوى العام للأسعار هو المقصود بالأسعار المرتفعة، بحيث يشمل أسواق السلع والخدمات وأسواق عوامل الإنتاج.

لقيت هذه التعارف قبولا كبيرا رغم ذلك لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات الموجهة إليها والمتمثلة في[5]

* أهملت العوامل النفسية لأفراد المجتمع، إذ يؤدي التخوف من ارتفاع الأسعار إلى احتكار السلع من طرف المنتجين وزيادة الطلب عليها من جانب المشترين.

* تعتبر هذه النظرية الارتفاع في الأسعار ظاهرة ساكنة على أساس الفرق بين كميتين وليس الفرق بين

---

[1]- يسرى عبد الرحمن، **إقتصاديات النقود**، بدون طبعة، دار الجامعة المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1979، ص 139.

[2]- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل- ثبات سرعة تداول النقود.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، **الإقتصاد النقدي**، بدون طبعة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص 2018.

[4]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[5]- الروبي نبيل، **التضخم في الإقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري** ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

تيارين: تيار الإنتاج من جهة وتيار الإنفاق من جهة أخرى فهي بذلك تغفل عامل الزمن.

2- التعريف المبني على خصائص التضخم: ركز كل الإقتصاديين التقليديين والكينزيين في تعريفهم للتضخم على أسبابه أو على العوامل المنشأة للتضخم، لكن هناك تعريف آخر يأخذ بخصائص أو مظاهر التضخم [1]، حيث يعني هذا الأخير الإرتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة، فلا يأخذ الإرتفاع في الأسعار الشكل التضخمي إلا إذا كان غير مؤقت، أي دائم وتصاعدي[2]، كذلك يعرف التضخم وفق هذا المعيار بأنه الارتفاع المتواصل والدائم للمستوى العام للأسعار[3]، مما يعني أن مظهر التضخم يتمثل في حركة الإرتفاع العام للأسعار.

من بين الإقتصاديين الذين يعرفون التضخم على أساس خصائصه، " روبنسن"، " فلامان"، "كولوز" وغيرهم،و تنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناتجة عن التضخم، وهي الأسعار.

فيعرف "روبنسن" التضخم: بأنه إرتفاع غير منتظم للأسعار.

بينما يعرفه "فلامان": بأنه حركة الإرتفاع العام للأسعار.

ويعرف "كلوز" التضخم: بأنه الحركات العامة لإرتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

ولقد شارك الكثير من علماء المالية والإقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على أنه الارتفاع في الأسعار حتى أصبح تعريفا للتضخم، وذلك لتفشي هذا النوع من التضخم، وسرعة ملاحظته من قبل العامة، على أن هذا النوع من التضخم يختلف عن غيره من الأنواع التضخمية الأخرى، وإن الاعتماد على هذا المعيار في تحليل، وتبيان المقصود بالتضخم إنما يرتبط إلى حد ما بتحليل النظرية الديناميكية لتغيرات الأثمان، وقد علق البعض من الإقتصاديين من أصحاب هذا المعيار ظهور التضخم في الأسعار على دوام هذا الارتفاع واستمراره، ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت للأسعار بأنه ارتفاع تضخمي.[4]

لقد انتقدت هذه التعاريف من عدة جوانب: بالنسبة لإرتفاع الأسعار وعدم ثباتها فإن نسبة الثبات ينقصها التوضيح والتدقيق فليس هناك نسبة للثبات معينة ومعترف بها ومتفق عليها لدى جميع الإقتصاديين.

فيما يخص استمرارية الإرتفاع، ماهي المدة اللازمة حتى نحكم على الارتفاع بكونه تضخميا؟ وما معيار ذلك؟.

لا يعتبر هذا المعيار كاف في تفسير التضخم لأنه يعتمد على أحد مظاهر التضخم فقط وهو ارتفاع الأسعار دون المظاهر الأخرى إلى جانب عدم البحث عن الأسباب المؤدية للارتفاع حتى نعرف التضخم بموجبه، يمكن

---

[1]- تبنى عدة إقتصاديين هذا التعريف من بينهم روبنسن، فلامان، كلوزو

[2]- M.E. BNISSAD. **ESSAI d analyse monetaire avec reference a l algerie 3eme. Edition .o. p.** u. alger. 1980. P33

[3]- GERARD BRAMOULLEk ET DOMINIQUE AUGEY, **ECONOMIE MONETAIRE**, **EDITION DALLOZ PARIS**, 1998,P 23.

[4]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-22

أن نبين حالتين لارتفاع الأسعار لا تعبر عن وجود تضخم:

قد ينشأ إرتفاع الأسعار نتيجة إنخفاض طارئ في العرض الكلي للإنتاج، إذ لا يعد في هذه الحالة إرتفاع الأسعار تضخما، بل هو نتيجة لآلية جهاز الثمن الذي يتجه لتحقيق التوازن بين العرض والعرض الكلي المتناقص والطلب عليه.

إن ظروف الإنتقال من الكساد إلى الرواج الإقتصادي ترتفع فيها الأسعار بصفة تلقائية وقد ينتهي هذا الإرتفاع بانتهاء الظروف الإقتصادية التي صاحبته.

ما هو معدل الزيادة في الأسعار الذي يمكن إعتباره تضخميا؟ بمعنى هل تسري كل زيادة في الأسعار على وجود حالة تضخم؟.

لا يمكن اعتبار التضخم مجرد ارتفاع مستوى الأسعار إذ يوجد عدد لا نهائي من مستويات الأسعار الممكنة، فما هو إذن المستوى الذي يتحدد عنده التضخم؟

إن مدى شمول ودقة الأسعار التي يتكون منها المستوى العام للأسعار وطريقة تركيبة تتوقف عليها درجة التعبير عن الظاهرة[1]، أي هو الرقم القياسي للأسعار الذي يمكن اعتماده في ذلك؟

قد يكون هناك تضخم مقيد غير ظاهر دون أن تظهر زيادة في مستويات الأسعار نتيجة لتطبيق بعض الحكومات لسياسة تثبيت الأسعار مما يجعل الرقم القياسي للأسعار لا يكشف عن وجود قوى تضخمية في الإقتصاد معبرا عنها في شكل إرتفاع محسوس في الأسعار.

3 – التعاريف المبنية على آثار التضخم: يبني أصحاب هذا الاتجاه تعريفهم للتضخم على آثاره المترتبة عنه و أهمها ارتفاع الأسعار، ومن الإقتصاديين الذين اعتبروا التضخم وارتفاع الأسعار شيئا واحدا نجد:

3-1- تعريف فيكسل[2]: يبني تعريفه للتضخم على فكرة الاختلال النقدي الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة النقدي عن سعر الفائدة الحقيقي- الطبيعي- الذي يؤدي إلى حركة تصاعدية ومستمرة وتراكمية في الأسعار[3]، كما يشترط أن يكون هذا الارتفاع فجائيا غير متوقعا.

3-2- تعريف مارشال[4]: هو ارتفاع الأسعار.

---

[1]– محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003،ص .383

[2]– جون غوستاف فيكسل(1851-1926)، إقتصادي سويدي، بدأ بالرياضيات وتحول إلى الإقتصاد، حصل على درجة جامعية في القانون قبل أن يصبح أستاذا للإقتصاد السياسي والتشريع الضريبي في جامعة لوند 1904 ومن مؤلفاته: الفائدة والأسعار" هناك الكثير من التشابه بين نظريته ونظرية كينز.

[3]– أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 1993، ص137.

[4]– جورج كاتليت مارشال، (1880-1959) ولد في أمريكا، وتخرج من معهد فرجينيا الحربي 1901، وفي 1947 كان وزيرا للخارجية وقدم إقتراحه الخاص الذي عرف:" بمشروع مارشال" والذي أنفقت أمريكا بلايين الدولارات لإعادة بناء وإنعاش أوروبا، ونال بفضله على جائزة نوبل للسلام 1953م

يبني أصحاب هذا الاتجاه تعريفهم للتضخم على الآثار التي يخلفها التضخم وأهمها إرتفاع الأسعار ولمدة طويلة مما يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة أكبر من عرض السلع المشتراة بهذه النقود، وقد وجهت لأصحاب فكرة الإعتماد على المستوى العام للأسعار في تحديد التضخم إنتقادات كبيرة أهمها:

متى يعتبر ارتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا؟ وهذا ما يقودنا في البحث في المدة اللازمة لسريان هذا الارتفاع.

ماهو المقياس[1] المستخدم لقياس هذه الظاهرة، هل يستخدم مقياس أسعار الجملة أم التجزئة؟ وهل تؤخذ كل السلع والخدمات أم تقتصر على البعض منها؟

ما هو معدل الارتفاع المعبر عن التضخم؟ ومتى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه معدل تضخمي؟

قد تتدخل السلطات في تحديد الأسعار رغم ذلك يستدل على وجود ضغوطات تضخمية – التضخم المكبوت– بسبب وجود قوة شرائية ليس لها مقابل مادي في السوق.

إن الاتجاهات الحديثة عند استخدامها لمصطلح التضخم تقصد به ارتفاع الأسعار، ومن بين تعاريف التضخم المعتمدة على مفهوم ارتفاع الأسعار التعريف الذي قدمه جام إميل، إذ يعرفه على أنه: « هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض»[2] يتميز هذا التعريف بجملة مزايا يمكن إيضاحها في النقاط التالية[3]:

إن التضخم حركة: أي عملية حركية– ديناميكية– يمكن ملاحظتها خلال فترة زمنية طويلة.

إن التضخم عبارة عن حركة في الأسعار، أي أن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار،أما النقود فلها دور مسبب فقط.

تتصف حركة الأسعار بالاتجاه الصعودي والمتواصل في الأسعار، أي أن لا يكون ارتفاع الأسعار موسميا أو بسبب طارئ من الطوارئ الطبيعية بحيث ترجع الأسعار بعد زوال السبب إلى مستواها السابق.

يقصد "جام إميل" بفائض الطلب في هذا التعريف إلى كل من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري وهو الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند سعر معين.

---

[1]– فمثلا هل تعتبر الفترة 1960–1964 بالولايات المتحدة الأمريكية فترة تضخمية، إستنادا إلى إرتفاع مقياس أسعار المستهلك بمعدل 5%سنويا، أم تعتبر كسادا لإنخفاض مقياس أسعار الجملة بمقدار 2% سنويا،

[2]– الروبي نبيل، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره ص ص15.

[3]– الروبي نبيل، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري**، نفس المرجع، ص 19.

لقد استخدم "جام إميل" كلمة قدرة العرض بدل من كلمة العرض، إذا استطاعت الأجهزة الإنتاجية الزيادة في الإنتاج لحظة النداء لزيادة في الطلب فإنه لن يحدث التضخم، ولكنه يحدث فقط إذا اعترض التوسع في الإنتاج بعض العقبات مثل التشغيل الكامل أو بعض الاختناقات.

لقد استطاع هذا التعريف من تحليل مشكلة التضخم والتعرض لجوانبه المتعددة حيث أن أثار المشكلة من جانب الزيادة في الطلب متأثرا في ذلك بكينز، كما تعرض إلى الجهاز الإنتاجي عندما لا يقدر على الاستجابة في الزيادة في الطلب عند بلوغ الإنتاج مستوى التشغيل الكامل متأثرا في ذلك بأفكار المدرسة التقليدية، وهو يقترب من فيكسل عندما اعتبر التضخم حركة صعودية ومستمرة وتراكمية في الأسعار.

لا يمكن إعطاء مفهوم واحد للتضخم نظرا لتعدد وجهات نظر الإقتصاديين من جهة وتعدد معايير تحديد المعنى منه، فهناك من بنى تعريفه من وجهة نظر الأسباب المنشأة له ومنهم من عرف التضخم من خلال الخصائص والآثار المترتبة عليه، أدى هذا التعدد في المفاهيم إلى تعدد أنواع التضخم مما يقضي وجود معايير معينة يستند عليها في تحديد أنواعه.

رابعا: أنواع التضخم.

يمكننا في استعراضنا لأنواع التضخم استخدام عدد من المعايير والأسس للتمييز بين هذه الأنواع.

1- تبعا لمعيار مدى سيطرة الدولة على جهاز الأسعار: يندرج تحت هذا المعيار نوعين من التضخم هما:

1-1- التضخم الظاهر أو الصريح: تعرف الأسعار في ظل هذا النوع ارتفاعا سافرا دون أن يعترض طريقها أي عائق استجابة لفائض الطلب، ويستمر هذا الارتفاع في الأسعار بصورة مستمرة حيث يتحقق التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات دون تدخل من طرف السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها على الأقل[1]

إلى جانب إحجام الدولة عن التدخل للتأثير في ارتفاع المستويات العامة للأسعار قد تطالب النقابات العمالية برفع معدلات الأجور بسبب ارتفاع الأسعار مما يدفع بالمنتجين برفع أسعار منتجاتهم لتغطية تكاليف الإنتاج المتمثلة في ارتفاع الأجور، فتعود النقابات العمالية من جديد للمطالبة برفع الأجور التي تؤدي إلى ارتفاعات تراكمية في المستويات العامة للأسعار.

[1]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ينتج عن هذا النوع من التضخم فقدان أفراد المجتمع الثقة بالنقود، و إذا استمر هذا التضخم فترة زمنية طويلة لدرجة الجموح فسوف يقضي على مدخرات الطبقات المتوسطة والفقيرة قضاءا كاملا بما يؤدي إلى ما يسمى بالادخار السلبي.

1-2- التضخم المكبوت أو الحبيس: يكون هذا النوع من التضخم مستترا غير ظاهر، إذ لا تستطيع الأسعار أن تتحرك نحو الارتفاع نظرا لتدخل الدولة المباشر في السيطرة على تجميد الأسعار والحد من ارتفاعها بسبب ظروف إقتصادية وسياسية تجبرها على ذلك بمجرد تراجع الدولة عن هذه السياسات سوف تتحرر الأسعار معلنة إمكانية ظهور التضخم لدرجة الجموح.

2- تبعا لمعيار إختلاف القطاعات الإقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الإقتصادية الموجودة فالتضخم الذي يحدث في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يحدث في سوق عوامل الإنتاج.

2-1- التضخم في أسواق السلع: يصنف كينز التضخم الذي يحدث في أسواق السلع إلى صنفين:[1]

الصنف الأول: التضخم السلعي: يحصل هذا النوع من الضخم في قطاع سوق السلع الاستهلاكية الذي يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار – الميل الحدي للاستهلاكي يكون كبيرا – مما يؤدي إلى تحقيق أرباحا خيالية لأصحاب المشاريع في صناعات إنتاج سلع الإستهلاك

الصنف الثاني: التضخم الرأسمالي: يحصل هذا النوع من التضخم في قطاع الاستثمار الذي يعبر عن زيادة قيمة الاستثمار على نفقة إنتاجها مما يؤدي إلى تحقيق أرباحا كبيرة لأصحاب المشاريع الاستثمارية في صناعات إنتاج سلع الاستثمار.

2-2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: يميز كينز بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:[2]

الصنف الأول: التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار إداريا من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب، وبصفة عامة ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الاستثمار على الادخار مما يؤدي إلى ظهور أرباح كبيرة في كل من صناعات سلع الإستهلاك وسلع الاستثمار.

الصنف الثاني: التضخم الدخلي: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة إرتفاع نفقات الإنتاج خاصة إرتفاع أجور العمال.

3- تبعا لمعيار مستوى الاستخدام في الإقتصاد الوطني: يتعلق هذا النوع من التضخم بمستوى تشغيل الإقتصاد لموارده المتاحة، وفي هذا الصدد يميز كينز بين نوعين من التضخم[3]:

---

[1]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2]- عوض فؤاد هاشم، **إقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[3]- الروبي نبيل، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري** ، مرجع سبق ذكره، ص 151.

3-1- التضخم الكامل: يطلق هذا النوع من التضخم على الارتفاع الأسعار الذي يحدث بعد وصول الإقتصاد مستوى التشغيل الكامل، لا يصاحب الزيادة في الطلب الفعلي زيادة مماثلة في الناتج الوطني لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يسبب إرتفاعا ضارا في مستوى الأسعار، فيترتب عند هذا النوع من التضخم ضررا كبيرا يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت ويعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود.

3-2- التضخم الناقص: يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل وصول الإقتصاد مستوى التشغيل الكامل بالتضخم الناقص، إذ ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي بما يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل، لذلك لا يحمل هذا النوع من التضخم في طياته ضررا وإنما يعتبر الإرتفاع في مستوى الأسعار الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيدا من الإنتاج والتشغيل.

4- تبعا لمعيار درجة حدة الضغط التضخمي: يمكن تقييم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى قسمين هما:

4-1- التضخم الجامح أو المفرط: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود أو النقص الحاد في عرض السلع والخدمات التي تؤدي إلى ظهور الدورة الخبيثة للتضخم والمتمثلة في الزيادة المذهلة في الأسعار التي يواكبها في نفس الوقت زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج فزيادة حتمية وجديدة في الأسعار تؤدي إلى زيادة في الأجور وهكذا[1]...

4-2- التضخم المتوسط: يعرف هذا النوع من التضخم ارتفاعات في الأسعار لكن بمستويات أقل من مستوى الارتفاعات التي يعرفها النوع الأول- التضخم الجامح- حيث تكون آثاره أقل خطورة على مكونات النظام النقدي إذ لا يصل الأمر بالأفراد إلى فقدانهم الثقة بالنقود بصفة عامة.

رغم إعتبار هذا النوع من التضخم من أكثر الأنواع شيوعا في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر، إلا أن أفراد المجتمع يتقبلون هذا النوع من التضخم لكونه يتميز بجملة خصائص هي[2]

* النسبية: زيادة دائمة ومتتالية في الأسعار وبمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع.

* ارتباطه بحركية السلوك الاجتماعي.

5- تبعا لمعيار مصدر التضخم – العلاقات الإقتصادية الدولية: يفرق الإقتصاديون وفق هذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

[1] -أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[2] - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص 88.

5-1- التضخم المحلي: ينشأ هذا النوع من التضخم في الدول المتخلفة نتيجة الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي ويرجع هذا إلى عدة أسباب أهمها:[1]

طبيعة إتجاهات التنمية الإقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من إختلالات في مراحلها الأولى.

يترتب عن الزيادة في حجم الإنفاق النقدي ارتفاع الأسعار نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي.

ضآلة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية وتواضع القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية من هذه السلع التي يمكن أن توفر حصيلة مناسبة من النقد الأجنبي.

ضعف كفاءة الجهاز الضريبي مما يجبر الدولة إلى تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

5-2- التضخم المستورد: يتم انتقال التضخم من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية عن طريق التجارة الخارجية، فتتعرض الدول النامية بالإضافة للضغوطات التضخمية ذات المنشأ الداخلي إلى التضخم المستورد نتيجة العوامل التالية[2]:

* ينتقل التضخم إلى الدول النامية في صورة ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات النهائية.

* ينتقل التضخم إلى الدول النامية عند إستراد المواد الأولية والزراعية اللازمة لتلبية الطلب المحلي المتزايد، ونتيجة لتخلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج الصناعي تأخذ أسعار المنتجات الصناعية في الارتفاع.

وعليه نستطيع تقدير مدى حدة التضخم المستورد من خلال العلاقة التالية:[3]

التضخم المستورد = (قيمة الواردات ÷ قيمة الناتج الوطني الإجمالي) × التضخم العالمي

[1] - ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 278.

[2] -دانيال عبد الله رزق، **التضخم أزمة النظام الرأسمالي**، مجلة الإقتصاد، العدد 53، ص 45.

[3] - M.H. Benssad. **Essais D`analyse monetaire**. Op cit p48

المطلب الثاني: قياس التضخم.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي إقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار وذلك عن طريق الأرقام القياسية، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر إرتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى إرتفاع مستويات الأسعار في الإقتصاد الوطني وهذا من خلال ما يعرف بالفجوة التضخمية، وفيما يلي شرح لكل منهما.

أولا: الأرقام القياسية: يقاس التضخم بما يعرف الأرقام القياسية للأسعار، والتي هي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار بحيث تبين مدى التطور في الأسعار بالنسبة لشيء معين، حيث يمكن أن تأخذ الأرقام القياسية أشكالا وصورا مختلفة، وعليه نجد من أهم الأرقام القياسية المستخدمة في قياس التضخم هي كالتالي:

1- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك(أسعار التجزئة):** يعكس هذا الرقم مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية، حيث يعتبر من أكثر المقاييس إستخداما كمؤشر للتضخم لكونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود.

ويمكن حسابه بعدة طرق أهمها مايلي:[1]

أ- الرقم القياسي البسيط: هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة وتسمى سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

الرقم القياسي البسيط = مجموع أسعارالسنة الجارية ÷ مجموع أسعار سنة الأساس × 100

ب- الرقم القياسي المرجح: ويحسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الإستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

الرقم القياسي المرجح =مجموع **(الأسعار × الأوزان الترجيحية)الجارية ÷مجموع (الأسعار × الأوزان الترجيحية) سنة الأساس × 100**

[1]- نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 260-262.

ت– الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: يستخدم في إحتساب هذا الرقم الإنفاق الإستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة ويسمى الإستهلاك الإسمي مقسوما على الإنفاق الإستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس والذي يطلق عليه الإستهلاك الحقيقي بموجب المعادلة التالية

الرقم القياسي العام = الإنفاق الإستهلاكي الإسمي ÷ الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي × 100

2– الرقم القياسي لاسعار الجملة:[1] يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، ومواد الطاقة والبترول، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع، والدلالة الرئيسية التي يعكسها تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة، هو أن الارتفاع الذي يطرأ عليها لا يلبث أن ينعكس بالضرورة بعد ذلك في الأرقام القياسية لأسعار التجزئة.

3– المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي: أو ما يعرف كذلك بالرقم القياسي الضمني للأسعار أو المكمش الضمني لإجمالي الناتج المحلي، والذي هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، ويحتسب بالطريقة التالية:[2]

المخفض الضمني لأسعار الناتج الإجمالي المحلي = (الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ÷ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) × 100

وبشكل عام يعني هذا الرقم القياسي المئوي ما يلي:

*إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت.

* إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت.

* إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

كما يمكن حسابه بعبارة أخرى، بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي بأسعار السنة الأساس (أسعار ثابتة لنفس السنة).[3]

[1]– مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]– نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[3]– أكرم حداد ومشهور هذلول، **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 202.

ولهذا الرقم القياسي أهمية، بحيث يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد الوطني سواء أكانت استهلاكية أم وسطية أم إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، وكذلك لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها.[1]

وبصفة عامة يحسب التضخم بالاستعانة بالأرقام القياسية(مؤشر أسعار المستهلك) بالعلاقة التالية:

$$P_t = (IP_t - IP_{t-1}) \div IP_{t-1} \times 100$$

ثانيا: الفجوة التضخمية:

إذا كان إستقراء ظاهرة التضخم يتم من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فينبغي التأكيد على أن الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي معين ليس سببا في وجود هذه الظاهرة بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تنبع من حالات الإختلال في الإقتصاد الوطني.

وعلى إثر ذلك فإنه توجد ثلاثة معايير لقياس القوة التضخمية هي: معيار الإستقرار النقدي، معيار الإفراط النقدي ومعيار فائض الطلب، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

1- معيار الإستقرار النقدي: يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في إعتبارها إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها. وطبقا لهذه النظرية فإن الإستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما معادلا للصفر.[2]

ويمكننا توضيح هذا المعيار بالعلاقة الرياضية التالية: $B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$

حيث: B : معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$: معامل التغير الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه بـ M_2.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ونناقش ثلاث حالات وهي :

إذا كان $B=0$، يعني أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، أي أن هناك استقرار نقدي.

$B>0$، يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وأن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.

[1]- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]- محمد عزت غزلان، **إقتصاديات النقود والمصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 315.

B>0، يعني وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

2- معيار فائض الطلب: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال ومفاده أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يقودنا إلى حالة تضخم في الإقتصاد.

ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال فترة معينة كالتالي:[1]

$$D_X = (C_P + C_g + I) - Y_i$$

حيث : D_X : إجمالي فائض الطلب.

C_P: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

I: الاستثمار بالأسعار الجارية.

Y_i: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ومنه إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية (**cp+cg+I**) عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**"Yi"**، ينشأ فائض الطلب (فجوة تضخمية) الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

3- معيار الإفراط النقدي: يستند هذا المعيار إلى نظرية الكمية المعاصرة للإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان والتي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هو المتغير الإستراتيجي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار، كما يرى فريدمان أن الإستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.[2]

ويمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:

[1]- محمد يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص ص 408-409.

[2]- محمد يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 410.

$$M^t = QY_t - M_t$$

حيث: M^t : حجم الإفراط النقدي.

QY_t: حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

Q: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، والتي تحسب بالعلاقة التالية: $Q = M_t / Y_t$

وعليه إن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء إرتفاع الأسعار نتيجة للإفراط النقدي مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

المطلب الثالث: أسباب التضخم.

إن معرفة أسباب أي مشكلة إقتصادية أو غير إقتصادية أمر في غاية الأهمية، لأن ذلك يساعد في تسهيل علاجها والتخلص منها، وبإعتبار التضخم مشكلة إقتصادية تعاني منها كافة إقتصاديات العالم وأنه يعبر عن تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فإن له عدة أسباب يمكن تصنيفها في جانبين: الأول الطلب الكلي والثاني العرض الكلي، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار(التضخم) إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض الكلي، بمعنى أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو سوق عوامل الإنتاج لا يقابلها زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض، بحيث ترتفع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات سواء كان هذا الأخير إنفاقا استهلاكيا أو استثماريا أو حكوميا مع عدم إمكانية استجابة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني للزيادة في الطلب،وبالتالي تنعكس على ارتفاع الأسعار.

وللتوضيح أكثر، فإن هذا الارتفاع في الطلب الكلي له أسبابه ودوافعه، و التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري: يحدث التضخم عندما يزيد الإنفاق الكلي ولا يقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة مع افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية إلى وجود اختلال بين الطلب والعرض ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي المتمثل خاصة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.[1]

[1]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

2- التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف: يعتبر توسع البنوك التجارية في منح الإئتمان والإعتمادات عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح الإئتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، ومنه يزداد الطلب الاستثماري و بالتالي الطلب الكلي، وأمام ثبات حجم العرض إذن ترتفع الأسعار منبئة بذلك عن ظاهرة التضخم، و التي كان سببها الأول الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.

3- العجز في الميزانية: هذه الطريقة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، ويقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه لتمويل الخطط التنموية التي تقوم بها، فهي وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة من أجل إنعاش النشاط الإقتصادي مستندة في ذلك على المنهج المالي الكينزي وعلى الرغم من علمها بآثارها السلبية، فإذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار ومنه التضخم، والذي حدث كنتيجة لعدم التوازن مابين فيض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام والمعروض السلعي.[1]

4- تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب مورد تمويلي والمتمثل في الإصدار النقدي لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى التمويل تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الإقتصاد.

5- الارتفاع في معدلات الأجور: يمثل السبب المباشر والفعال في ظهور التضخم، بحيث يعني الارتفاع في الأجور زيادة دخول العمال ومنه يؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي، وأمام ثبات العرض الكلي فإنه تظهر الضغوط التضخمية.

ثانيا: العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض: كما أشرنا سلفا فالتضخم هو ارتفاع عام للأسعار الناجم عن الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد بينا جانب الطلب الكلي ويبقى جانب العرض الكلي،ومن الجدير بالذكر أن هناك يصله العرض الكلي وذلك عند مستوى التشغيل الكامل، وفي هذه الحالة لا يستطيع العرض تلبية الزيادة في الطلب وبالتالي هذه الزيادة تترجم إلى ارتفاع في المستوى العام

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، مرجع سبق ذكره، ص 149.

للأسعار، وهناك أسباب عديدة تقف أمام العرض الكلي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي، نذكر منها ما يلي:

1- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: يمكن للجهاز الإنتاجي أن يكون معطلا أو قليل المرونة بحيث لا يؤدي إلى تحقيق زيادة في السلع والخدمات لكونه يعمل بكل طاقاته القصوى أو لبلوغ الإقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج.

وبذلك بإرتفاع أسعار عوامل الإنتاج التي تنعكس على إرتفاع أسعار المنتجات، وتعود عدم مرونة الجهاز الإنتاج في مقابلة الطلب الكلي الفعال إلى بلوغ مرحلة الإستخدام التام في الإقتصاد والتي تكبح الإستجابة لمستوى الطلب الكلي المتزايد أو بسبب نقص الفن الإنتاجي أو وجود عناصر إنتاج مؤهلة.[1]

2- زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج: قد يكون إرتفاع تكاليف الإنتاج ناشئا عن نقص في الإنتاج قطاع معين بحيث يدخل هذا الأخير في إنتاج قطاع آخر، أو بسبب زيادة أسعار المواد الأولية نقلها والتأمين عليها، أو بسبب إرتفاع تكلفة رأس المال، كما قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج مما بؤدي إلى إرتفاع نفقة إستهلاكها خاصة إذا كانت أسعار الآلات الحديثة مرتفعة، لذا يتعين على المشروع رفع أسعار الإنتاج النهائي ليتمكن من تعويض تلك الزيادات في التكاليف من خلال إضافته هوامش ربح أكبر إلى النفقات، وترتفع الأسعار بالضرورة خاصة إذا كانت المشاريع في وضع احتكاري داخل السوق. كذلك قد يكون السبب في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج هو ارتفاع أسعار الواردات من مستلزمات الإنتاج (التضخم المستورد)، إذا كان الإنتاج المحلي يعتمد بصفة كبيرة عليها.

3- تناقص في العناصر الإنتاجية: وهذا يشمل المواد الأولية والخام، بالإضافة إلى العمال والموظفين المختصين، أو نقص في رأس المال العيني بسبب طبيعي كالزلازل أو غيرها كالحروب، وقد يكون أحيانا السبب في الأساليب الإنتاجية لعدم مرونتها وقدرتها على زيادة الإنتاج أو قدمها وعدم تطورها كذلك.[2]

---

[1]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

[2]- قاسم حمود، **التضخم من منظور إسلامي، مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد8، الأردن، العدد:4، 1992، ص159.

المبحث الثالث: آثار التضخم وطرق معالجته.

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضرورة وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية. وفي هذا المبحث سنتناول هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العلاقة بين التضخم والبطالة، لنتعرض في الأخير إلى سبل ووسائل معالجة التضخم.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

فكلما ذكرنا سلفا فإن للتضخم مجموعة من الآثار منها ما هي آثار إقتصادية وأخرى اجتماعية، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم: تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي:

1- التضخم يؤدي إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة: تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار (التضخم) وما ينتج عنها من تخفيض في القوة الشرائية أو قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة ويترتب على ذلك أن تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكأداة للادخار، ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للاستهلاك وينخفض بالتالي ميلهم للادخار فطالما القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوما بعد يوم فإن الأفراد يبادرون إلى الانتفاع بما لديهم منها بشراء ما يلزمهم قبل أن تنهار قيمتها.[1]

كما يؤدي التضخم إلى الادخار السلبي أي إلى الاستدانة إذ أن ارتفاع الأسعار يشجع ذوي الدخول الثابتة أو المنخفضة إلى استقطاع جزء من مدخراتهم وإنفاقه على سلع الاستهلاك، رغبة منهم في المحافظة على مستوى الاستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار، وإذا استمر التضخم لمدة طويلة من الزمن فإنه يؤدي إلى القضاء على مدخرات تلك الطبقات الفقيرة قضاءا كاملا.[2]

2- **التضخم يؤثر على الاستثمار:** إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لا يصيب فقط السلع الاستهلاكية والخدمات، ولكنه يشمل المجموعات السلعية الرأسمالية والوسطية التي يمثل الإنفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات الاستثمارية الجديدة. وهذا بدوره من جانب سوف يؤثر سلبيا على رغبة وقدرة الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين لتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية القائمة فعلا، ومن جانب أخر سيحدث ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية

---

[1]- نبيل الروبي، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطيقية للإقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[2]- غادة صالح، **مبادئ الإقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص133.

واستحالة تحديد تكاليف إنشائها بصورة نهائية، والتي ترتفع فيها مدخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها.[1]

كذلك هناك أيضا آثار سلبية للتضخم على الاستثمار، فهو يؤثر على اتجاهات تخصيص الاستثمارات بين الأنشطة المختلفة، حيث يشجع توقع استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار التوجه إلى أنشطة ريعية وأعمال المضاربة من خلال شراء الأصول المختلفة، ليس بغرض استخدامها في استثمارات منتجة ولكن بهدف المضاربة وتحقيق مكاسب رأسمالية من جراء ارتفاع الأسعار.[2] وهذا في النهاية سيؤدي إلى تدني كفاءة الاقتصاد الوطني نظرا للتشوهات التي حدثت على هيكل الاستثمارات، بحيث تنحاز الاستثمارات إلى أشكال غير مفيدة.[3]

3- التضخم يؤثر على هيكل الإنتاج: فالتضخم وما ترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويترتب على ذلك أن بعض القطاعات الصناعية الإنتاجية سوف تعاني من عجز الطاقة الإنتاجية، وسوف تعمل بمعدلات تشغيل متواضعة في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية وقطاعات الخدمات سوف تعاني من الطاقة الزائدة، وتحتاج لأن تعمل بمعدلات تشغيل مرتفعة.[4]

وكون القطاعات الصناعية في الإنتاج الحديث هي قطاعات متشابكة ومترابطة وتعتمد بعضها على البعض الآخر، فسوف تحدث مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الإقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الإقتصادي.

4- التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات: [5] يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا ضارا فإذا حدث ارتفاع في الأسعار وتوقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار فترة طويلة، فسوف يدفعهم هذا إلى زيادة الاستهلاك أي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وبعبارة أخرى يقوم المستهلكون بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة في التخلص من النقود التي تنخفض قيمتها باستمرار. ولا شك أن زيادة الاستهلاك أو زيادة القوة الشرائية للمستهلكين ستؤدي إلى زيادة الواردات. وبالإضافة إلى ذلك فان زيادة أسعار السلع

---

[1]- حربي مرسي عريقات، **مبادئ الإقتصاد: التحليل الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص164.

[2]- أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، ص251.

[3]- شوقي أحمد دنيا، **التضخم والربط القياسي: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي**، مداخلة ضمن ندوة " قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات"، السعودية- جدة-، أفريل 1994، ص 28.

[4]- مجدي محمود شهاب، **إقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2002، ص ص 82-83.

[5]- أحمد فوزي ملوخية،**مبادئ الإقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص ص 316-317.

والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل من إمكانية منافستها للسلع الأجنبية في الأسواق العالمية، فتتدهور كمية الصادرات ومن ثم فإن التضخم يؤدي إلى زيادة الواردات من ناحية ونقص في الصادرات من ناحية أخرى وهروب لرؤوس الأموال الوطنية من ناحية ثالثة وهذه كلها عوامل تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات وعجزه.

5- التضخم يؤثر على تحويلات رؤوس الأموال والدخول: [1] يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في بلد ما إلى عدم تشجيع المواطنين العاملين في الخارج على تحويل مدخراتهم إلى الداخل نظرا لما يهدد القوة الشرائية لهذه المدخرات بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود. كذلك فان معدلات الفائدة الحقيقية في الداخل سوف تنخفض كثيرا إذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية ثابتة، وهذا ما يساعد على هروب رؤوس الأموال وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الداخل.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم: بالإضافة إلى الآثار الإقتصادية الناجمة عن التضخم، فان للتضخم كذلك آثار اجتماعية، فالارتفاع المتوالي والمستمر في الأسعار يؤثر في الحياة الإجتماعية للمواطنين، ويمكن حصر أهم هذه الآثار فيما يلي:

1- **احتدام التمايز الإجتماعي بين الطبقات (إعادة توزيع الدخل):** لعل من أسوء الآثار الاجتماعية التي يثبتها التضخم في كيان الاقتصاد الوطني هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي للتركيب الطبقي للمجتمع. ففي أثناء الموجات التضخمية تبرز طبقات اجتماعية تزداد ثراء على ثرائها وهناك على العكس من ذلك طبقات تزداد سوءا على سوء حالها، هذا التمايز الاجتماعي الذي يحدث بين الطبقات يطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الرأسي، بالإضافة إلى ذلك هناك تغيرات محسوسة تحدث في الأوضاع النسبية للشرائح الاجتماعية المختلفة داخل الطبقة الواحدة، حيث يتحسن الوضع النسبي لبعض الشرائح على حين يتدهور الوضع النسبي لشرائح أخرى داخل نفس الطبقة الواحدة، وهذا التمايز الذي يحدث بين الطبقة الواحدة يمكن أن نطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الأفقي، ويترتب على التمايز الاجتماعي بنوعية- الرأسي والأفقي- حدوث خلخلة واضحة في البنيان الطبقي للاقتصاد الوطني.[2]

وهذه الخلخلة الناجمة عن احتدام التمايز الاجتماعي هي في الواقع نتاج طبيعي **لإعادة توزيع الثروة الوطنية والدخل الوطني** التي يحدثها التضخم بطريقة عمياء لا ضابط لها، وقد كان من آثار الخلخلة

---

[1]- أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 225

[2]- مجدي عبدالفتاح سليمان،**علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

انقسام المجتمع إلى فئتين: الفئة الأولى وهي التي تضر من التضخم، والفئة الثانية وهي التي لا تضر من التضخم وسوف نعرض كلا الفئتين كما يلي:

(أ)– **الفئات التي تضر من التضخم**: مما لاشك فيه أن التضخم يسبب أضرارا لذوي المرتبات والأجور من أصحاب الدخل الثابت وهم أرباب المعاشات والإعانات الاجتماعية وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير، وكاسبي الأجور والمرتبات بالجهاز الخدمي الحكومي وبشركات القطاع العام والخاص.

فارتفاع الأسعار يفقد ويضعف القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يفقد أصحاب هذه الفئة أجزاء محسوسة من دخولهم، إذ تتدهور القوى الشرائية لدخولهم النقدية. وفي المقابل يقل نصيبهم من الدخل الوطني الحقيقي ومن هنا تكون خسارتهم مؤكدة، لهذا السبب أصبحت شعوب الدول الصناعية المتقدمة واعية أشد الوعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع مستويا الأجور، وخير دليل هو اضراب عمال الفحم في بريطانيا في شهر فيفري 1974 وأيضا عمال الموانئ في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1973.

ومن الفئات التي تضر أيضا من التضخم هي فئة الدائنين، فالدائن الذي يستحق دينه في وقت ارتفعت في الأسعار يحصل على نقود هي في واقع الأمر أقل من النقود التي دفعها إلى مدينه عند التعاقد على القرض، فقد كانت الأسعار في تلك الفترة منخفضة نسبيا.

(ب)– **الفئات التي لا تضر من التضخم**: على عكس الفئة السابقة التي يصيبها الضرر نتيجة التضخم، فإن هناك طائفة أخرى من الدخول تتغير وفي إتجاه طردي مع التغير في المستوى العام للأسعار، فالارتفاع الطفيف في الأسعار يؤدي إلى تفاؤل رجال الأعمال مثل أصحاب المصانع والمشروعات التجارية والزراعية والخدمية، حيث تميل أسعار منتجاتهم إلى الارتفاع نتيجة إقبال الجماهير عليها مما يؤدي إلى تشجيعهم على زيادة استخدام العمالة والتوسع في أنشطتهم، وبالتالي تزداد دخولهم النقدية، كما أن طائفة المدينين يستفيدون من التضخم نظرا لأنهم سيسددون القرض في وقت انخفضت فيه قيمة النقود فيدفعون نقودا أقل مما أخذوها عند القرض.

2– هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج: في ظل موجات ارتفاع الأسعار، وعدم إمكان مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع، فان الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسطى قد تعرض للتدهور الشديد، وخصوصا لموظفي الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات حملة الشهادات العليا، وقد نتج عن ذلك أن عددا كبيرا من هؤلاء قد هاجر إلى الخارج نتيجة ارتفاع معدلات الأجور النقدية الحقيقية ارتفاعا لا يقارن بالمعدلات السائدة محليا. وحقيقة هذه الفئات في الغالب تكون من أكفأ العناصر، من حيث الخبرة ودرجة التأهيل المهني العالية، ولا شك أنهم يمثلون خسارة كبيرة على الاقتصاد

الوطني للبلاد نظرا لأنهم كانوا يمثلون احتياطا هاما لدفع عجلات التنمية في البلد. وربما يذهب البعض إلى القول بأن الهجرة إلى الخارج لها فوائد جلية على الاقتصاد الوطني، إذ أنها تؤدي إلى زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية التي يتم تحويلها من قبل العاملين في الخارج، وبالرغم من هذا فإن هناك من يرى أن وجود العناصر الأكثر كفاءة في البلاد أربح بكثير من تسربهم، لان إعداد عمالة أخرى مدربة يستغرق وقتا وتكاليف تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، وتعوق عملية الإنتاج إلى حد ما.

وفضلا عما تقدم يرافق ظاهرة الهجرة والعمل بالخارج مشكلة التفكك الأسري وانحلال الروابط العائلية، إذ كثيرا ما يضطر رب الأسرة لان يهاجر بمفرده تاركا أسرته، وقد تهاجر الزوجة هي الأخرى للعمل مثلا، وهذا كله سيؤدي إلى خلل في العلاقات الأسرية ومن تأثير سلبي وسيء على تربية الأبناء وعلى القيم العائلية.

3- انتشار الرشوة والفساد الإداري:[1] يصاحب ظاهرة التضخم تفشي الرشوة والفساد الإداري، فارتفاع مستويات الأسعار المحلية وما ينتج عنها من انخفاض في القوة الشرائية للأفراد- خاصة أصحاب الدخول المحدودة والثابتة- يؤدي إلى ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية السلبية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة، السرقة، الاختلاس والتهرب الضريبي والجمركي والى تدني ولاء الموظفين لمنشآتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور، فهم يستخدمون هذه السلوكيات كأسلوب مضاد يخفف من حدة التضخم، وذلك لكونهم كما ذكرنا، يفتقدون جزءا كبيرا من دخلهم لما يحدثه التضخم من إعادة توزيع الدخل الوطني، فيفكر هؤلاء في الالتجاء إلى هذه الأساليب كمصادر مساعدة- إضافية- للدخول لمواجهة ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: طرق ووسائل معالجة التضخم.

باعتبار التضخم حالة مرضية خطيرة في الإقتصاد الوطني،فإن هدف القضاء عليه أو على الأقل احتوائه والحد منه أصبح من أولى أهداف السياسة الإقتصادية في الدولة التي تعاني منه، وهذا نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها بالمجتمع من النواحي الإقتصادية في الدولة، الاجتماعية والسياسية، ومن أجل ذلك عادة ما تلجأ الحكومات إلى مجموعة من الوسائل للحد والتخفيف من التضخم والتي نجد من بينها:

أولا: السياسة النقدية: السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد، أو بعبارة أخرى هي تعبر عن تلك الإجراءات التي

[1] - أكرم حداد ومشهور هذلول، **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 208، بتصرف.

تستخدمها الدولة للتأثير في المعروض النقدي لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق مع الوضعية الإقتصادية.[1] كما تعرف بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.[2]

وتنطوي فكرة السياسة النقدية بهذا المعنى على ناحيتين: اتخاذ إجراءات معينة بواسطة السلطات النقدية لإحداث تأثير على المعروض النقدي في أي ناحية من نواحيه، وأن تهدف السلطات النقدية من وراء توجيه النقود بهذه الإجراءات إلى تحقيق غرض إقتصادي معين يتفق مع الوضعية الإقتصادية، فكل ما يتخذ من إجراءات للتأثير في النقود سواء في نظامها أو كميتها، أو في علاقتها بالنقود الأجنبية، يعتبر من السياسة النقدية.

وفيما يتعلق بدور السياسة النقدية في ضبط التضخم، فإن هذه السياسة تعتمد في عملها على مجموعة من الوسائل منها ما هي وسائل كمية وأخرى كيفية، والتي تهدف من خلالها على السيطرة في عرض النقود والتقليل منه لإمتصاص الفائض في السيولة، ومن أهم هذه الوسائل نجد:

1- سعر إعادة الخصم: يعرف سعر الخصم بأنه"سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية".[3] حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الإئتمان، أو تقدم ما لديها من أوراق تجارية للخصم لدى البنك المركزي بهدف الحصول على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الإئتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية وتحقيق هامش ربح معقول، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقا للظروف الإقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية، وبالتالي زيادة أو نقص المبالغ النقدية التي تكون تحت تصرفها.[4]

أما عن آلية إستخدام هذه الأداة في حالة التضخم، فإن البنك المركزي يعمل على تقليل حجم الإئتمان المصرفي عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع تكلفة الإئتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية أو

---

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2]- صالح مفتاح، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي"السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، -الجزائر-، ديسمبر2005، ص 1.

[3]- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[4]- نبيل الروبي، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره، ص430.

بعبارة أخرى أنه سيقرض البنوك التجارية بأسعار مرتفعة، مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى تقليل وسائل الدفع في الإقتصاد وهذا يساعد على الحد من التضخم. [1]

ويشترط من أجل فاعلية السياسة إعادة الخصم بصفة عامة ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة والائتمان تلجأ لها البنوك التجارية عند الحاجة، بالإضافة إلى مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص بمعنى وجود معاملات كثيرة بالأوراق التجارية، وهذا من أجل أن يكون أثر سعر إعادة الخصم فعال.

2- عمليات السوق المفتوحة. يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان. [2]

فعندما يرغب البنك المركزي في علاج الضغوط التضخمية، فإنه يتدخل في السوق المالية عارضا أو بائعا للأوراق المالية(كأذونات الخزينة) التي بحوزته، وذلك بهدف امتصاص الفائض في السيولة، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الإقراضية، والتي تؤدي بدورها إلى إنقاص حجم وسائل الدفع في الإقتصاد.

وتتوقف فاعلية سياسة السوق المفتوحة على مدى اتساع سوق الأوراق المالية وتوفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق للبيع إذا ما أراد الحد من الإئتمان، أو توفر هذه الأوراق المالية في السوق النقدية ليشتريها البنك المركزي في حالة رغبته زيادة قدرة المصارف على الإقراض أي الرفع من الطلب على النقود. [3]

3-نسبة الإحتياطي القانوني: تنصب التشريعات الحديثة التي تنظم الإئتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية إستخدام الزائد من الودائع عن هذا الإحتياطي في مختلف أعمال البنك، كالقروض والإستثمارات وغيرها من مجالات الإستخدام. [4]

---

[1]- هيثم الزغبي وحسين أبو زيت، **أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،200، ص 193.

[2]- محمود يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 326.

[3]- ملاي ختير رشيد، **السياسة النقدية في الجزائر واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر2005، ص 7.

[4] - مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الإحتياطي القانوني.[1]

ففي حالة التضخم فإن البنوك المركزية تعمل على تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الإستثمارات المختلفة، وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد لها أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد تجاوز المستوى الطبيعي، وترى ضرورة العمل على تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الإقتصاد، كما أن قيام البنوك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني دون أن يكون لدى البنوك التجارية فوائض نقدية لتغطية الزيادة في احتياطياتها النقدية القانونية يلزم البنوك التجارية على استدعاء بعض القروض لدى عملائها والتشديد في تقديم ومنح القروض الجديدة.[2]

وتعد هذه الوسيلة على الرغم مما يصفها البعض بقلة المرونة- صعوبة إحداث تغيرات كبيرة كافية من الناحية العلمية- أكثر أدوات السياسة النقدية الكمية فعالة في معالجة التضخم منها في تنشيط الحالة الاقتصادية، كونها تضع قيدا كميا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان. بالإضافة إلى أنها تتسم بأكثر فعالية من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية،[3] فهي لا تشترط أسواق مالية ونقدية متطورة، حيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الإستقرار النقدي في اقتصادياتها الوطنية.

أما فيما يتعلق بالوسائل الكيفية أو النوعية، فإنها تتمثل في أشكال متعددة تعمل على التأثير على وجوه إستعمال الإئتمان، ويمكن توضيح إستخدامها في معالجة التضخم بإيجاز كما يلي:

- ترشيد البنك المركزي للجهاز المصرفي في منح الائتمان عن طريق الإقناع الأدبي.
- تحديد حد أقصى للقروض حسب أنواعها.
- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض الرقابة، مدة التقسيط ورفع سعر الفائدة، وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.

ثانيا: السياسة المالية: تستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلافي قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفردها، مما يجعل من الضرورة استخدام وسائل السياسة النقدية

[1]- مجيد ضياء، **إقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 269.

[2]- نبيل الروبي، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره، ص 434.بتصرف

[3]- علي حافظ منصور، **إقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 195.

والمالية جنبا لجنب بهدف القضاء على الضغوط التضخمية التي يعاني منها الإقتصاد والعمل على تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، وتعتمد السياسة المالية من أجل تحقيق ذلك على أدوات أهمها مايلي:

1-الرقابة على الضريبة:[1] عند ظهور بوادر التضخم في الإقتصاد الناجمة عن زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، فإن الحكومة تلجأ إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد،مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الإقتصاد. وتلجأ الدولة إلى إستعمال الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، حيث تستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على الفئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبة. وبالنسبة للضرائب غير المباشرة فتكون من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية بما يعمل على إنخفاض الطلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أن فعالية إستخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية التهرب من سداد الضرائب.

2- الرقابة على الإنفاق العام: تباشر السياسة المالية تأثيرها على التضخم من خلال الرقابة على الإنفاق الحكومي سواء الإستهلاكي أو الاستثماري وهذا يكون بتخفيضه والتقليل منه، بحيث تكون الرقابة بالقليل من حجم الإنفاق في جانبه الإستهلاكي أقوى أثر وأكثر مفعولا من التأثير في جانبه الاستثماري.[2] وخفض الإنفاق العام يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الإقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.

3- الرقابة على الدين العام: تقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام.[3] وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة على أسلوب عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي

---

[1]- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003)**، مرجع سبق ذكره،ص 67.

[2]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 161-162.

[3]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الإقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثالثا: السياسة الأجرية: عرفنا مما سبق أن التضخم الناجم عن زيادة النفقة ينشأ أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين في الوقت الذي لا تحقق فيه إنتاجيتهم (أي قدرتهم على خلق السلع والخدمات) نفس الزيادة في معدلات الأجور،فينبغي في هذه الحالة لتجنب التضخم ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية.

ومن هنا فإنه لا يتيسر الوصول إلى تحقيق عدم زيادة الأجور عن الزيادة في الإنتاجية إلا إذا استخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط معدلات الأولى بمعدلات الثانية، أي إتباع ما يسمى بسياسة الدخول، بمعنى أن ترتبط أي زيادة في أي دخل من دخول ملاك عوامل النتاج بالزيادة في إنتاجية هذا المالك، ومن أجل ذلك اقترح خبراء الأمم المتحدة تدخل من جانب الحكومات والنقابات العمالية بهدف ربط الأجر بالإنتاجية.[1]

وفي هذا الاتجاه، تم اقتراح إنشاء مجالس قومية للأجور والأسعار والكفاية الإنتاجية يكون غرضها تخطيط نمط الأجور بطريقة منسقة، وبذلك تعالج بعض المسائل غير المنظمة التي تسود سوق العمل، وتشكل هذه المجالس من ممثلين عن الاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال والحكومة للتوصل إلى تحديد دقيق للزيادة السنوية في معدل الأجور التي يمكن منحها دون أن يؤثر ذلك على استقرار الأسعار وذلك على ضوء تقديرات الزيادة في الإنتاج الحقيقي المنتظر السنة القادمة. بالإضافة إلى إتباع سياسات أخرى مثل سياسة المفاوضات في الأجور، حيث يتم التفاوض على ضرورة التقشف وعدم الزيادة في الأجور نظرا للتضخم، وكذلك سياسة تجميد الأجور التي تتركز في عدم السماح للأجور بالارتفاع، ويحدث هذا بصفة خاصة لما لا تستطيع الحكومات التوصل الاتفاق مع النقابات العمالية حول الأجور.[2]

رابعا: سياسة القيود المباشرة:. من الطبيعي أن تحاول الدولة علاج مظاهر التضخم بوضع القيود المباشرة التي تمنع الأسعار من الارتفاع بحكم القانون، وتهدف هذه القيود أن تحل محل جهاز الثمن مؤقتا ومن بين الوسائل التي تتبعها هذه السياسة ما يلي:

1**– تثبيت الأسعار**: يقصد بهذه الوسيلة أن تعمل الدولة على تثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم أي تستهدف جعل الأسعار في مستوى أقل عما لو تركت لتفاعل العرض والطلب. غير أن التجربة أثبتت

[1]– مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]– نبيل الروبي، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره، ص ص448-.449

أن هذه الوسيلة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار المنشود، بحيث انتشرت حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع إلى حين ارتفاع أسعارها، ومنه أخفقت.

2- نظام البطاقات أو تقنين السلع: نظرا لما يصاحب سياسة تثبيت الأسعار من قيام للسوق السوداء، فان الأمر تطلب اللجوء إلى وسائل أخرى والمتمثلة في وضع الدولة نظام يقضي بتحديد الاستهلاك من السلع الضرورية وتوزيع الموارد في المجتمع بموجب بطاقات. وقد طبقت هذه الوسيلة في دول كثيرة وخاصة في فترة الحروب مثل: بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، والتي بالفعل أدت هذه الوسيلة إلى كبح الارتفاع في الأسعار.

3- **منح الإعانات**: في هذه السياسة تقوم الدولة بتحديد سعر ثابت للمواد الاستهلاكية الضرورية دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر، وهذا الفرق يتمثل في الإعانة.

وعلى وجه العموم على الرغم من أن بعض الاقتصاديين، يرون عدم فاعلية هذه السياسات باعتبارها لم تمنع الارتفاع في الأسعار ولم تقضي على فائض الطلب في أحيان كثيرة، والبعض الآخر يرى بأنها فعالة كونها ساهمت في امتصاص الإنفاق خاصة في فترات الحرب، فانه يمكن القول أن سياسة القيود المباشرة تعمل على إبطاء معدل التضخم وان كانت لا تنجح تمتما في القضاء عليه، فهي عبارة عن قيود مؤقتة بحيث لا تزول بزوال الأسباب التي تدعوا إليها.

خاتمة الفصل.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها ويوليها الفكر الإقتصادي المعاصر لمشكلة التضخم فإنه لابد وأن هناك إجمالا من جانب الإقتصاديين على تعريف معين لهذا الإصطلاح ويرى بعض الإقتصاديين أن صعوبة تعريف التضخم يرجع لسببين رئيسيين:

1: أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات.

2: إن أواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد تتفق مع بعضها البعض بل هناك إحتمال لتعارضها وتضاربها.

ومن هنا يحاول الإقتصاديين التغلب على صعوبة تعريف التضخم بتفصيل هذه الظاهرة المعقدةمن خلال النظريات التي تفسره أنواعه، كما أن التضخم يقاس بما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار.

ولمواجهة هذه الظاهرة تتبع الدولة عدة وسائل للتخفيف أو السيطرة علىالآثار التي تخلفها هذه الظاهرة التي من الممكن أن تلحق أضرار من جميع النواحي الإقتصادية والإجتماعية معا.

الفصل الثاني:

السياسة المالية ودورها

في ضبط التضخم

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الإقتصادية، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتنوعة.

والمتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الإقتصادية يلاحظ ذلك الإختلاف الواضح

الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى، كما يلاحظ الإختلاف بين أهداف السياسة المالية بين دولة نامية وأخرى متقدمة ، كما إنتقلت السياسة المالية من طور الحياد إلى طور تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وهذا بعد أزمة الكساد سنة 1929 التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية.

منذ ذلك الوقت أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في حل الكثير من المشاكل الإقتصادية ومن بينها التضخم، إلا أن السياسة المالية لا تستطيع لوحدها تحقيق كافة الأهداف إلا بالتنسيق مع باقي السياسات الأخرى.

لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري للسياسة المالية.

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية– أهدافها– أدواتها–

المبحث الثالث: السياية المالية ودورها في ضبط التضخم.

المبحث الأول:الإطار الفكري والنظري للسياسة المالية.

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن مفهوم السياسة المالية بثلاث مراحل تتعلق المرحلة الأولى منها بالسياسة المالية في عصور القديمة ثم عند التقليديين وصولا إلى الفكر الكينزي، وذلك كله يعتبر نتيجة للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وتعتبر السياسة المالية المرآة المالية العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور ومدى تأثيرها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية...إلخ،ويختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى بإختلاف طبيعة نظامها السياسي والإجتماعي والإقتصادي لكل دولة من الدول.

وسنتعرف على أهم تطورات التي مرة بها السياسة المالية فيما يلي:

المطلب الأول: السياسة المالية من منظور الفكر القديم.

كان الإقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكارد، جون ستيوارت ميل، وألفريد ماريشال يؤمنون بميل الإدخار والإستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، كما ظهر قانون ساي SAY وهو من دعائم الفكر التقليدي و يبنى على أن العرض يوجد الطلب عليه ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا لهذا الفكر هي وسط للتبادل فحسب، والأفراد في ظل الفكر التقليدي الذي يسوده مبداء الحرية الإقتصادية يعملون لإشباع حاجاتهم وأنهم لم يتوقفوا عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة، ولما كانت مصلحة المجتمع طبقا لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفراده فإنهم في إشباعهم لحاجاتهم الخاصة يحققون مصلحة المجتمع وإن هذا يضمن للإقتصاد، الوطني التوازن والإستقرار عند مستوى العمالة الكاملة فهذا الفكر يبني سياسته المالية على عدة أسس وهي:

– **الأساس الأول**: أن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وهو يحقق الصالح العام ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن و النظام

– **الأساس الثاني**: هو حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الإقتصادي وترك الأفراد والقطاع الخاص يعمل بحرية وألا يؤثر نشاط الحكومة في أعمالهم، فإذا تأثرت قراراتهم الإقتصادية نتيجة الإنفاق الحكومي أو نتيجة لتحصيل الدولة لإيرادات العامة أي كان نوعها فإن ذلك يعتبر تدخل من الحكومة ويعتبر ذلك من وجهة نظلر الفكر التقليدي سياسة مالية خاطئة، فتدخل الدولة الإقتصادي أقل نفعا للمجتمع من قيام الأفراد بالنشاط الإقتصادي وقد عبر ساي عن هذا الفكر بأن أحسن نفقة هي الأقل حجما، كما إعتبر هذا الفكر الإنفاق الحكومي إستهلاكا.

– **الأساس الثالث:** هو مبداء التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة حيث يتساوى جانب النفقات والإيرادات بموازنة الدولة سنويا وإعتقد التقليديون أن توازن الميزانية سنويا يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة، ونتيجة لمبداء حياد نشاط الدولة المالي ووجوب عدم تأثيره على أوجه النشاط الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من النشاط العام، و ضرورة إحتفاظ الدولة بميزانية سنوية متوازنة حسابيا، فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية التقليدية:

1- الإنفاق العام لايتعدى نطاقا ضيقا محدودا وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية لأن الدولة في نظرها مدير سيئ مسرف.

2- تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج والإئتمان والإستهلاك والتوزيع، أي لا يؤثر في الإقتصاد ولا يعدل من المراكز المالية للممولين.

3- القروض كانت وسيلة إستثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق سوق المال شأنها في ذلك شأن الأفراد، وتستعين الدولة في سدادها للقروض بحصيلة الضرائب، فكأن هذه القروض إختيار لضريبة مستقبلية بدلا من الضرائب الحاضرة.

4- أما بالنسبة للتمويل التضخمي فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة من التطور، وقد كانت النقود سلعية.

وقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات إقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة المالية وفشلها في معالجة التقلبات الإقتصادية الحادة، والخروج بإقتصاديات الدول المختلفة من هذه الأزمات الطاحنة فقد تبين، بوضوح ان التمسك بهذه السياسة المالية لا يحقق الأهداف الإقتصادية المرغوب فيها بل أنه يلحق الضرر البالغ بإقتصاديات الدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه وفقا للسياسة المالية في الفكر التقليدي في أوقات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب فتزداد إيرادات الدولة، مما يدفع الحكومة تحقيقا لمبداء التوازن الحسابي للموازنة العامة زيادة الإنفاق العام مما يزيد من حدة التضخم وإزدياد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها، مما يساعد على زيادة حدة التضخم من ناحية ومن ناحية أخرى يخرج هذا الإنفاق المتزايد الدولة عن حيادها المالي لما له من آثار إقتصادية، ويحدث عكس ذلك في أوقات الركود والكساد، حيث تقل حصيلة الضرائب فتنقص إيرادات الدولة فتخفض من إنفاقها لتوازن الميزانية فتتفاقم في الحالتين الأزمات الإقتصادية وتزداد حدتها نتيجة للتمسك بهذه السياسة المالية الخاطئة، هذا فضلا عن أنه ثبت خطأ مبدأء حيادية النشاط المالي للدولة حتى في أضيق حدوده التي إفترضها التقليديون وهي نفقات الدفاع، فقد ثبت أن لهذه

النفقات من الآثار الإقتصادية ما يعادل في هياكل الإنتاج الوطني، وما يؤثر في طبقات المجتمع وأوجه النشاطات الإقتصادية المختلفة، مما يدل على عدم إمكان تحقيق مبداء الحياد المالي للدولة.[1]

المطلب الثاني: االسياسة المالية من منظور الفكر التقليدي(الكلاسيكي).

وجه الإقتصاديون من أنصر المذهب الحر (ومن قبلهم الطبيعيين) جانبا لا بأس به من إهتمامهم لدراسة موضوع المالية العامة متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الإقتصادية التي تحد من الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع. فقد كان من الإفكار التي سادت عند هؤلاء(وعلى الأخص التقليديون) أن الإدخار والإستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الدولة في الميدان الإقتصادي على وجه الإطلاق، ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون ومن سبقهم من الطبيعيين بمبداء (حيادية السياسة المالية) وبالتالي حصر دور الدولة الإقتصادي و الإجتماعي في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد عناصر ماليتها كل أثر على الإقتصاد القومي[2]. وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من الحرية الإقتصادية مبدءا أساسيا لها في المذهب الحر عدة نتائج ولعل من أهمها:

1- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن. الأمن. العدالة. الدفاع. والحمالات العسكرية. ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة. أي تقف حارسة للنشاط الإقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

2- إن المبداء السائد في مجال المالية العامة هو مبداء الحياد، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بإلتزامات الدولة. لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

3- إن الهدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط. وفقط ترك التوازن الإقتصادي والإجتماعي يتحقق من خلال يد خفية.توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الإقتصادي كان محدودا.ورفض الكلاسيك الإتجاه إلى العجز الموازيني. أو الإتجاه إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في الحالات الإستثنائية.

وفي أضيق الحدود مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن، لأن العجز الموازيني يخصص لنفقات إستهلاكية تكون ضارة بالإستثمارات الخاصة، ويؤدي إلى حدوث تضخم،

---

[1]- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الإشعاع للنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، 1997،ص ص151-154 .

[2]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**. بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت،1992،ص ص 44-45

ويعني الفائض في الموازنة، بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه، ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاثة:

1- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.

2- ضرورة تحقيق مبداء حياد المالية في كافة النشاطات الإقتصادية للدولة.

3- الإلتزام التام بمبداء توازن الميزانية العامة سنويا.[1]

المطلب الثالث:السياسة المالية من منظور الفكر الكينزي.

لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر، إذ إن تعاقب الأزمات في النظام الرأسمالي دفعت بالعديد من الإقتصاديين بالدعوة إلى تدخل الدولة، ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، اتجهت أنظار الإقتصاديين إلى البحث عن تفسيير لظاهرة الكساد، وتعد هذا المجال إستجابة جون ماينارد كينز لهذه الكارثة ووضع العلاجات المناسبة لها من الأفكار المميزة حينذاك. إذ قال في هذا الصدد إن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل يدل الإنتظار لقوى السوق وأن تفعل ذلك خلال الأمد الطويل، لأننا موتى جميعا خلال هذا المدى، فقد وجد في مسألة التوازن في الإقتصاد على مستوى العمالة الكاملة بالأمر غير الضروري، وبالإمكان تحقيق ذلك بأقل من مستوى التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة أي حتى مع وجود البطالة وقد أطلق على هذه الحالة ب(توازن العمالة الناقصة)، كما إن قانون (ساي) لم يعد مقبولا لأنه بالإمكان وجود العجز أو القصور في الطلب.

لقد كان العلاج الكينزي يتجلى بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال إتباع سياسات إقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الإستثماري الخاص وبفعالية مع القدرة وبشكل واسع على الإنفاق وفرض الضرائب، ومن هنا برزت أهمية السياسة المالية والتدخل المباشر للحكومة في النشاط الإقتصادي من خلال أدواتها في التغيير في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي.

ومن الجدير بالذكر أن التوجه الكينزي قد أضاف تطورا للفكر الإقتصادي الكلي من خلال إعطائه دورا مهما للتأثيرات المالية في الإقتصاد، بعد إفتقاد ذلك التأثير قبل ظهور النظرية الكينزية والذي يمكن إرجاعه أحيانا إلى حالة التنمية الإقتصادية في ذلك الوقت وعدم القدرة على رصد الأوضاع الإقتصادية التي ساهمت على الإنقسام بين الفكر والسياسة الإقتصادية، ويتضح أن الدولة في الفكر الكينزي تعد عاملا إقتصاديا لا يمكن التغاضي عنه، فهي تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق كما تمارس الإدخار والإستثمار، لهذا لم يغفل كينز وأتباعه أمرها وأصبحت الدولة هي المسؤولة عن إحداث التوازن

[1]- عبد المطلب عبد المجيد **السياسات الإقتصادية (تحليل كلي وجزئي)**. بدون طبعة. مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع. القاهرة.1997.ص 236.

الإقتصادي، حتى إنتقلت إلى المالية الوظيفية وذلك من خلال الأراء التطبيقية التي جاء بها (hansen)، في هذا الصدد بينما ظل الإقتصاديون الكلاسيك حتى ذلك الحين يرون في دور الدولة الحيادي مختلف المسائل المالية المتعلقة في معظمها بحيادية جانب الإنفاق الحكومي و تركيز دورها في الوظائف التقليدية، وإهمالهم للجوانب الإقتصادية والإجتماعية التي ينطوي عليها ذلك الإنفاق.

في حين دعا كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للإقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فإن منطري مدرسة شيكاغوا وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، يرون في التدخل الحكومي بالإقتصاد عاملا معرقلا للتطور والنمو الإقتصادي، لأنه يؤدي إلى عرقلة السوق والأسعار وبالتالي التأثير سلبا في النشاط الإقتصادي، إذ يعتقد النقوديون أن النشاط الإقتصادي الخاص إذا ما ترك لأساليبه الخاصة فإنه لن يكون معرضا لعدم الإستقرار لأن معظم التقلبات في الناتج الإجمالي تنجم من عمل الحكومة وإن كانت هناك تأثيرات للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخزونات والأسعار يمكن إهمالها.

أما النتيجة التي توصل إليها النقوديون حول الطريقة الكينزية وبإثبات (فريدمان) فإنها كانت السبب وراء الزيادة المضطردة من المعروض النقدي والذي أدى إلى تسارع نمو الأجور والأسعار خلال فترة الستينات ومصاحبة ذلك لمعدلات البطالة المرتفعة أثناء السبعينات لحصول ما يعرف بالركود التضخمي، فضلا عن المقاومة السياسية في ذلك الحين لزيادة الضرائب التي قادت إلى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم،وأمام ذلك كله فإن النقوديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون أنه ينبغي على السياسات المالية المصححة لإنعاش الدخل الإجمالي أن تصطحب معها زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنويا، ذلك أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد الإنفاق الخاص.[1]

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية** ، الطبعة العربية02، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2015، ص ص 53-57.

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية–أهدافها– أدواتها–:

تحتل السياسة المالية موقعا هاما بين مختلف السياسات الإقتصادية نظرا لمساهمتها في تحقيق مختلف الأهداف الإقتصادية، ولما لها من أدوات تمكنها من التأثير على كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للحد من إنتشار التضخم والكساد الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ومحدداتها:

أشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (FISC) وتعني حافظة النقود أو الخزانة[1]، كما أستعمل هذا المصطلح مرادفا للمالية العامة وميزانية الدولة.

ويزخر الفكر المالي بتعريفات عديدة لمفهوم السياسة المالية نذكر منها مايلي:

- ✓ هي مجموع السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة قصد تحقيق أهداف محددة.[2]
- ✓ هي مجموعة الإجراءات والتوجيهات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله مع مواجهة كافة الظروف المتغيرة.[3]
- ✓ هي السياسة التي تقوم بموجبها الدولة بإستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة وإستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والإستخدام.[4]
- ✓ هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيراداتها عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.[5]
- ✓ هي برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإدارية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.[6]

---

[1]– طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع– عمان–، الأردن، 1999، ص 201.

[2]– محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع –عمان–، الأردن، 2000، ص 182.

[3]– السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية –القاهرة–، مصر، 1993، ص 18.

[4]– فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة، عالم الكتاب الحديث للنسر والتوزيع– أربد–، الأردن، 2008، ص 335.

[5]– عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع– بيروت–، لبنان، 1985، ص 323.

[6]– عاطف وليم أندوراس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول إلى إقتصاد السوق**، الطبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2005، ص 118.

يتبين لنا من خلال التعاريف السابقة جليا بأن السياسة المالية تعتبر محصلة لجملة من السياسات أهمها السياسة الجبائية، سياسة الإنفاق العام وسياسة الموازنة العامة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

ومنه يمكن إستخلاص مما سبق تعريف للسياسة المالية وهو " تجنيد الدولة لنفقاتها العامة وإيراداتها العامة وكذا قروضها العامة للتأثير على النشاط الإقتصادي قصد تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية وفي مقدمتها التوازن والإستقرار الإقتصادي".

ولبناء سياسة مالية فعالة يتطلب توفر مجموعة من المحددات هي:

- ✓ وجود جهاز بنكي قادر على تطبيق السياسة النقدية التي تخدم السياسة المالية.
- ✓ الإستفادة من التطور والتقدم العلمي وإستخدامه في عمل المؤسسات العامة.[1]
- ✓ درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفء، والمقصود بالوعي الضريبي عدم إخفاء المكلف دخله أو البعض منه، وعدم إتباع أساليب التهرب من دفع الضريبة المترتبة على دخله، ويتحقق ذلك بشعور المواطن بالعدالة وإخلاص المسؤولين في آدائهم وحسن توزيع النفقات العامة، حيث تتوقف درجة الوعي الضريبي على وجود جهاز إداري كفء قادر على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي.
- ✓ وجود سوق مالي الذي يزيد من فعالية السياسات المالية والنقدية، فهو يمثل إحدى المجالات التي يعتمد عليها في تطبيق سياسة السوق المفتوحة.[2]

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال إستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة من طرف الدولة، وتتمثل الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها في:

1- هدف السياسة المالية تحقيق الإستقرار الإقتصادي: نقصد بالإستقرار الإقتصادي تحقيق التشغيل الكامل

للموارد الإقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الإستقرار الإقتصادي يتضمنهدفين أساسين تسعى

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[2]- حسام داود وآخرون ، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، **الطبعة الثالثة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان-، الأردن، 2005 ، ص 295.

السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما[1]:

- ✓ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة.
- ✓ تحقيق درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

ولتحقيق هذا الهدف يتم إستخدام السياسة المالية بشقيها الجبائي والإنفاقي، فمن خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في الإنفاق) يمكن رفع مستوى الطلب من خلال إقامة مشاريع عامة إستثمارية، وتوسع الدولة في تقديم مختلف الإعانات الإجتماعية (كإعانات البطالة والشيخوخة) ، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل أثر الإنفاق الشيئ الذي يؤدي إلى تحفيز الإستثمار وزيادة التشغيل.

كما تستخدم السياسة المالية في شقيها الجبائي في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب إلى زيادة الإستهلاك والإستثمار، كما يمكن للدولة تصميم سياسة ضريبية تحقق بها أهداف السياسة المالية كقيامها بتشجيع الإستثمار عن طريق منح إمتيازات ضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات.

2- هدف السياسة المالية تخصيص الموارد الإقتصادية: يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد البشرية والمادية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:[2]

- ✓ تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ✓ تخصيص الموارد بين السلع الإنتاجية والسلع الإستهلاكية.
- ✓ تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

تتلخص مشكلة تخصيص الموارد في الإختيار الأمثل بين حاجة وأخرى أو قطاع إقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن تخصيص الموارد الإ ختيار والتضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 44.

[2]- درواسي مسعود، **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 76.

✓ تلجأ الدولة إلى عملية تخصيص الموارد عن طريق صياغة سياسة مالية في إطار الموازنة العامة بفرض ضرائب أو القيام بنفقات عامة عندما يعجز جهاز السوق على تحقيق الكفاءة الإقتصادية، وتشمل هذه الإجراءات كل المنتجين والمستهلكين على حد السواء:

✓ **بالنسبة للمنتجين:** هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق العام مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الانفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

✓ **بالنسبة للمستهلكين:** قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية، حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

3- هدف السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني: يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، لذا تلجأ الدولة إلى السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق[1]:

تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات: عن طريق تدخل الدولة بوضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع المالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 208.

إعادة توزيع الدخل الوطني بإستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة. كما يمكن للدولة فرض ضرائب على التاركات لإعادة توزيع ملكيتها.

كما تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه من خدمات مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لاشك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم، كما تستعمل الدولة سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الانفاق العام يؤدي إلى احداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي:

- ✓ يؤدي زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.
- ✓ تؤدي السياسة المالية من تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.
- ✓ تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريق التقليل من التفاوت في توزيع الدخل الصافي ومن تركز الثروة في أيدي أفراد قليلة، ومنه تعمل الضرائب التصاعدية على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.
- ✓ **تكييف نمط ملكية الموارد:** تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد بفرض ضرائب تصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال لإعادة توزيعها بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع اتاحة الفرص الازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

خلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الجبائي والإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال إحتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

4- هدف السياسة المالية تحقيق التنمية الإقتصادية: تعرف التنمية الإقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيانت وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة شريطة أن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[1]، كما يمكن تعريف التنمية الإقتصادية بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى

[1]- علي لطفي، **التنمية الإقتصادية**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع- القاهرة- مصر، 1980، ص 185.

بناء آلية إقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة زمنية طويلة، وتتمثل عناصر التنمية الإقتصادية في:

✓ **مجموعة إجراءات وتدابير واعية وهادفة: واعية** : لكل الجوانب الإقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، **هادفة:** لتحقيق أهداف التنمية القصيرة والبعيدة المدى.

✓ **الدولة طرف أساسي وكبير في إتخاذ تلك الإجراءات والتدابير:** تتخذ الدولة هذه الإجراءات والتدابير لما لها من إمكانيات وما تتحمله من مسؤولية إتجاه مجتمعها، مع مشاركة الأفراد عن طريق التنظيمات السياسية والإجتماعية والمهنية لممثلي طبقات وفئات المجتمع.

✓ **تغيير وتطوير الهيكل الإقتصادي والاجتماعي:** يتم عن طريق مساهمة القطاعات الإقتصادية وخاصة الإنتاجية منها، نسبة الانتاج الصناعي من مجموع الانتاج الوطني، نسبة العاملين من مجموع السكان وتوزيعهم بين القطاعات الإقتصادية، مقدار ونسبة الاستثمار في الدخل الوطني.

✓ **تحقيق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد:** يتم زيادة الإنتاج السلعي بتوسيع وتنويع القاعدة الصناعية وبإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وكذا تطوير السوق الوطنية لتلبية الطلب المحلي.

ويتم زيادة الدخل الحقيقي الفردي بإستبعاد العوامل المؤدية إلى زيادة غير حقيقية للدخل الوطني، كتأثير إرتفاع الأسعار وإزدياد عدد السكان.

✓ لفائدة غالبية أفراد المجتمع: يستفيد غالبية أفراد المجتمع من التنمية، كما يجب أن يشارك كل أفراد المجتمع في إحداث التنمية الإقتصادية.

✓ إستمرار التنمية لفترة زمنية طويلة/ إستبعاد الزيادات الطارئة، لأن أهداف التنمية يتم خلال فترة زمنية طويلة.

ولقيام الدولة بهذه المجهودات التنموية يتطلب منها إنتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الإدخارية لتوجيهها لتمويل برامج التنمية.

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل الوطني بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك[1]، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الإدخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات.

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

لكن يمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والاجباري، ففي حالة الادخارؤ الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية بتخفيض الإستهلاك بفرض ضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك، بينما يؤدي تخفيض الضرائب على التركات إلى تشجيع الادخار، كما تحث الدولة المشاريع على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل المشروعات الجديدة ، أو عدم التوسع في أعماله عن طريق إعفاء جزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، يمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم المؤسسات بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني) ، أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على ان ترد بعد فترة زمنية محددة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النشاط الإقتصادي بتجنيد أسلحتها الثلاثة المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وتختلف طبيعة هذه الأدوات من بلد لأخر تبعا لاختلاف الظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفيما يلي سنحاول دراسة كل أداة على حدى.

أولا: النفقات العامة: لم يختلف الإقتصاديون في إعطاء مفهوم للإنفاق العام بقدر ما إختلفوا حول مدى أهميته وتأثيره على النشاط الإقتصادي، حيث يعرف على أنه :" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"، يمكن إستخلاص من التعريف أن للنفقة العامة أربعة أركان هي:

- ✓ النفقة العامة مبلغ نقدي: جميع صور الإنفاق يجب أن تتم بشكل نقدي من طرف الدولة حتى نقول بأنها نفقة عامة، وبذلك نستبعد من النفقات العامة جميع الإعانات التي تقدمها الدولة في شكل عيني.
- ✓ القائم بالإنفاق شخص عام: يتمثل في الدولة أو احدى الهيئات التابعة لها، وبذلك نستبعد عن النفقات العامة جميع النفقات التي يقوم بها أي شخص.
- ✓ هدف الدولة من النفقة العامة إشباع الحاجات العامة لمختلف أفراد المجتمع، ولا يكون هدفها من وراء النفقات العامة تحقيق ربح.

يتضح من التعريف أن عملية تنفيذ وتسيير وإقرار الإنفاق العام تحكمه العديد من الضوابط والقواعد التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليه بشكل يدعم مشروعيته اقتصاديا واجتماعيا، وتتمثل هذه الضوابط في[1]:

✓ **ضابط النمفعة:** ويقصد بهذا الضابط تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للإنفاق العام مشروعيته والقبول، إلا أن فكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في قياسها على وجه الدقة خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الآثار المتعددة للإنفاق العام إقتصادية وغير إقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، ومباشرة وغير مباشرة.

✓ **ضابط العقلانية والرشادة الإقتصادية:** يشير هذا الضابط إلى ضرورة حسن تسيير وتنفيذ الاموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إهدار لها.

لذلك ينبغي أن يكون القائم على الإنفاق العام أحد الأشخاص المعنوية العامة مثل الدولة أو من ينوب عنها، وهذا خلافا للنفقات التي يقوم بها الأفراد حتى ولو كان الهدف منها تحقيق النفع العام.

✓ **ضابط المرونة:** يشير هذا الضابط إلى استجابة الإنفاق العام لجميع التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمه أو من ناحية أنواعه بما يمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه إقتصايا وإجتماعيا.

بالإضافة إلى الضابط نجد الدولة تستخدم النقود كوسيلة للإنفاق العام حتى تمكنها من الرقابة على الإنفاق ويجنبها ما يترتب على الإنفاق العيني من مشاكل عديدة تنظيمية أو إدارية، علاوة على عدم دقته نظرا لإخلال الإنفاق العيني بمبدأ المساواة بين الأفراد في الإستفادة من نفقات الدولة.

ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، عرفت مالياتها العامة ظاهرة تزايد مستمر في نفقاتها العامة، وأول من انتبه إلى هذه الظاهرة المفكر الإقتصادي الألماني[2] **أدولف فاجنر** من خلال الدراسة الإحصائية التي قام بها في القرن 19، فصاغ هذه الملاحظة في شكل قانون أصبح يعرف بإسم قانون فاجنر، وملخص هذا القانون أن زيادة الناتج الوطني بمقدار ما يؤدس إلى زيادة النفقات العامة بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في الناتج الوطني، وأرجع أسباب ذلك إلى:

✓ **أسباب ظاهرية:** من سأنها تضخيم حجم النفقات العامة دون أن ترتب عنها زيادة حقيقية في نصيب الفرد من النفقة العامة، ويحدث هذا لما ترتفع الأسعار بسبب تدهور قيمة النقود مؤدية إلى تحمل

---

[1]- François escalle, **Maitriser les finances publiques**, **pourquoi**, **comment ? Edition économica**, 2005,p10.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، مرجع سبق ذكره، ص 252.

الدولة زيادة في حجم النفقات الإسمية دون أن يقابها زيادة فعلية في الخدمات المقدمة للأفراد، كما يصاحب زيادة عدد السكان والتوسع الحضري بإنشاء مناطق جديدة زيادة في النفقات العامة، فتكون هذه الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لا يتلرتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

✓ **أسباب حقيقية:** هي مجموعة من العوامل الإجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة، وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي والسياسي والعسكري والإداري وعدالة توزيع الدخل.

ثانيا: الإيرادات العامة: يتعين على الدولة للقيام بالنفقة العامة البحث عن مصادر التمويل لتغطية هذه النفقات بهدف إشباع الحاجات العامة، لذا تعرف الإيرادات العامة بالمصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، ويعتبر الدخل الوطني المصدر الأساسي لحصول الدولة على إيراداتها في شكل مداخيل من القطاع العام أو في شكل ضرائب ورسوم أو عن طريق الإقتراض من الأفراد مقابل فائدة، ومهما يكن فإن الإيرادات العامة لا تخرج عن كونها إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية.

1- الإيرادات الاقتصادية: تتمثل الإيرادات الإقتصادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بطريقة إختيارية من جميع مرافقها ومؤسساتها التابعة لها سواء كانت هذه الملكية خاصة أو عامة، أو كخدمات البريد والكهرباء، وتتمثل هذه الإيرادات في:

✓ **الثمن العام:** يقصد بالثمن السعر الذي تبيع به الدولة منتجاتها من القطاع العام.

✓ **الدومين أو ممتلكات الدولة:** يقصد بالدومين جميع الممتلكات والمؤسسات التي تكون ملكيتها تابعة للدولة، وينقسم الدومين إلى[1]:

✓ **الدومين العام:** يقصد بها جميع المرافق والمشاريع العامة التي تمثل ملكية عامة للدولة ، والهدف منها هو تأمين إشباع حاجات عامة دون ان تهدف الدولة من ورائها الحصول على إيرادات عامة من هذه المرافق، وفي حالة فرض الدولة رسوما مقابل الإنتفاع بخدماتها فإنها تهدف من وراء ذلك تغطية نفقات هذا المرفق.

✓ **الدومين الخاص:** يشمل جميع القطاعات والأنشطة التي تقوم بها الدولة بهدف الحصول على إيرادات عامة وأهم أنواع الدومين الخاص نجد:

✓ **الدومين الخاص الزراعي:** يتمثل في المساحات الزراعية التابعة للدولة والتي تحصل من خلالها على إيرادات عامة تستخدمها في تمويل النفقات العامة.

[1]- درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004**، مرجع سبق ذكره، ص 191.

✓**الدومين الخاص الصناعي:** تتولى الدولة تسيير مشاريع صناعية بهدف الحصول على إيرادات عامة كقيام الدولة بإنتاج سلعة معينة وبيعها.

✓**الدومين المالي:** تتمثل في الأوراق المالية التي تشترك فيها الدولة بغية الحصول على إيرادات عامة.

2- الإيرادات السيادية: تتمثل الإيرادات السيادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة، وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها، وتتمثل هذه الإيرادات في:

✓**الرسوم:** هو مبلغ نقدي يقوم بدفعه الأفراد بطريقة إجبارية مقابل الحصول على خدمة معينة تقدمها الدولة، ويترتب عن الرسم تحقيق منفعة خاصة لدافع الرسم بالإضافة إلى تحقيق منفعة عامة.

✓**الضرائب:** هي إقتطاع مالي من دخول ثروات الأفراد يدفعونه جبرا للدولة بدون مقابل بهدف تحقيق منفعة عامة، لكن على الدولة عند فرض الضريبة على الأفراد يجب مراعاة القواعد الأساسية للضريبة لتحقيق التوافق بين مصلحة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة وبين العبئ الضريبي الذي تحمله لدافع الضريبة، أي تحقيق التوافق بين مصلحة الدولة ومصلحة الفرد.

3- الإيرادات الإئتمانية (القروض): تتمثل في المبالغ التي تستدينها الدولة من الأفراد والهيئات الخاصة والعامة الوطنية والأجنبية أو من المؤسسات المالية الدولية على أن تلتزم الدولة بتسديدها مع الفوائد، وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين[1]:

- **الأولى:** حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.
- **الثانية:** تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

ثالثا: الموازنة العامة: تعد الموازنة العامة الوثيقة الأساسية التي تدون فيها الدولة مصادر إيراداتها العامة اللازمة لتمويل نفقاتها العامة، فهي تمثل المرآة العاكسة للنشاط الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن تعريفها: "بتقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة" أو " عملية توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة زمنية مقبلة عادة ماتكون سنة.[2]

يتضح من التعريف أن الموازنة العامة ترتكز على عنصرين أساسيين هما:

---

[1]- طارق لحاج، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2]- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 157.

✓ **التقدير:** يقصد بالتقدير الإيرادات العامة التي ينبغي على الدولة الحصول عليها لإنفاقها نفقة عامة من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع.

✓ **الإعتماد أو الإجازة:** تعني مصادقة السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح من طرف السلطة التنفيذية، تحول هذه المصادقة الموازنة إلى قانون مالية، ومنه يمكن القول أن الموازنة العامة ماهي إلا مشروع حتى يتم إعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح ميزانية الدولة.

لذا تتميز الموازنة العامة بجملة خصائص هي:[1]

✓ الموازنة هي تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها.

✓ اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

✓ تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

✓ خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطة الاقتصادية.

✓ وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.

✓ وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

تسعىكل دولة عند إعدادها ميزانيتها العامة إلى تحقيق التوازن الذي يتوافق على نوعية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما يلي:

1- توازن الموازنة العامة عند التقليديين: ينظرالتقليديون إلى وظيفة الدولة على أنها وظيفة حيادية أي حصروا وظائفها في مجالات: الدفاع والأمن والقضاء وإكتفوا بالقيام ببعض الأعمال التي لا يرغب القطاع الخاص القيام بها.

طالب التقليديون بضرورة التوازن في الميزانية العامة إنطلاقا من نظرتهم لوظيفة الدولة، والتوازن حسب مفهومهم هو تساوي الإيرادات العامة العادية مع النفقات العامة العادية، ففي حالة وجود عجز في الموازنة العامة(أي أن النفقات العامة العادية أكبر من الإيرادات العامة العادية) تجد الدولة نفسها مضطرة لتمويل هذا العجز بإستخدام إحدى الوسيلتين:

✓ **القروض:** تكون الدولة مضطرة للجوء بطلب قرض سواء من الداخل أو من الخارج لتمويل العجز في الميزانية العامة، والذي يحمل الأجيال القادمة أعباء ثقيلة لم يكونوا سببا في وجودها، ذلك أن الدولة عندما تقترض تكون ملزمة بتسديد أقصاد الدين مع الفوائد.

[1]- طارق لحاج، **الماليةالعامة**، مرجع سبق ذكره، ص158

✓ **الإصدار النقدي الجديد المغطى (تمويل تضخمي)**: يرى التقليديون أن اللجوء إلى هذه الوسيلة يؤدي إلى حدوث التضخم.

أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة (أي ان الإيرادات العامة العادية أكبر من النفقات العامة العادية) الذي يحدث نتيجة لجوء الدولة إلى زيادة الضرائب التي يترتب عنها إنخفاض من دخول الأفراد، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى غنخفاض كل من الناتج الوطني والدخل الوطني مؤديا إلى حدوث إنكماش إقتصادي.

كما يرى التقليديون بأن الفائض في الموازنة العامة يدفع الدولة إلى الإسراف في نفقاتها العامة وزيادة الأعباء على المواطنين.

إنطلاقا من الإعتبارات السابقة دافع التقليديون على ضرورة التوازن من خلال دفاعهم على مذهب الإقتصاد الحر، لأن في إعتقادهم السوق وحده كفيل بخلق التوازن الإقتصادي إنطلاقا من فكرة العرض يخلق الطلب المساو له.

2- توازن الموازنة العامة عند الكينزيين: يرى الكينزيون أن الموازنة العامة بإيراداتها ونفقاتها أداة رئيسية في توجيه النشاط الإقتصادي وتحقيق التوازن عن طريق تدخل الدولة إما بزيادة نفقاتها العامة أو التقليل منها وذلك حسب الظروف الإقتصادية السائدة .

كما يرى الكينزيون أن تخوف التقليديين من العجز في الموازنة العامة ليس له مبرر، إذ أن المخاوف التي حددها التقليديون والناجمة عن تمويل بالقروض أو الإصدار النقدي الجديد قد لا يؤدي بالضرورة إلى إحداث التضخم، فالأساس حسب الكينزيين هو كيفية إستخدام النفقات العامة، فإذا قدمت هذه النفقات في المجالات الإقتصادية ذات طابع إنتاجي فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة وبذلك يحدث التوازن الإقتصادي دون تضخم.

وأخيرا يجب على الدولة بعد إتمام مرحلة إعداد، إعتماد وتنفيذ الموازنة العامة لابد من القيام بمراقبتها للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة، وتتعدد أوجه الرقابة كما يلي[1]:

- **الرقابة السابقة**: تتمثل الرقابة السابقة في إجراءات المراجعة قبل صرف النفقة، وهذا يعني عدم القيام بالنفقة إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة بالرقابة.

[1]- سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**،(رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان-، غير منشورة) ، الجزائر، 2010-2011، ص 48.

- **الرقابة اللاحقة:** تبدأ المراقبة بعد إنتهاء السنة المالية وإستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، للتأكد من تلك الإعتمادات أنها أنفقت في أبوابها المحددة لها سلفا.
- **الرقابة البرلمانية:** لا ينتهي دور السلطة التشريعية بمجرد المصادقة على الموازنة العامة و اقرارها بل يتعداه الى الرقابة على تنفيذها لتحقق من مدى إلتزام السلطة التنفيذية بالإعتمادات المخصصة لها في الموازنة.
- **الرقابة المستقلة:** يقوم بهذه الرقابة أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وتعد الرقابة المستقلة من أهم أنواع الرقابات لأنها تتمتع بمصداقية وشفافية عاليتين، كما تتمتع بتوفير الحماية للأشخاص القائمين بها، ومن ثم يمكن لهذا النوع من الرقابة أن يعطى تفصيلا دقيقا عن الموازنة العامة.

المبحث الثالث: السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم:

لاشك أن السياسة الإقتصادية هي مجموعة من السياسات التي تعمل كلا منها على كمية أو أكثر من الكميات الإقتصادية الهامة، كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، على أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين حزمة هذه السياسات الإقتصادية.

في إطار التحول الفكري الذي قدمه كينز لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أعطى للموازنة العامة وبالتالي السياسة المالية بالإضافة إلى السياسة النقدية أهمية محورية في إدارة وتوجيه النشاط اللإتصادي.

وبذلك تحول الأمر من مفهوم التوازن المحاسبي إلى مفهوم آخر هو التوازن الإقتصادي، والذي يعني تحقيق درجة محمودة من استقرار الأسعار في إطار التشغيل الكامل للمقدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني والنمو الإقتصادي المتواصل.

المطلب الأول: السياسة الضريبية ودورها في ضبط التضخم:

تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي ثصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوصع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة أخرى.

لذا تحتل النظرية الضريبي مكانا خاصا في علم المالية العامة ليس لكونها من أهم مصادر إيرادات الدولة، إنما أيضا لأهميتها في تطبيق أهداف السياسة المالية، وبتطور المالية العامة أصبحت الضريبة أداة من أهم أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة تختلف بإختلاف النظم الإقتصادية والإجتماعية.

تعرف الضريبة على أنها إقتطاع نقدي تفرضه الدولة جبرا على الأفراد والمؤسسات دون مقابل، أي انها تعبر عن تحويل جزء من القوة الشرائية من يد الأفراد والمؤسسات إلى يد الدولة، وبذلك تهدف الدولة من زيادة الضرائب في أوقات التضخم إلى سحب من يد المستهلكين قوة شرائية زائدة، إذ أن فرض معدلات صريبية مرتفعة على الدخول يؤدي إلى إنخفاض مستويات دخولهم، وهو ما يقق زيادة في إيرادات الدولة لتمويل النفقات العامة من جهة، وتخفيض الطلب الكلي نتيجة تقليل الإنفاق الإستنهلاكي من جهة أخرى.

فعندما تعاني الدولة من التضخم فإن زيادة فرض الضرائب سيؤدي إلى إقتطاع جزء من دخول الأفراد وبالتالي إقتطاع جزء من القوة الشرائية فينخفض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار.

أما عندما تعاني الدولة من حالة الكساد فإن الإجراء السليم أن تقوم الدولة بزيادة إنفاقها العام وتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول لتنشيط الطلب الكلي الذي يعاني من نقص التشغيل، فإذا لجأت الدولة إلى زيادة الضرائب في هذه الحالة فإنها ستؤدي إلى نقص الإيرادات العامة في السنوات المقبلة لإنخفاض الدخول التي تستمد الدولة منها إيراداتها.

ويمكن أن تؤدي زيادة فرض الضرائب إلى زيادة حدة الضغوطات التضخمية، إذ تعمل زيادة الضريبة على الدخول إلى إنخفاض أجور العمال مما يدفع النقابات العمالية للمطالبة بزيادة أجورهم النقدية مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار خاصة عندما لايقابل هذه الزياة في الأجور زيادة مماثلة لها في حجم السلع والخدمات.

لذلك قد يعرقل تطبيق السياسة الضريبية عوائق لتحقيق أهدافها والمتمثلة في:[1]

- ✓ **قيود إحصائية:** يمكن أن تكون الأرقام الإحصائية غير دقيقة لحساب الإنفاق الكلي أوالناتج الكلي المتوقع فيؤثر على التخطيط المالي ومنه على تقديرات الإستهلاك والإستثمار.
- ✓ **إرتفاع التكلفة الضريبة:** أي إرتفاع الضرائب يؤثر على حوافز الإنتاج ما دام يتوقع أرباب العمل أن الناتج من الأرباح سيفقد في شكل الإقتطاعات الضريبية.

رغم العوائق والمشاكل التي تحول دون تطبيق السياسة الضريبية، فإنها تعتبر السياسة الأكثر فعالية في ضبط التضخم والحد من الضغوطه الخاصة في الدول التي تعرف جمودا في نظامها المالي وعدم كفايته، غير أن السياسة تبقى مشورطة النجاح على مدى توفيق السلطات في إختيار السياسات الضريبية المناسبة وبصورة خاصة نوعية الضريبة المطبقة.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام ودوره في ضبط التضخم:

تعتبر ظاهرة إزدياد النفقات العامة من الظواهر التي يمكن ملاحظتها في أغلب الدول على إختلاف نمطها وظروفها الإقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة فينتج عنه عجز في الموازنة العامة، وبما أن فائض الإنفاق هو الذي يسبب التضخم، فإن تخفيضه من طرف الدولة يؤدي إلى ضبطه.

لذا تتخذ الدولة سياسة الإنفاق للتأثير على الإنفاق العام بإعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في حل المشكلات الإقتصادية، ففي حالة التضخم تقوم الدولة بتخفيضه، أما في حالة الإنكماش ترفع الدولة من الإنفاق العام قصد تنشيط الإقتصاد.

---

[1] – محمد فلاح، **السياسة الجبائية الأهداف والأدوات بالرجوع لحالة الجزائر**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة) ، الجزائر، 2006، ص 45.

على هذا الأساس يظهر أثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار من خلال تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات، إذ يؤدي تدخل الدولة من خلال إنفاقها العام إلى ضغوطات تضخمية عندما تتنافس مع القطاع الخاص في الطلب على عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليفها ومنه إرتفاع أسعار منتجاتها خاصة في حالة التشغيل الكامل.[1] .

كما يمكن أن يأخذ الإنفاق العام صورة مساعدات نقدية تعطى للفقراء دون مراعاة مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على مسايرة هذه القوة الشرائية الزائدة مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

لذا يأتي تأثير النفقة العامة حسب نوعية الإقتصاد، ففي حالة التشغيل الناقص فإن أي زيادة في النفقة العامة تؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الإنتاجية إلى أن يصل الإقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فيتحقق معه زيادة في الناتج الوطني، أما في حالة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في النفقة العامة ستؤدي إلى ظهور بوادر تضخمية كون جهاز الإنتاج لا يتمكن من مقابلة هذه الزيادة في الطلب بزيادة في الإنتاج نظرا لبلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل.

أما في حالة الكساد فتلعب النفقة العامة دورا في المحافظة على مستوى الأسعار من خلال تدخل الدولة بزيادة إنفاقها العام في شكل إعانات لتحافظ على عدم إستمرار إنخفاض الأسعار لضمان سير عمل هذه المؤسسات.

يمكن أن نشير مما سبق بأن الإنفاق الواجب تخفيضه قدر الإمكان في أوقات التضخم هو الإنفاق الإستهلاكي، أما الإنفاق الإستثماري فتخفيضه أمر غير مرغوب خاصة في الدول المتخلفة نظرا لما له من دور فعال في إحداث التنمية الإقتصادية، لذا يجب على الدولة عندما تضع السياسة المالية أن تختار النفقة المناسبة للتأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية لتحقيق الإستقرار والتوازن الإقتصادي.

لذلك تفضل الدول النامية التي لا يتمتع جهازها الإنتاجي بالمرونة والكفاية على إستغلال الموارد وبنقص التكوين الرأسمالي وعدم توفر المرافق العامة وهياكل البنية الأساسية توجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق الإستثماري والتكوين الرأسمالي والبشري لإنجاح عملية التنمية الإقتصادية بهذه الدول.

يتسبب التضخم في سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، لذا يمكن للدولة أن تستخدم النفقة العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني توزيعا عادلا كما يلي:[2]

[1] – عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] – سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

✓ ما تنفقه الدولة من نفقات عامة لتقديم بعض الخدمات الإجتماعية إما مجانا أو بأسعار رمزية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء، ويتم إعادة توزيع الدخل من خلال هذه النفقات بتوفير دخولا نقدية للفقراء كما يزيد دخلهم الحقيقي من هذه الخدمات.

✓ تؤدي هذه الخدمات إلى تحسين مستوياتهم المعيشية فتزيد مقدرتهم الإنتاجية، كما تؤدي هذه النفقة غلى إنشاء هذه المشاريع وتوفير مناصب شغل لصالح هذه الفئة مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول إليهم في شكل أجور ورواتب.

المطلب الثالث: سياسة العجز الموازيني ودوره في ضبط التضخم:

يعبر العجز الموازيني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز نتيجة إدارة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة، وقد يكون بسبب قصور الدولة في الحصول على الغيرادات.

يكون أمام الدولة مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويل هذا العجز الموازيني، والتي يمكن تحديده من خلال اللجوء إلى الإقتراض العام، اللجوء الى الإصدار النقدي الجديد، اللجوء إلى المدخرات السابقة أو اللجوء إلى زيادة الضرائب.

تقوم الدولة باللجوء إلى الإقتراض العام لتمويلا العجز الموازيني من خلال طرح أوراق مالية للإكتتاب العام أو الإقراض من المؤسسات الدولية.

يستند البعض في اللجوء غلى الإقتراض العام إلى نظرية الإستهلاك الذاتي للقروض والتي مفادها أن القروض تمحو نفسها بنفسها بمرور الوقت نظرا لكون العبء الحقيقي للقروض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطرة في عدد السكان وفي حجم الثروة الوطنية وبسبب تدهور قيمة النقود.[1]

لذا تهدف الدولة من إستخدام القروض العامة الداخلية بالضغط على التضخم بتحويل قوة شرائية من يد الأفراد إلى يد الدولة، إلا أن سياسة إستعمال القروض العامة كوسيلة لإمتصاص الفائض من الكتلة النقدية المتداولة تتوقف فعاليتها على إتساع السوق المالية وما تحتويه من معاملات على السندات بيعا وشراءا.

كما تتوقف هذه السياسة في ضبط التضخم على نوعية الإقتصاد عند إتفاق هذا القرض، حيث إذا كان الإقتصاد يمر بمرحلة التشغيل الكامل أو يعاني جهازه الإنتاجي من عدم المرونة كما هو شأن الدول النامية فإن إنفاق القرض العام على نفقات إستهلاكية في شراء السلع والخدمات سوف يؤدي إلى إرتفاع

[1] – قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 223.

الأسعار، لإن زيادة الطلب الفعال لايقابله زيادة في الإنتاج ، مما يجعل أثر القرض في هذه الحالة أثرا تضخميا، لذا تلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى عدم إنفاق القرض العام لإمتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق لتخفف من حدة التضخم.

أما إذا إستخدمت القرض في الإنفاق الإنتاجي فسوف يؤدي إلى التضخم لأنه يترتب عليه تحول جزء من العمال الذين يشتغلون في الصناعات الإستهلاكية إلى الصناعات الإنتاجية مما يقلل من إنتاج السلع الإستهلاكية، ومع زيادة الطلب عليها ترتفع أسعارها ولكن أقل من حالة الإنفاق الإستهلاكي للقرض، لذلك تلجأ الدول النامية في تمويل عملية الإنتاج إلى المشاريع ذات تكلفة قليلة والتي تعطي غنتاجا سريعا ليخفف من الآثار التضخمية عند ظهور منتجاته في الأسواق.

كما قد تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل العجز الموازيني، ولكن يمكن لهذا النوع من التمويل أن يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بمقدار الزيادة في الكتلة النقدية دون أن يمس باقية المتغيرات الحقيقية، لذلك نجد الكثير من الدول تضع قيودا تنظيمية عند اللجوء إلى مثل هذا التمويل[1].

ومع هذا يمكن تمييز ثلاثة حالات للإصدار النقدي على الإقتصاد الوطني كما يلي:

الحالة الأولى: تجد الزيادة في الكتلة النقديةزيادة مماثلة لها في حجم السلع والخدمات، في هذه الحالة تبقى الأسعار ثابتة.

الحالة الثانية: يقوم أفراد المجتمع بإكتناز أو إدخار هذه الكتلة النقدية الزائدة مما يحافظ على إستقرار الأسعار لعدم إرتفاع الطلب، لكن بمجرد تحويل الأفراد هذه الكتلة في زيادة الطلب سوف يترتب عنها إرتفاع الأسعار.

الحالة الثالثة: أن تتوزع الكتلة النقدية في شكل إرتفاع الأجور بما يؤدي إلى زيادة الطلب الذي ينتج عنه إرتفاع الأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما يؤدي إلى ظهور المضاربة ومنه إنخفاض حجم الصادرات.

كما يمكن للدولة تمويل العجز الموازيني عن طريق التوسع في الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تتناسب مع مقدار العجز، فإذا تم تمويل هذا العجز من خلال الزيادة في الضرائب فسوف يحول القطاع الخاص هذه الزيادة للمستهلكين برفع أسعار السلع حتى يحافظ على مستويات الأرباح السابقة، وهذا ما يدفع بالعمال إلى المطالبة برفع أجورهم بمقدار يكافئ الإرتفاع في الأسعار.

[1]- تقرير المادة 78 من قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض " يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة، على أن يتم ذلك على أساس تعاقدي وفي حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية.

خلاصة الفصل الثاني:

تعبر السياسة المالية عن تلك المجهودات التي تقوم بها الدولة للتسيير إيراداتها العامة ونفقاتها العامة قصد تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

تبين لنا أن السياسة المالية عند المدرسة التقليدية محايدة لكون الدولة مجرد دولة محايدة، أما المدرسة الكينزية غيرت مجرى التصور، حيث ترى أن الدولة طرفا متدخلا في النشاط الإقتصادي، مما جعل السياسة المالية نتعرف تطورا كبيرا، أما المدرسة التقليدية الجديدة فقد أعادت التصور إلى مكان عليه، حيث ترى أنه يتوجب على الدولة تقليص مجال تدخلها في النشاط الإقتصادي لأقصى حد ممكن.

تعتبر أدوات السياسة المالية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام والسياة الضريبية وسياسة العجز الموازيني ذات أهمية بالغة في التأثير في مختلف المتغيرات الإقتصادية، كما تمثل الأداة التي تستعملها الدولة إلى جانب السياسات الإقتصادية الأخرى في ضبط التضخم.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لضبط التضخم في الجزائر للفترة 2000-2016

تمهيد.

حاولت السلطات الجزائرية وبشتى الطرق المتاحة لديها للبحث في السبل الفعالة لمعالجة ظاهرة التضخم، فتبنت إجراءات العديد من السياسات كالسياسة النقدية، والسياسة المالية وغيرها.

إنّ السياسة المالية لأي دولة ما هي إلاّ البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع(عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع....الخ).

وتعد الموازنة العامة لأي دولة في العالم بصفة عامة هي المعبر الصادق عن أهداف تلك السياسة، باعتبارها تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة، فالموازنة العامة للدولة في الجزائر تعبر عن البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وقد عكست الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة العديد من الأهداف الذي اختلف البعض منها من سنة لأخرى وظل البعض الآخر كما هو دون تغيير، وذلك وفقا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة .أضف إلى ذلك ما أحدثته السياسة االضريبية من تأثيرات على الاقتصاد من خلال تطبيق إجراءات تمس الواقع الاقتصادي مستهدفة بذلك علاج بعض الاختلالات.

وللبحث في موضوع الفصل الثالث والتطورات التي حدثت للسياسة المالية وظاهرة التضخم تم تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث :

المبحث الاول: تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2016.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2016.

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر للفترة 2000-2016.

المبحث الأول: تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

تولي الجزائر كباقي دول العالم الثالث أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل معالجة الإختلالات والمشاكل الاقتصادية، وبذلك فهي تركز في سياستها المالية على هدف ضبط معدلات التضخم، وهذا ما سيقودنا إلى دراسة وتحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر.

المطلب الأول:تطور السياسة الضريبية في الجزائرخلال الفترة 2000-2013.

إن الحديث عن السياسة الضريبية في الجزائر يقودنا للحديث عن الجباية بشكل عام، حيث تتكون الحصيلة الجبائية في الجزائر من الجباية البترولية والتي تمثل أكثر من50 %والجباية العادية التي تبقى نسبتها متواضعة إلى يومنا هذا، و كما نعلم فان الجباية البترولية مرتبطة بتغيرات أسعار النفط العالمية، ولذلك لا يمكن استعمالها كسياسة اقتصادية من طرف الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، أما الجباية العادية وخاصة الجباية الضريبية يمكن استعمالها كسياسة اقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي ودعم النمو.

1- هيكل الإيرادات الضريبية والضغط الضريبي وأثره على النشاط الاقتصادي :إن فرض ضرائب من طرف الدولة يفرض عليها أن تكون ملائمة لتشجيع النشاط الاقتصادي و في نفس الوقت مساهمة في التحصيل الضريبي، مع مراعاة أن هذه الضرائب يمكن تحملها من طرف الأعوان الاقتصاديين .وتحقيق هذه الشروط أمر صعب، ولكن هناك بعض المؤشرات يمكن للدولة من خلالها معرفة و لو بشكل نسبي مدى ملائمة النظام الضريبي لظروف الاقتصاد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام وهدف دعم النمو الاقتصادي بشكل خاص .وهذه المؤشرات تتمثل في هيكل الإيرادات الضريبية وكذا نسبة الضغط الضريبي الموجود في الاقتصاد.

1-1 - هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر وأهميته :إن دراسة الهيكل الضريبي لأي اقتصاد مهم جدا، وذلك لمعرفة الضرائب التي يعتمد عليها هذا الاقتصاد، وبالتالي إدراك مواطن الضعف والقوة في النظام الضريبي لهذا البلد، ولدراسة ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح هيكل الإيرادات الضريبية للاقتصاد الجزائري للفترة 2003-2013.

الجدول رقم (3-1) تطور مكونات الإيرادات الضريبية للجزائر 2003- 2012.

الوحدة: مليار د.ج

أنواع الضرائب / السنوات	الايرادات الضريبية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة				نسبة الضرائب المباشرة	نسبة الضرائب غير المباشرة
		الضرائب على الدخل والارباح	الضرائب على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	حقوق التسجيل والطابع	المجموع		
2003	519.90	127.9	233.9	143.8	19.3	397	24.60	76.36
2004	580.40	148	274	138.8	19.6	432.4	25.50	74.50
2005	640.40	168.1	308.8	143.98	19.6	472.3	26.25	73.75
2006	720.80	241.2	341.3	114.8	23.5	479.6	33.46	66.54
2007	766.70	258.1	347.5	133.1	28.1	508.7	33.66	66.35
2008	965.20	331.5	435.2	164.9	33.6	633.7	34.35	65.65
2009	1146.60	462.1	478.5	170.2	35.8	684.5	40.30	59.70
2010	1298.00	561.7	514.7	181.9	39.7	736.3	43.27	56.73
2011	1527.1	684.7	572.6	222.4	47.4	842.4	44.84	55.16
2012	1984.3	885.9	684.8	355.2	58.4	1098.4	44.65	55.35

المصدر: ضيف محمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، منشورة)، الجزائر، 2014-2015، ص 229.

يبين لنا الجدول السابق بوضوح هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر للفترة2000-2012 حيث نلاحظ بأن نسبة الضرائب غير المباشرة أكبر من نسبة الضرائب المباشرة، وهذه من أهم مميزات الأنظمة الضريبية في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي يكون الدخل الفردي فيها منخفضا فضلاً عن التوزيع غير العادل للثروة والدخول، فتشكل إيرادات الضريبة المباشرة في غالبية الدول النامية أقل من 25% من إجمالي إيرادات الخزينة العامة من الضرائب، أما الدول المتقدمة و التي تتميز بنظام ضريبي متطور فان الضرائب المباشرة تمثل نسبة كبيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تشكل إيرادات

الضرائب المباشرة للموازنة العامة أكثر من % 70 من مجموع الإيرادات الضريبية وفي إنكلترا تشكل نحو 60% وفي اليابان حوالي 50%.

يفسر انخفاض نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الضرائب في الدول النامية بعدة أسباب أهمها:

- ضعف المداخيل سواء بالنسبة لمداخيل الأفراد أو مداخيل المؤسسات، و ذلك ما يؤدي إلى ضعف الضرائب المفروضة عليها، لأنها تكون كنسبة من الدخل.
- ضعف الإدارة الضريبية في عملية تحصيل الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، مقارنة بالضرائب غير المباشرة والتي تدرج مباشرة في أسعار السلع والخدمات.
- تفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي في الدول النامية، وتوسع السوق الموازي، مما يفوت على الإدارة الضريبية حصة لا يستهان بها من الضرائب المباشرة التي كان من الممكن تحصيلها.
- ضعف حجم الاستثمارات في هذه الدول مما يضعف من حجم المداخيل وبالتالي الضرائب المفروضة عليها .

رغم هذه العراقيل إلا أننا نلاحظ تحسن ملحوظ في نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الضرائب في الجزائر، حيث ارتفعت من 24.6% سنة 2003 إلى 34,35 % سنة 2008 لتصل إلى حوالي 44,84% سنة 2011 ، وهذا راجع إلى ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، وكذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

كنتيجة للتحليل السابق، يمكن القول بأن النظام الضريبي في الجزائر يتجه إلى مزيد من العدالة الضريبية حسب هذه النسبة، وذلك لكون الضرائب غير المباشرة يتحملها كل أفراد المجتمع سواء الأغنياء أو الفقراء أما الضرائب المباشرة فيتحملها أصحاب الدخول، وبالتالي هي أكثر عدالة. والتحدي الذي يواجه الإدارة الضريبية هو كيفية تحديد ضرائب على الدخل وعلى أرباح الشركات (ضرائب مباشرة) تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية، وفي نفس الوقت تساهم في تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، وذلك لأنه توجد علاقة تبادلية بين هذه الضرائب و قيمة الإنتاج، حيث هذه الضرائب تؤثر في الإنتاج بعلاقة عكسية (تخفيض الضرائب يدعم الإنتاج) والإنتاج يؤثر في الضرائب بعلاقة طردية (زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الضرائب).

1-2- مستوى الضغط الضريبي وأثره على النشاط الاقتصادي: يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني .و يعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام. وهناك

عدة أنواع للضغط الضريبي كالضغط الضريبي بالمفهوم الضيق (يمثل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والضغط الضريبي بالمفهوم الواسع (يمثل نسبة كل الإقتطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والضغط الضريبي الفردي (يمثل نسبة الضرائب التي يتحملها الفرد إلى دخله.)...الخ.

إن حساب الضغط الضريبي في الجزائر يخضع لنوع من الخصوصية، و ذلك كون نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي متأتية من قطاع المحروقات، حيث فاقت هذه النسبة 50% خلال فترة(2005-2008) كما رأينا سابقا، كما أن نسبة معتبرة من الإيرادات العامة للدولة متأتية من الجباية البترولية .لهذه الأسباب يجب حساب نوعين من الضغط الضريبي (الضغطال ضريبي العام، الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات) .والجدول التالي يبين لنا تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر:

الجدول رقم(3-2): تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2003-2012

الوحدة مليار.د.ج

السنوات	الناتج الداخلي الإجمالي	ن.م.ا خارج قطاع المحروقات	الايرادات الضريبية	الضغط الضريبي العام%	الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات
2003	5264.3	3395.4	524.9	37.51	15.46
2004	6126.7	3806.8	580.4	36.40	15.25
2005	7499	4146.1	640.5	41.11	15.45
2006	8512	4629.7	720.9	42.76	15.57
2007	9410.1	5320.7	766.8	39.19	14.41
2008	11043	5392.2	965.3	26.28	17.90
2009	10034	6143.1	1146.6	32.64	18.67
2010	12034	7063.5	1297.9	25.55	18.38
2011	14481	8423.1	1448.9	23.50	17.20
2012	16124	9502.8	1984.3	24.04	20.88

المصدر: ضيف محمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، مرجع سبق ذكره، ص231.

نلاحظ من خلال الجدول، بأن معدل الضغط الضريبي العام مرتفع جدا مقارنة بمعدل الضغط الضريبي النموذجي، والذي يجب أن لا يتعدى 25% حسب الاقتصادي الأسترالي **كولن كلارك**، ولكن هذا المعدل لا نأخذ به نظرا لأن الجباية البترولية لا تعتبر اقتطاعا ضريبيا يتحمله الاقتصاد الوطني، وعليه فان مؤشر الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات أكثر دلالة لكون الإيرادات العادية يتحملها الاقتصاد، ومستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات كمتوسط للفترة 2003-2013 بلغ 16.91% فقط، وهي قيمة منخفضة مقارنة بمعدل الضغط الضريبي النموذجي وكذلك مقارنة ببعض الدول المجاورة كتونس (20%)والمغرب(24%) ، أما في الدول الصناعية الكبرى فيفوق 27 %، يعود انخفاض مستوى الضغط الضريبي في الجزائر إلى ضعف مردودية النظام الضريبي، وكذا ارتفاع التهرب والغش الضريبي .كما أن مقارنة الضغط الضريبي في الجزائر بالمعدل النموذجي يقودنا إلى القول بأن السياسة الضريبية في الجزائر تميل إلى تشجيع الاستثمار والإنتاج أكثر من ميلها إلى تمويل الخزينة العامة، ولكن الواقع الاقتصادي يبين ضعف

الاستثمارات والنمو، وهذا ما يؤكد فرضية تسرب جزء كبير من الضرائب لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى من خلال الغش والتهرب الضريبي.

2-تدابير السياسة الضريبية المدعمة للاستثمار والنمو في الجزائر :تسعى السياسة الضريبية المطبقة في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية إلى تحقيق هدفين رئيسيين يكونان في الغالب متعارضين، الأول يتمثل في الهدف الرئيسي الذي وجدت لأجله الضريبة و المتمثل في تمويل خزينة الدولة، و يتحقق هذا الهدف كلما كان التحصيل الضريبي أكبر ومعدلات الضريبة مرتفعة، والهدف الثاني والذي يمكن اعتباره ثانويا و المتمثل في تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال منح امتيازات وتحفيزات ضريبية للمستثمرين لأجل تشجيعهم على زيادة الاستثمارو بالتالي زيادة الإنتاج.

إن تعارض هدفي السياسة الضريبية، يفرض على القائمين عليها تحديد الأولويات عند إقرار الإجراءات والتدابير المتعلقة بهذه السياسة .فعندما يكون عجز كبير في الموازنة العامة للدولة فالأولية تكون لزيادة التحصيل الضريبي والتقليص من الإعفاءات الضريبية والامتيازات، أما في حالة العكس فيمكن للسلطات تشجيع الاستثمارات والإنتاج من خلال منح الامتيازات والإعفاءات للمستثمرين.

إن إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر تكون سنوية من خلال قوانين المالية التي تصدر كل سنة، بالإضافة إلى قوانين الاستثمار والتي تحتوي على عدة إجراءات متعلقة بمنح الامتيازات والإعفاءات الجبائية بهدف تشجيع الاستثمار، وفي تحليلنا لا يمكن الاطلاع على كل الإجراءات الموجودة في قوانين المالية السنوية، بل سنعطي لمحة عن مدى اهتمام السياسة الضريبية بدعم الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال مختلف قوانين الاستثمار في الجزائر.

لم تستطع مختلف التشريعات السابقة التي تبنتها الجزائر تحقيق الغاية المرجوة منها في مجال الرفع من مستويات الاستثمار و المساهمة في التنمية الاقتصادية، مما اضطر السلطات الجزائرية إلى إحداث عدة إصلاحات في االمجال الضريبي ابتداء من سنة 1992 ، وهذه الإصلاحات كانت تهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية من خلال محاربة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار والإنتاج من خلال منح امتيازات و إعفاءات للمؤسسات الإنتاجية.

لقد كانت سنة 1993 منعطفا هاما بالنسبة لسياسة الاستثمار في الجزائر، و ذلك من خلال صدور المرسوم التشريعي رقم12/93 المؤرخ في/ 05 /1993/10، الذي تمخض عنه مجموعة من التحفيزات الضريبية بلغت في مجملها 45 إجراءا بين إلغاء و تعديل و إتمام، يتعلق 27 منها بالضرائب المباشرة و 19 بالرسم على القيمة المضافة، و توجه هذه الامتيازات لنوعين من الأنظمة المتعلقة بالاستثمار و هي النظام العام و النظام الخاص و تتمثل هذه الامتيازات تبعا لكل نظام فيما يلي:

2-1- الامتيازات الضريبية المتعلقة بالنظام العام :و يمكن إجمال أهم هذه الامتيازات في العناصر التالية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية على كل المشتريات المنجزة في إطار الاستثمار .
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5‰ فيما يخص عقود الإنشاء و رفع رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع، سواء كانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية، شرط أن توجه هذه السلع و الخدمات إلى إنتاج مواد و خدمات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% لحقوق الجمارك بالنسبة للمواد المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، و يمكن التنازل عن هذه المواد المستوردة بالاتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم و ترقية و متابعة الاستثمارات.
- إعفاء لمدة تتراوح بين سنتين و خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني.
- بعد انقضاء مدة الإعفاء يمكن تطبيق معدل منخفض يقدر بـ 33% :على الأرباح عند إعادة استثمارها .
- في حالة تصدير المنتجات، المؤسسة المصدرة تستفيد من إعفاء تام و دائم من الضريبة على أرباح الشركات، و الدفع الجزافي، و الرسم على النشاط المهني، و ذلك بالنسبة لرقم الأعمال عند الصادرات على رقم الأعمال الإجمالي.
- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك، و الموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير من إعفاء لكل الحقوق و الرسوم.

2-2- الامتيازات الضريبية المتعلقة بالأنظمة الخاصة :يطبق النظام الخاص بالامتيازات الضريبية على المؤسسات الاقتصادية في المناطق المعدة للترقية(Zones à Promouvoir) وكذلك ، الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات التي تمارس نشاطاتها في المناطق الحر (Zones Franches).

2-2-1- التحفيزات الضريبية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق المعدة للترقية :تستفيد المؤسسات التي تمارس نشاطاتها في الناطق المعدة للترقية في إطار قانون الاستثمارات لسنة 1993 من الإعفاءات الضريبية التالية:

أ- خلال فترة انجاز الإستثمار: عند بداية انجاز مشروع استثماري يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الضريبية التالية:

- إعفاء من حقوق التحويل فيما يخص العقارات الضرورية للاستثمار .
- معدل منخفض يقدر ب 5 ‰ عوضا عن 1% بالنسبة لحقوق التسجيل عند الإنشاء و رفع رأس المال، كما عدلت هذه النسبة لتصل إلى 2 ‰ وفقا للأمر01 /03 الصادر في سنة2001
- إعفاء دائم من الرسم العقاري ، كما حددت المدة هنا أيضا ب 10 سنوات من تاريخ الانجاز تبعا للأمر 03/01لسنة2001 .
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند شراء أو استيراد المواد الأولية و التجهيزات.
- معدل منخفض يقدر ب % 3 بالنسبة لحقوق الجمارك .

ب – خلال فترة الاستغلال : في هذه الفترة تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات من تحفيزات ضريبية إضافية، و أكثر تحفيزا مقارنة بالنظام العام، وتتمثل هذه التحفيزات فيما يلي :

- إعفاء لمدة لا تقل عن 05 سنوات و لا تزيد عن 10 سنوات منذ بداية النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، و من الرسم على النشاط المهني، وقد عدلت المدة لتصبح ثابتة و محددة ب10 سنوات وفقا للأمر رقم01 /03 لسنة 2001.
- بعد انقضاء فترة الإعفاء تستفيد المؤسسات في المناطق الخاصة من تخفيض قدره % 50 من الربح المعاد استثماره و الخاضع لمعدل منخفض يقدر ب 33 %.
- في حالة التصدير، إعفاء دائم و تام من الضريبة على الأرباح، و الدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني، و ذلك بنسبة رقم الأعمال المصدر على رقم الأعمال الإجمالي و ذلك بعد فترة الإعفاء.

2-2-2- التحفيزات الضريبية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المنطاق الحرة : تكتسي الإمتيازات الممنوحة في المناطق الحرة أهمية أكبر من تلك الممنوحة في المناطق الأخرى، و تتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

- تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بسبب نشاطها من جميع الضرائب و الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الجمركي باستثناء:

* الحقوق و الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.
* مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة .
- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20 %من مبلغ أجورهم، في حين يخضع العمال الجزائريين لمبادئ القانون العام.

كما منحت عدة امتيازات وإعفاءات ضريبية من خلال قوانين المالية السنوية والتي نذكر منها :

✓ **قانون المالية2004** :

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لنسبة 15% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الهضاب العليا.
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة20% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجنوب.

✓ **قانون المالية2005** :

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات.

– الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر.

– تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، اليزي، تندوف ، تمنراست لمدة 5 سنوات.

✓ **قانون المالية2006**:

– الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير.

– إلغاء الدفع الجزافي.

✓ **قانون المالية2007**:

- تعديل الاقتطاعات المرخص لها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها. وطبق هذا الإجراء لمدة 4 سنوات اعتبارا من الفاتح جانفي2007.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاءالتابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.

✓ **قانون المالية 2008:**

- تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25 % إلى 19 % ، بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية والسياحية.

✓ **قانون المالية2009:**

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من 3 سنوات إلى 5 سنوات لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.
- تمديد فترة الإعفاءمن الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين لفائدة المقاولين الشباب القابلين للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب الذين يلتزمون بتوظيف ثلاثة مستخدمين على الأقل لمدة غير محددة.

✓ **قانون المالية 2010 :**

- الإعفاء من حقوق التسجيل في عمليات الدخول في البورصة.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات على المنتجات وفائض قيمة التنازل عن الأسهم والسندات المشابهة التي يتم تحقيقها في إطار عملية الدخول في البورصة.
- تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30% بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون و البائعون بالجملة والمتعلقة بالأدوية المصنعة محليا .
- الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المتجددة.
- إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل، وكذا الرسم على الشهر العقاري، المستحقة عند إعداد عقود منح الإمتياز على أملاك الدولة، في إطار تطوير الاستثمار.

إن التدابير والإجراءات الضريبية التي ذكرناها سابقا، تعتبر كأمثلة عن التحفيزات والإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الدولة لأجل تشجيع الاستثمار والإنتاج، ولا تعتبر كل الجهود المبذولة حيث كل سنة يتم تعديل في النظام الضريبي حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وفي كل تعديل من هذه التعديلات يكون هناك اهتمام بتشجيع الاستثمارات، وخاصة في السنوات الأخيرة من خلال برامج الدعم المقدمة للشباب في إطار زيادة معدل التشغيل والاستثمار، حيث يرافق هذه البرامج جملة من التسهيلات الضريبية حتى تنجح هذه المشاريع الصغيرة.

كنتيجة للتحليل السابق، يمكن القول بأن الدولة منحت عدة تسهيلات و إعفاءات ضريبية لأجل الرفع من حجم الاستثمارات وبالتالي الرفع من النمو الإقتصادي، وهذا ما يبينه معدل الضغط الضريبي المنخفض في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى سواء المتقدمة أو النامية كما رأينا سابقا. كما ساعد الدولة على منح كل هذه التسهيلات والامتيازات الضريبية اعتمادها الكبير على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها، حيث تعتبر الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر حتى يومنا هذا إيرادات استثنائية لا تمثل إلا % 15 كمتوسط للفترة (1992-2012) من الإيرادات الإجمالية[1].

المطلب الثاني:تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر.

أولا:تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

عرفت نفقات التجهيز نمو مستمر خلال الفتر2016-2000 على العموم إذ تم استثناء الانخفاض التي عرفته بعض السنوات في النمو نفقات التجهيزات كنسبة من الناتج المحلي الخام أو كنسبة من النفقات الكلية.

[1]- ضيف محمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015، ص ص 229-231.

الجدول رقم(3-3) :تطور النفقات الكلية خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة %	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة النفقات العامة من %PIB
2000	1178.1	-	856.2	321.9	28.69
2001	1321.0	12.32	963.6	357.4	31.14
2002	1550.6	17.38	1050	5100	34.80
2003	1691.4	9.08	1173.8	6129	32.23
2004	1891.8	11.85	1245.4	6463	30.83
2005	2052.0	8.47	1241.4	8106	27.2
2006	2452.7	19.53	1435.2	1019.2	29
2007	3108.5	26.74	1672	1442.3	33.40
2008	4144.0	33.31	2218	1973.3	37.43
2009	4224.8	1.95	2259.5	1925.8	42.17
2010	4512.8	6.82	2694.5	1807.9	39.24
2011	8272.0	83.30	-	-	55.27
2012	7423.0	-10.26	-	-	45.93
2013	6737.9	-9.22	-	-	42.21
2014	7153.04	6.16	4542.04	2611	41.6
2015	8858.10	23.83	4972.3	3885.8	-
2016	7984.2	-9.86	4807.4	3176.8	-

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**،(مذكرة تدخل في نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- غير منشورة)،الجزائر، 2014-2015، ص ص 201-202.
- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الاثر الكمي للانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد الخامس، ديسمبر 2016 ص25.
- سمير ولد باحو، **المرتكزات المالية و الاقتصادية لقانون المالية 2015**، مداخلة ضمن ندوة علمية لطلبة الدكتوراه حول المالية العامة بعنوان" قانون المالية 2015 ورهنات الاقتصاد الجزائري"،جامعة أدرار، الجزائر بدون ذكر السنة، ص 4.
- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، 2015/43/04نوفمبر، 2015، ص 17.

الشكل رقم (3-1):تطور مصادر النفقات العامة 2000-2016

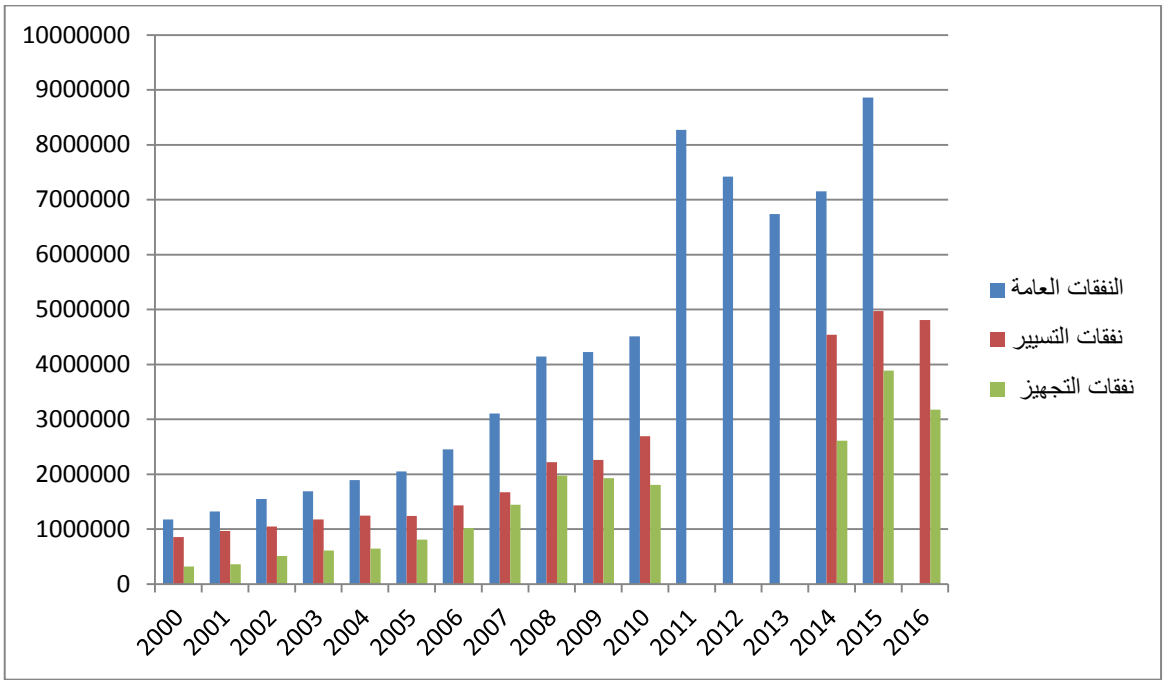

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم(3-3).

شهدت النفقات العامة زيادة خلال الفترة 2000-2007حيث تعود إلى البرامج التي انتهجتها خلال هذه المرحلة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم نمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 وفي الفترة 2001 بلغت نفقات التسيير 963.6مليار دينار، أي ما نسبته 72.94%من الإيرادات الكلية، وعرفت الفترة 2001-2004 ارتفاعا في حجم نفقات التسيير نتيجة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة ، حيث وصل معدل نمو النفقات التسييرية بـ 29.82 % من سنة 2001 إلى 2004 ، كما عرفت نفقات التسيير ارتفاعا خلال الفترة 2005-2009، وذلك راجع إلى برنامج دعم النمو في هذه الفترة حيث قدرت نفقات التسيير1245.4 بمليار دينار لسنة 2004أي ما نسبة66.13%من النفقات الكلية ، أما في سنة 2005 فبلغت نفقات التسيير 1241.4 مليار دينار، وهي كذلك عرفت انخفاضا عن سنة 2004 بمبلغ قدره 4 مليار دينار.

ففي سنة 2001كانت نفقات التجهيز قدرت بـ 3574.0 ملياردينار، أي ما نسبة 27.05% من الإيرادات الكلية، وارتفعت في سنة2002 إلى5100 مليار دينار أي ما نسبة 29.20% من الإيرادات الكلية وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بالإستثمارات خلال هذه الفترة.

وقد شهدت نفقات التجهيزات ارتفاعا خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2000-2004، خلال هذا البرنامج، فبلغت في سنة 2005 مستوى8106 ملياردينار أي ما نسبة 39.23%

من النفقات الكلية ، وكانت هذه المبالغ مخصصة في الغالب لتهيئة البنية التحتية وتطوير وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

أما الفترة مابين 2010-2012، زيادة كلا من نفقات التسيير ونفقات التجهيز ففي سنة 2010 قدرت نفقات التسيير 2694.5 مليار دينار. ونفقات التجهيز 1807.9 مليار دينار ، وبلغت سنة 2012 النفقات الكلية ما قيمته 7423.0 أي ما نسبته 45.93% من PIB .[1]

أما في ما يخص الفترة من 2013 -2016 فقد بلغت النفقات الكلية سنة 2013 ماقدره 6737.9 مليار دينار أي مانسبته 9.22-%، ومايعادل 42.21% من PIB[2]، أما سنة 2014 فقد قدرت قيمة النفقات الكلية 7153.04 مليار دينار أي مانسبته 41.6% من PIB منها ما قيمته لنفقات التسيير4542.04 مليار دينار و 2611.0 مليار دينار لنفقات التجهيز[3]، كما بلغت النفقات الكلية خلال سنة 2015 مبلغ 8858.1مليار دينار أي بنسبة نمو تقدر ب23.83% منها 4972.3مليار دينار لنفقات التسيير و3885.8مليار دينار لنفقات التجهيز[4]، تقدر نفقات العامة لسنة 2016 بـ 7984.2 مليار دينار أي بنسبة 9.86-%، تتوزع بين نفقات التجهيز و التي تقدر4807.4 مليار دينار أما نفقات التسيير فتقدر3176.8 مليار دينار.[5]

[1]- غالم سعدية، غطاس منال، (**السياية المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي – دراسة حالة الجزائر 2001-2013**- ، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية- تخصص إقتصادية المالية والبنوك، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015 ، ص 70-71. بتصرف الطالبتين.

[2]-بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**،(مذكرة تدخل في نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد- ، تلمسان-غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015 ، ص202. بتصرف الطالبتين.

[3]- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الاثر الكمي للانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، ديسمبر 2016. بتصرف الطالبتين.

[4]- سمير ولد باحو، **المرتكزات المالية و الاقتصادية لقانون المالية 2015**،(مداخلة ضمن ندوة علمية لطلبة الدكتوراه حول المالية العامة بعنوان" قانون المالية 2015 ورهنات الاقتصاد الجزائري")،جامعة أدرار، الجزائر، بدون ذكر السنة، ص 4. بتصرف الطالبتين.

[5]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، 2015/43/04 نوفمبر 2015 ص19. بتصرف الطالبتين.

الجدول رقم(3-4): يبين توقعات الدولة للنفقات العامة خلال الفترة 2017-2019 .

الوحدة: بآلآف دينار.

	2017	2018	2019
نفقات التسير	**4.591.800.000**	**4.500.000.000**	**4.500.000.000**
نفقات التجهيز	**2.291.300.000**	**2.300.000.000**	**2.300.000.000**
المجموع	**6.883.100.000**	**6.800.000.000**	**6.800.000.000**

المصدر: الجريدة الرسمية، الخميس 29 ربيع الأول 1438 هـ الموافق ل29ديسمبر 2016، العدد77، ص 44.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

هناك مصادر مختلفة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية و سنحاول من خلال الجدول التالي معرفة أهم مصادرها.[1]

[1] - سلام حمزة ، ولدبيوز فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000-2014**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أكلي محند أولحلج-البويرة- غير منشورة)، الجزائر، 2013-2014، ص ص 70-71.

الجدول رقم(3-5) :يبين مصادر الإيرادات العامة 2000- 2016

الوحدة:بآلاف الدينار.

السنوات	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العامة	الإيرادات الأخرى	الجباية البترولية	المجموع العام للإيرادات
2000	425.840.000	17000000	62000000	524000000	1028.840.000
2001	411.380.000	18000000	73000000	732000000	1234.380.000
2002	438.850.000	18000000	84500000	916400000	1457.750.000
2003	475.890.000	18500.000	121000000	836060000	1451.450.000
2004	532.300.000	19500000	114000000	862200000	1528.000.000
2005	596.930.000	38000000	101900000	899000000	1635.830.000
2006	626.144.000	22500000	118650000	916000000	1683.294.000
2007	676.116.000	23000000	130500000	973000000	1802.616.000
2008	754.800.000	68500000	130500000	970200000	1924.000.000
2009	921.000.000	866000000	150500000	1628.500.000	2786.600.000
2010	1068.500.000	44700.000	132500000	1835.800.000	3081.500.000
2011	1324.500.000	38000000	157500000	1472.400.000	2992.400.000
2012	1595.750.000	73300000	225000000	1561.600.000	3455.650.000
2013	1831.400.000	82700000	290000000	1615.900.000	3820.000.000
2014	2667.450.000	85000000	288000000	1577.730.000	4218.180.000
2015	2465.710.000	84000000	412000000	1722.940.000	4684.650.000
2016	2722.680.000	95000000	247200000	1682.550.000	4747.430.000

- **المصدر:** من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات المدونة أسفل الشكل

الشكل رقم: (3-2): تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2016.

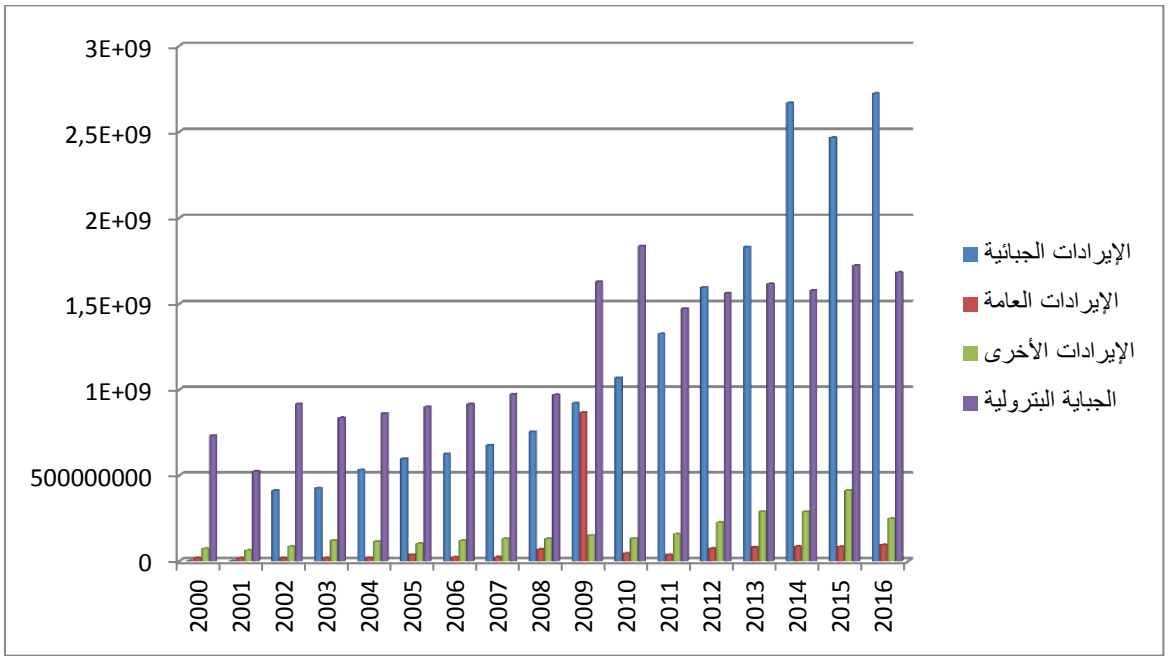

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(3-5).

- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأحد 28 رمضان 1421هـ، الموافق ل 24 ديسمبر سنة 2000 ، العدد 80، ص 36.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية 17 رمضان عام 1420 هـ، الموافق ل 25ديسمبر سنة 1999، العدد 92 ، ص 80.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأحد 8 شوال عام 1422هـ، الموافق ل23 ديسمبر سنة 2001 ، العدد 79 ، ص 76.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية،الأربعاء 21 شوال عام 1423هـ، الموافق ل 25ديسمبر 2002، العدد 86، ص50.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الاثنين 5 ذو القعدة عام 1424هـ، الموافق ل 29 ديسمبر 2003، العدد83، ص 31.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الخميس 18 ذو القعدة عام 1424هـ الموافق ل 30ديسمبر 2004، العدد85، ص 26.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأربعاء 23 جمادى الثانية عام1427هـ، الموافق ل19 يوليو سنة 2006، العدد47، ص 10.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 07 ذو الحجة عام 1427 هـ، الموافق ل 27ديسمبر 2006، العدد 85، ص 33.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الاثنين 22 ذو الحجة عام 1428 هـ، الموافق ل31 ديسمبر2007، العدد 82، ص 25.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأربعاء 30محرم 1430هـ ، الموافق ل31ديسمبر2008، العدد 74، ص 21.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الخميس 14 محرم 1431هـ، الموافق ل 31ديسمبر 2009، العدد 78، ص 27.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الخميس 24 محرم 1432هـ، الموافق ل 30 ديسمبر2010، العدد 80، ص 25.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الخميس 4 صفر1433هـ، الموافق ل 29 ديسمبر2011، العدد72، ص 31.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الاحد 16 صفر 1434هـ، الموافق ل 30 ديسمبر 2012، العدد، ص 25.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الثلاثاء 28صفر1435هـ، الموافق ل 31 ديسمبر 2013، العدد68، ص 45.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأربعاء 30ربيع الاول 1436هـ ، الموافق ل31ديسمبر2014، العدد 78، ص 46.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الخميس 19ربيع الاول 1436هـ ، الموافق ل31ديسمبر2015، العدد 72، ص 36.

يتضح من الشكل أن الجباية البترولية تساهم بأكثر من 50% من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات التي عرفتها طيلة هذه الفترة لتأتي الجباية العادية في المرتبة الثانية، لكن لا تقل أهمية عن الجباية البترولية.[1]

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–6) : تطور الإيراد العام ما بين 2000–2016.

الوحدة:بآلاف الدينار

السنوات	المجموع العام للإيرادات	نسبة الإيرادات%
2000	1028.840.000	–
2001	1234.380.000	–16.65
2002	1457.750.000	41.68
2003	1451.450.000	–0.43
2004	1528.000.000	5.27
2005	1635.830.000	7.05
2006	1683.294.000	2.90
2007	1802.616.000	7.08
2008	1924.000.000	6.73
2009	2786.600.000	44.83
2010	3081.500.000	10.58
2011	2992.400.000	–2.89
2012	3455.650.000	15.48
2013	3820.000.000	10.54
2014	4218.180.000	10.42
2015	4684.650.000	11.05
2016	4747.430.000	1.34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-5.)

[1]– سلام حمزة ، ولدبيوز فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر2000–2014**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في الإيرادات حيث بلغت سنة 2001مايساوي 1234.380.000 آلاف دج مقارنة بسنة 2000 بمبلغ قدره 1028.840.000ألف دينار، لينخفض سنة 2003 بنسبة 0.43-%، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 كانت نسبة الزيادة تتراوح بين 5.27% و6.73%،مقارنة بسنة2009 بنسبة44.83% بمبلغ قدره 2786.600.000 ألف دينار، مقارنة بمبلغ 1924.000.000 بسنة 2008، وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 3081.500.000 ألف دينار، أما في السنوات 2011 إلى 2015 كانت نسبة الزيادة تتراوح بين 2.89-% و11.05%، أما سنة 2016 قد قدر بمبلغ 4747.430.000 ألف دينار أي بنسبة 1.34%.

صدر قانون المالية لسنة2017 الذي وقعه رئيس الجمهورية في العدد ال77 من الجريدة الرسمية.والجدول التالي يبن توقعات الدولة للايرادات في الجزائر خلال الفترة 2017-2019.

الجدول رقم(3-7): توقعات الدولة للإيرادات خلال الفترة 2017-2019.

الوحدة: بآلآف دينار

	2017	2018	2019
موارد عادية	3.435.400.000	2.359.700.000	2.643.600.000
الجباية البترولية	2.200.100.000	3.438.400.000	3.780.800.000
إجمالي موارد الميزانية	5.635.500.000	5.798.100.000	6.424.400.000

المصدر: الجريدة الرسمية ، 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-65.

المطلب الثالث: تطور العجز الموازيني في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

يعبر العجز الموازيني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواءا المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز مقصودا " أداة من ادوات السياسة المالية"، أو غير مقصود" سببه ظهور قصور الدولة في تحصيلها لبعث الضرائب .

أولا: تطور العجز الموازيني في الجزائر وأسبابه: لقد كانت مشكلة عجز الموازنة من أهم المشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر ولتحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور العجز الموازيني في الجزائر للفترة 2000-2016.

الجدول رقم(3–8): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000–2016.

الوحدة: مليار دينار

السنوات	رصيد الموازنة	أسعار البترول
2000	398.8	27.4
2001	171.0	23
2002	10.5	22.81
2003	438.5	27.69
2004	436.0	37.41
2005	896.4	50.04
2006	1150.6	58.3
2007	456.8	64.2
2008	906.9	91.48
2009	–713.1	53.56
2010	–178.2	80.2
2011	–168.6	112.9
2012	–746.1	111
2013	–248.2	108.65
2014	–3221	–
2015	4173.3	37
2016	–3236.8	–

المصدر: ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر 1989–2012**، مرجع سبق ذكره، ص 247.

- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011. ص 89
- بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية للجزائر**، التقرير السنوي 2013،نوفمبر 2014، ص 19
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015"، نوفمبر 2015، ص4
- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 19

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة سجل في بعض السنوات عجزا، ماعدا سنة 2000 فكان الفائض الذي عرفته الميزانية في بداية هذه السنة والذي يعود إلى إرتفاع أسعار البترول حيث قيمة الفائض عن الميزانية يوجه إلى صندوق ضبط الموارد، أما فيما يخص سنوات العجز الملاحظة في الجدول من سنة 2009إلى 2012 يمكن إرجاع السبب هنا إلى إنخفاض أسعار البترول من 91.48 سنة 2008

إلى 53.56 سنة 2009، فيمكن إرجاع عجز الموازنة رغم إنتعاش أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور في الفترة الأخيرة، وبذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما إستوجب زيادة إعتمادات إضافية لها، كنتيجة من هذا التحليل يمكن القول بأن العجز الموازيني في الجزائر هو عجز غير مقصود (لا يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية). إنما هو عجز مفروض لأسباب خارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار البترول في السوق العالمية.[1]

ثانيا: تمويل العجز في الموازنة العامة في الجزائر:

سنحاول دراسة طرق تمويل عجز الموازنة في حالة الاقتصاد الجزائري، ولمعرفة ذلك سنقوم بإجراء تحليلل تطور عجز الموازنة العامة ومختلف طرق تمويلها لفترة الدراسة 2000-2016.

[1]- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر 1989-2012**،مرجع يبق ذكره، ص ص 247-248

الجدول رقم (3-9):تطور عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها للفترة 2000-2016.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	رصيد الموازنة	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	تمويل خارجي
2000	398.8	-407.0	105.7	-97.6
2001	171.0	-145.8	85.3	1105
2002	10.5	31.6	32.8	-74.9
2003	438.5	-209.2	138.4	-90.9
2004	436.0	-412.4	29.6	-35.2
2005	896.4	-1002.2	221.5	115.7
2006	1150.6	-976.6	-15.0	-158.7
2007	456.8	-553.0	206.9	-110.7
2008	906.9	-1410.9	508.2	-4.2
2009	-713.1	57.1	655.3	0.7
2010	-178.2	-491.4	606.8	0.7
2011	-168.6	-558.7	728.1	-0.8
2012	-746.1	-254.6	967.9	-2.4
2013	-248.2	-235.7	486.3	-2.3
2014	-3221	-	-	-
2015	-4173.3	-	-	-
2016	-3236.8	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012**،مرجع سبق ذكره.ص249
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010،مرجع سبق ذكره، ص89.
- بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية للجزائر**، ، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 19
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول"الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015"، نوفمبر 2015،ص4
- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، مرجع سبق ذكره ،ص 19.

من خلال الجدول السابق، يمكن تحليل كيفية تمويل عجز الموازنة في الجزائر، والتي تتم بثلاثة طرق رئيسية: طريقة التمويل البنكي من خلال الاصدار النقدي من طرف البنك المركزي، طريقة التمويل غير البنكي من خلال اصدار سندات الخزينة العامة للاكتتاب، وطريقة التمويل الخارجي من خلال القروض الخارجية[1]

[1]- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012**،مرجع سبق ذكره.ص249

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

إن ما يستند عليه الإقتصاديون في تحليل ظاهرة التضخم في الإقتصاد الوطني هو أنها تعبر عن الإرتفاعات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الإنخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، ولذلك لقياس ظاهرة التضخم فإنه يتم الإعتماد على عدة مؤشرات أهمها تلك التغيرات في الأسعار وعليه فإن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر يعد بمثابة الركيزة الأولى لإقتفاء آثار هذه الظاهرة في الإقتصاد الوطني، إذ تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أهم مؤشر إحصائي يعتمد عليه في قياس معدل التضخم.

لذلك فإنه قبل الوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعكس الإرتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وذلك بالإعتماد على الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك والرقم القياسي الضمني لا بد من الوقوف على أهم تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

شهدت معدلات التضخم في الجزائر إنخفاضا محسوسا بدءا من سنة 2000 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوطنية لتبلغ نسبة 2.1% ليتواصل الإنخفاض ليصل إلى أقل نسبة بمعدل 0.3 % ليرتفع إلى 4.2% سنة2001 وذلك بسبب إرتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3%.

كما بلغ معدل التضخم نسبة 2.6% و3.6% لسنتي 2003 و2004 على التوالي مسجلا إرتفاعا يقدر ب2.3% و 3.3% على التوالي مقارنة بسنة 2000 ويرجع السبب إلى:

- إرتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32% لسنة 2003 مقارنة لسنة 2002 وحوالي 30.4% لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ويترجم هذا الإرتفاع بصفة أساسية لإرتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية وسلع التجهيز.
- إرتفاع السيولة النقدية في الإقتصاد حوالي 3041.9 مليار دج سنة 2003 مقابل 2901.5 مليار دج سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر ب 17.24% وللتحكم في أخطار التضخم الناتج عن الإفراط في السيولة لجأ بنك الجزائر إلى رفع الإحتياطات الإلزامية لدى البنك.
- إرتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية مع عدم فعالية السياسات النقدية للتصدي للآثار السلبية لنمو الكتلة النقدية، جعل التضخم يرتفع إلى 4.7% سنة 2004.

– إرتفعت أسعار الإستهلاك من 1.6% سنة 2005 إلى 5.74% سنة 2009 وهو الأول في العشرية ويرجع هذا التغيير السنوي لإرتفاع الواردات خصوصا أسعار المواد الغذائية وفق النسب التالية: 4.3% سنة 2000، 6.5% سنة 2001، 7.4%سنة 2008 و9.4% سنة 2007[1]

الجدول رقم (3–10): يوضح تغيرات معدل التضخم 2000–2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7
السنوات	2010	2011	1012	2013	2014	2015	2016			
معدل التضخم	3.9	4.5	8.89	3.26	2.9	4.8	5.9			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

–المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول"الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015"، نوفمبر 2015،ص112

– التقرير السنوي 2013، **التطورات الإقتصادية والنقدية للجزائر**، نوفمبر 2014، ص 25.

– محمد لكصاصي، **مداخلة بعنوان التوجهات المالية والنقدية لسنة2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2016، ص15

[1]– زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر–2000–2014**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، منشورة، الجزائر،2014–2015، ص 66.

الشكل رقم (3-3): يمثل منحنى يمثل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016.

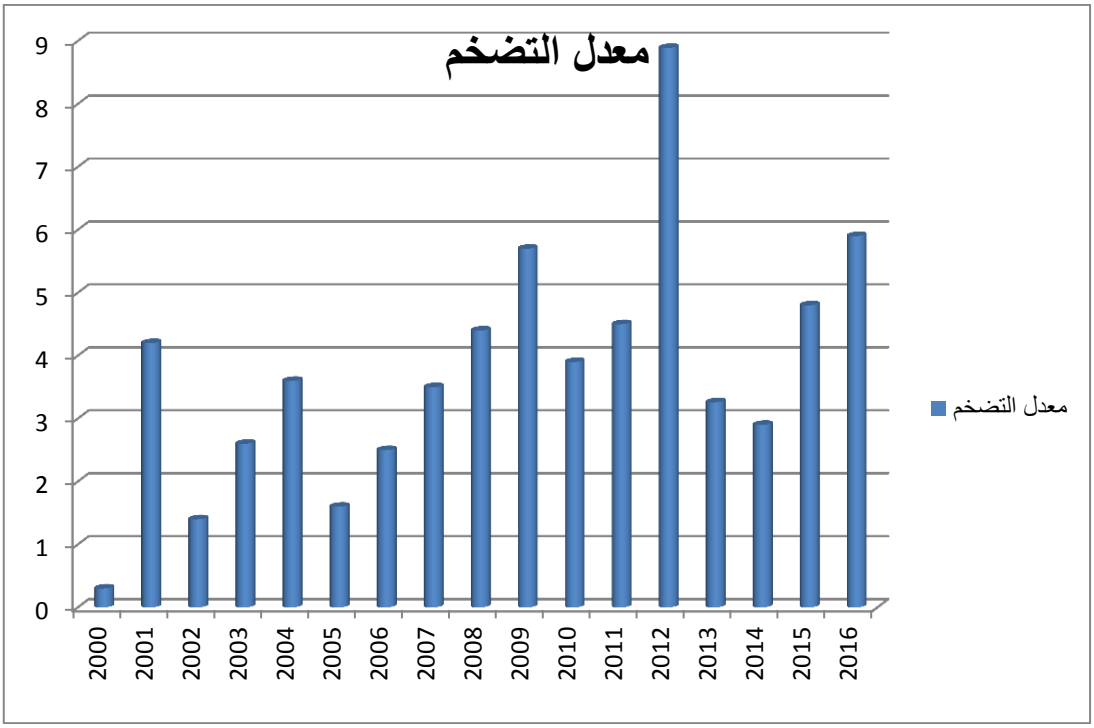

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(**3-10**).

من إستقراء معطيات ومضامين الجدول والشكل يمكن القول أن التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط وإنما أسباب هيكلية ومؤسساتية حيث أن معدل التضخم في الجزائر وصل إلى معدل قياسي بلغ 0.3%عام 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، وتفسير أسباب إنخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات إتخذتها الحكومات برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994-1995،وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الإقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية.[1]

كما سجل معدل التضخم سنة 2001 إرتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم في سنة 2000 وقدر بـ 4.2% ومرد ذلك هو نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30% والتي تزامنت مع إنطلاق برنامج الإنعاش

[1] – بابا عبد القادر، " **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بشار، جامعة مستغانم، الجزائر، بدون ذكر السنة، ص50.

الإقتصادي لينخفض معدل التضخم إلى 1.4% نتيجة إنخفاض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 1.30% سنة 2002.

ويرجع بعض المحللين أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر، يمكن إيجازها فيما يلي:

- التوسع في الإنفاق الكلي الخام، الزيادة في تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور وزيادة الكتلة النقدية، حيث أن إرتفاع معدل نمو كتلة الرواتب والأجور من 4.37% إلى 10.20% ما بين سنة 2000 إلى سنة 2001 أدى هذا إلى إرتفاع معدل التضخم بحيث بلغ 36.29% مقابل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أيضا أن هذا المعدل تجاوز الرقم القياسي المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003.

تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 وذلك بتسجيل معدل 3.6% ثم إنخفض بشكل ملحوظ سنة2005 إلى 1.6% فقد إنخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى (39-)%، كما شهدت سنة 2006 معدل قدر ب 2.5% ويرجع عزو هذا الإنخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي ب 14.3% نقطة مئوية مقارنة بنسبة 2002 على الرغم من الإرتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006. كما عاد الإرتفاع من جديد الذي شهدته سنة 2007 المتميز بتواصل الإنعاش في التوسع النقدي ، بحيث أن معدل التضخم البالغ 3.5% يعتبر متناغما مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، الذي يعبر عن إستقرار الأسعار في المدى المتوسط حول معدل التضخم عند 3% وكذلك بفعل التوسع في السياسة المالية وإنطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي وكما يعود هذا الإرتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية هي: إرتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة ب 18.60% سجلت سنة 2006، وهنا يمكن القول بأن معدل التضخم المسجل سنة 2007 كان من ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية.

يحتل التضخم المستورد جزءا هاما في تطور مؤشر الأسعار عند الإستهلاك على المستوى الداخلي، وبالرغم من الجهد المتواصل لبنك الجزائر في مجال إسترجاع فائض السيولة البنكية، يبقى التضخم عن طريق التكاليف في إرتفاع ويعود سبب الضغوط التضخمية في جزء كبيرمنها إلى إرتفاع المنتجات الغذائية المستوردة، حيث سجلت واردات الجزائر من السلع والخدمات إرتفاعا هاما(34.1% إجمالا)منتقلة من 7.71 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2007 إلى 10.34 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2008 وتخص هذه الزيادة كل من المنتجات الغذائية 68% والتجهيز 47% بفعل إنتقال معدل التضخم

في سنة 2008 إلى 4.4%، ومن أجل المساهمة في إيقاف هذا النوع من التضخم يواصل بنك الجزائر تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع إدارة صارمة لتدخلات السياسة النقدية.

وبعد الصدمة الخارجية الكبيرة لسنة 2009 والناجمة عن الأزمة المالية والإقتصادية حقق الإقتصاد الوطني أداءات مالية معتبرة في سنة 2010، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى إرتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار مما تسبب في إرتفاع أسعار السلع المستوردة، إذ سجل معدل التضخم لسنة 2009 (5.70%) يرجع إلى إرتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ سنة 2008 [1].

شهدت سنة 2010 تراجع معدل التضخم إذ بلغ 3.9% ويرجع هذا الإنخفاض إلى الخدمات والسلع المصنعة[2]، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة، وهذا يوحي بديناميكية الإنكماش التي بدرت في الجزائر، والتي يجب تعزيزها بالتحكم في المحددات الرئيسية للتضخم:

- الإنشاء النقدي خارج المحروقات في تناغم مع النمو الحقيقي.
- التحكم في زيادة تكاليف عوامل الإنتاج وتحفيز العرض.

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2010 كانت بسبب إرتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، إرتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة.

إن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الإقتصادية العالمية منذ 2008 قد جعل الإقتصاد الوطني في 2009، يتحمل أثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لكن الأداءات الإقتصادية والمالية لسنوات 2001 إلى 2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم مواد إدخار الميزانية، قد سمحت للإقتصاد الوطني أن يبرر قدرته على المقاومة المترافقة بإستقرار نقدي ومالي محرر، ولكن مع وضع يتميز بإتساع العجز في الميزانية وإشتداد هشاشة الإقتصاد الجزائري بسبب تبعيته القوية لقطاع المحروقات في حين تحسنت وتيرة النمو الإقتصادي بشكل طفيف سنة 2012 في ظرف يتميز بتضخم نحوالإرتفاع، حيث بموجب سنة 2012 الذروة أي 8.9%. [3] أما في سنة 2011 كان معدل التضخم في حدود 4.5%

---

[1] - مسعودة حمدي، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة2000-2012**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، منشورة)، الجزائر،2013-2014، ص111.

[2] - سعودي علي وآخرون، ، **العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2013- دراسة قياسية**، مجلة العلوم الإحصائية ، العدد 07 ، الجزائر،2013، ص64.

[3] - مسعودة حمدي، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة2000-2012**، مرجع سبق ذكره، ص112.

(3.49% في السداسي الأول و4.52% في السداسي الثاني) لسببين هما النمو السريع لإرتفاع الكتلة النقدية، إضافة إلى المستوى العام لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة.[1]

وتفسر هذه الذروة بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصا إرتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم قد أثر تصاعديا على الأسعار ومن هنا صعبت إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر والتي يتولاها وفقا للإطار القانوني الجديد المتضمن صراحة هدف التضخم.

ويرجع تفسير أيضا الذروة التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 هذا الإرتفاع قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية في سنة 2012 وذلك ب (49.65%).

وبالتالي تميزت هاتين السنتين بحدة التضخم الداخلي الناجم عن أثر السعر لبعض المنتجات الطازجة وتعتبر سنة 2012 السنة الثانية التي يتم فيها العمل بالهدف الصريح للتحكم في التضخم كان قد تم إقامته في أوت 2010، وعليه فإن دور السياسة النقدية يتولاه في مكافحة التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012 ليست نقدية بالكامل، فالعوامل النقدية تعتبرها في هذا المجال وكما سبق وأن ذكرنا أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2012 الذي ينشأ لسببين رئيسيين هما:

- تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد.
- الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.[2]

لكن في 2013 عرف معدل التضخم تباطئا حيث سجل 3.26%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9% وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الإستقرار النقدي خاصة في هذا الظرف المتميز بالإنخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع إنخفاض في أسعار البترول، وهو ما سيجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة.

بعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم في سنتي 2013 و2014 عاد التضخم نحو الإرتفاع في 2015 لتبلغ وتيرته 4.8%، كما بلغ التضخم في سبتمبر 2016 معدل 5.9%.[3]

وبعد تراجعه المعتبر في سنتي 2013 و2014 عاد التضخم إلى الإرتفاع في 2015 لتبلغ وتيرته

---

[1]-طارق قندوز وآخرون، **الإقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة، مجلة جزائرية للإقتصاد والمالية**، العدد04، جامعة يحي فارس –المدية-، الجزائر، سبتمبر2015 ،ص17

[2]-مسعودة حمدي، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة2000-2012**، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114

[3]- صحراوي محمد نجيب، **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 1980-2014**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد قياسي، ميدان علوم إقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، منشورة)، الجزائر، 2015-2016، ص32

4.8%، كما بلغ التضخم في سبتمبر 2016 معدل 5.9 %. [1]

ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم في سنتي 2017-2018 إلى ما يقارب 4.8 % و4.3% على التوالي.

المطلب الثاني:الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال فترة 2000-2013

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا، من قبل الديوان الوطني للإحصاء، وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع و الخدمات، إذ يستخدم رقم"لاسبير" والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك ويوضح لنا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلع من السلع و الخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع و الخدمات في فترة زمنية سابقة.

يتفق المحللون الاقتصاديون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد.

الجدول رقم(3-11) : المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
CPI	70.44	73.4	74.45	77.63	80.71
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
CPI	81.82	83.72	86.8	91	96.23
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
CPI	100	104.52	113.82	117.52	120.95

المصدر:

- خليفي فايزة، شناقي خديجة، **دراسة قياسية لمدى تأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، منشور، الجزائر، 2014-2015،ص 75. بتصرف الطالبتين.
- دهيمي عمر، عزوز عبد الرزاق، **أثر الإنفاق العام وسعر الصرف على التضخم في الجزائر**، 2014، ص 77

[1] - محمد لكصاصي، **مداخلة بعنوان التوجهات المالية والنقدية لسنة2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ضرف صدمة خارجية مستمرة**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2016، ص15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في الوقت الذي قدر فيه المؤشر 70.44 سنة 2000 ارتفع إلى 117.52 سنة 2013، حيث عرفت هذه الفترة استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، أي زيادة قدرها 44.12%، وتضاعفت 1.6 مرة خلال الفترة محل الدراسة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة المالية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الاستهلاك. كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، أهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر، وكذلك حاجة المواطنين اليومية لها حيث تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها ب 0.8% سنة 2000.

أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التأثيث، التربية والترفيه، ففي الفترة (2000-2011) عرفت انخفاض أسعارها، نظرا لانصراف المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه الموارد الاستهلاكية مثل الموارد الغذائية.

كما تساهم الزيادة الجوهرية في أسعار الخدمات 6.7% سنة 2009 من جانبها في زيادة المستوى العام للأسعار و عكس السنوات الأخرى فقد تولد في سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات العامة التي تبقى ضعيفة.

أما في سنة 2010 نجد أن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا 7%، وتعد زيادة الأسعار الدولية للموارد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب وموارد استوائية)، وكذا زيادة أسعار الجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية التي تفسر و تحدد التضخم.[1]

[1] - خليفي فايزة، شناقي خديجة، **دراسة قياسية لمدى تأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، منشور)، الجزائر، 2014-2015،ص ص 74 -76.

المطلب الثالث: الرقم القياسي الضمني في الجزائرPGDP:

يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطية إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية.

الجدول رقم (3-12): تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة2000-2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
PGDP	1634.4	1601.6	1622.8	1758	1973.3
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
PGDP	2291.5	2533	2695	3120	2771
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
PGDP	3218	3791	4004	4105	-

المصدر: خليفي فايزة، شناقي خديجة، **دراسة قياسية لمدى تأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، منشور)، الجزائر، 2014-2015.ص 77.

يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية،ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام، و يمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناءا على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن المائة دل ذلك على وجود ضغود تضخمية، وإن انخفض الناتج عن المائة عبر ذلك على انخفاض في مستويات الأسعار.

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أمامنا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك و أخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجوابات الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي من الصعب تقييم سعرها. ويحتوي كذلك على بعض الأسعار صعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات

الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات.[1]

[1] – عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2012**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير مالية وبنوك وتأمينات ، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، الجزائر، منشورة)، الجزائر، 2011-2012، ص ص 123-124.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة2000-2016.

إن تناول تطور المتغيرات المالية في هذا المبحث إنما هو محاولة لتقييم السياسة المالية للحكومة على المستوى العام للأسعار في الفترة 2000-2016، وهكذا سوف نقوم بدراسة تطور النفقات العامة والإيرادات العامة والأرصدة الموازينية بالإضافة السياسة الضريبية ومدى مساهمتهم في كبح التضخم.

المطلب الأول: السياسة الضريبية في الجزائر وضبط معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016

يعبر النظام الضريبي عن مجموعة الفوائض المالية التي تفرض الدولة اقتطاعها من المكلفين خلال زمن معين، ويشترط في هذه الفوائض أن تكونطجذ=دة مشتقة من بيئتها مراعية للتطور التاريخي للبلاد والواقع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي وأن تعلن بقرارات سياسية.

وتعد الضرائب أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية والتي يتعدى دورها الدور التمويلي إلى دور أكثر عمقًا في توجيه النشاط الاقتصادي، كمواجهة الضغوط التضخمية ومعالجة التفاوت الكبير في مستويات الدخول تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وبهذا الشكل لم تعد الضريبة محايدة بل أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي.

والجزائر بدورها استعانت بهذه السياسة للحد من تفشي ظاهرة التضخم، حيث أنها عرفت تغيرات على اقتصادها لاسيما الجهاز المالي أو الضريبي، حيث كان للأزمة النفطية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار النفط، حيث أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة في نظام القطاع الصناعي العام، ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد، والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة 1992،حيث أنّ هذا التغير تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي انتهجتها الدولة الجزائرية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يتماشى النظام الضريبي الجزائري مع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى، بالإضافة إلى النظام الاقتصادي الوطني الذي تحول من نظام مخطط إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق)، حيث يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي :الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على القيمة المضافة TVA،

الضريبة على أرباح الشركات IBS، و أما في الفترة 1994-1997 فقد كانت أهم الإجراءات المتعلقة بالإصلاح الضريبي تتمثل فيما يلي:

- توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة بتقليص الإعفاءات
- رفع الحقوق الجمركية على المنتجات الكمالية والأجهزة المترلية .
- رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33 % بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات.
- إلغاء الإعفاء من الضريبة على الفوائد المحصلة على سندات الخزينة .
- إلغاء المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة البالغ 40 % وزيادة حصة الإيرادات من الرسم على القيمة المضافة العائد إلى الإدارة المركزية
- إنشاء رقم فردي للتعريف الضريبي لكل مكلف .
- توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة المفروض على المنتجات البترولية .

كل هذه الإصلاحات ومحاولة رفع حصيلة الضرائب كان يرمي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، وتحقيق نوع من التوازن بين النفقات المتزايدة وعجز الإيرادات عن تغطيتها، وإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، وكما سبق وإن استعرضنا تطور السياسة الضريبية في الفترة 2000-2016 وتطور حصيلتها ومدى مساهمتها في ضبط التضخم.[1]

وما ميز النظام الضريبي الجزائري في بداية التسعينيات هو التعقد والتشوه، حيث كان تقليديا يعمل على تكييف النظام الضريبي الموروث من فترة الاستعمار، والذي ظل معتمد عليه في ظل اقتصاد موجه مخطط مركزيا، وقامت الجزائر بتنفيذ برنامج إصلاحي للنظام الضريبي من أجل ضبط زمام الأمور، وللتخفيف من حدة التضخم عمل الإصلاح الضريبي على إتباع سياسة إدارة الطلب الانكماشية وسياسة إدارة العرض التوسعية التي تظهر في المزايا والتسهيلات المقدمة للمستثمرين خاصة المنتجين منهم، وتخفيض العبء الضريبي على الشركات وتمكينها من الإنعاش والنمو الاقتصادي، وهذا لإحداث نوع من التوازن بين العرض والطلب.

[1] – عبد الجليل شليق، **إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

ففي فترة الدراسة ظلت الجباية البترولية المساهم الأكبر في حجم الإيرادات الضريبية حيث تراوحت النسبة بين % 47 و% 70 ، حيث غطت على أهمية الإيرادات الضريبية، وقد ترافقت هذه النتائج مع الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية في مجال تحصيل الضريبة على المحروقات من أجل الحد من هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية وتم تدعيم هذه الجهور بتدابير هيكلية هامة.

✓ إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى المديرية العامة للضرائب حيث تسمح إجراءات عملها بتحقيق معدل أكبر للتحصيل الضريبي.

✓ تأسيس ضريبة جديدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة، والتي تعوض مجموع الضرائب(الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، لرسم على القيمة المضافة) المسدد من طرف صغار التجار ومؤديي الخدمات، الأمر الذي يسهل دفع وتحصيل الضرائب على نطاق واسع.

✓ وضع هياكل جديدة مثل المراكز الضريبية .

وأما عن معدلات التضخم فارتفعت إلى غاية سنة 2004 ليبلغ المعدل3.6%، ثم يعاود الانخفاض إلى 2.5%سنة 2006 ، ويرتفع مرة ليصل سنة 2009 إلى 5.7 % وهذا لأن السياسة الضريبية كإحدى أدوات السياسة المالية لم تكن كافية تماما لتأثيرها على التضخم، والذي بقي يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يعود إلى مدى فعالية باقي السياسات الاقتصادية الأخرى كسياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الميزانية.

ومن خلال ماسبق أي الجدولين رقم (3-5) و(3-8) نلحظ أن مساهمة الجباية العادية بحكم أنها تمس الفرد والشركات بالخصوص أي أن القدرة الشرائية (الطلب) والشركات (العرض)كانت متذبذبة نوعا ما بين الارتفاع والانخفاض، وكذلك تذبذب مساهمة الجباية النفطية والذي يرجع إلى عدم استقرار أسعار النفط في العالم، ومع ذلك نجد أن مكونات الجباية العادية ظلت في ارتفاع مستمر خاصة الضرائب على مداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية.

وعموما يمكن القول أن الضرائب العادية لها أثر مباشر على الأفراد أي على القدرة الشرائية وبالتالي على سلوك المستهلكين، بحيث نجد أن الفرد في كل مرة يحاول الحفاظ على نفس مستوى المعيشة بحسب السياسة الضريبية المتبعة، فالضرائب لها أثران، تأثير على الأفراد وبالتالي التأثير على الطلب المحلي، وأثر على حجم الإيرادات العامة من خلال حجم الأوعية الضريبية ومعدلات العبء الضريبي المطبقة وبالتالي حجم الإيرادات الضريبية المتحصل عليها، حيث الأثر ينتقل على رصيد الموازنة العامة للدولة وهذا حسب الأهمية النسبية لنوع الضرائب، وهنا تطرح إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الجباية البترولية، نظرا أن الاعتماد على وعاء غير مستقر يعتمد على أسعار النفط عالميا، والتي قد تتأثر بالصدمات الخارجية، مما قد يعرض

الإيرادات العامة لنسف واستتراف كبير بسبب ازدياد النفقات العامة في ظل تزايد الحاجات العامة والخدمات المقدمة للمجتمع.

لكن في الجزائر ظلت هذه المشكلة محل جدل، في ظل عدم استقرار النظام الضريبي الجزائري مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات، بالإضافة إلى تعقد هذا النظام، ففي هذاالمجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 إجراءًا ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، وقانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراءًا ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2003 تضمن 68 إجراءًا ضريبيا.

وظلت الجباية البترولية تحتل المرتبة الأولى في مكونات الإيرادات العامة للدولة، ولم تستطع الدولة الجزائرية إحداث نقلة نوعية لإعطاء أهمية وأولوية للضرائب العادية.

وصفوة القول، أنه كان للضرائب دور في ضبط معدلات التضخم من خلال الإصلاحات الضريبية التي أجرتها الحكومة الجزائرية، حيث ساهم هذا الإصلاح في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب العادية، لكنه مازال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في زيادة الإيرادات الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، وزيادة معدلات تغطية النفقات العامة وبالتالي تقليص حجم العجوزات المالية، الذي بدوره ذو صلة وطيدة بالتضخم، وكذا التأثير على الطلب المحلي من خلال التأثير على القدرة الشرائية للأفراد من خلال زيادة أو تقليص العبء الضريبي على المداخيل والأجور. لذلك على الحكومة الجزائرية من أجل تفعيل أداء السياسة الضريبية ضمن إجراءات السياسة المالية أن تسعى لتحسين أداء الإدارة الضريبية وتحسين التحصيل الضريبي وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وتحفيز الاستثمار وتقليص التهرب الضريبي والغش الضريبي، وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع الدخول بشكل عادل، حفاظا على القدرة الشرائية للأفراد وذلك بالنظرإلى المقدرة التكليفية لهم، ودفع الضريبة لكي تكون عاملا مهما من عوامل التحكم في التضخم، ولكن الاستعانة بالسياسة الضريبية في مواجهة التوترات التضخمية يجب أن يتم مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي، خاصة معيشة السكان، إذ يجب أن تكون الضريبة تخدم المصالح الاقتصادية تماشيا مع المصالح الاجتماعية[1].

[1]- عبد الجليل شليق، **إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170. بتصرف الطالبتين.

المطلب الثاني: دور النفقات العامة والإيرادات في ضبط معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

لقد اتضح لنا من خلال ما سبق في الجانب النظري أن نوع النفقة العامة و مدى إنتاجياتها يلعب دور مهم في التأثير على المستوى العام للأسعار، بحيث أن زيادة بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها من ناحية،و ضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى قد يؤدي إلى زيادة الموجات التضخمية .و طبعا كل هذايكون مرتبطا بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة (الوصول إلذ مرحلة العمالة الكاملة أو دون ذلك) و طبيعة اقتصادها(دولة نامية أو متقدمة).

و في هذا الصدد كما هومعلوم نجدشقين رئيسيين للإنفاق العام كتقسيم له في الجزائر هما الإنفاق العام لجاري (ميزانيةالتسيير) وكذلك الإنفاق العام الاستثماري(ميزانية التجهيز). وعليه سيتم تحليل دور الإنفاق العام بشقيه في الجزائر على معدل التضخم.

من خلال ما سبق ومعطيات الجدولين رقم (3-3) و(3-10) ، نلاحظ أن على طول فتْرة معدل التضخم عرف تذبذبا طيل فترة الدراسة صاحبه أيضا تذبذب في نسبة نمو النفقات العامة التي سجلت في بعض السنوات رصيدا سالبا.

حيث نلاحظ جليا أن الفتْرة الزمنية 2000- 2016 وميزاتها (من حيث توجه سياسة الإنفاق العام) لعبت دورا في حصولنا على تلك النتائج، من ناحية أنه سجل أدنى معدل للتضخم سنة 2000 ب 0.3 %. مقارنة بباقي الفترات الزمنية.

لنشهد انطلاقا من سنة 2001 توجها آخر لسياسة الإنفاق العام ، توجها يتمثل في التَّركيز أكثر على الإنفاق العام الاستثماري و هذا بالتوسع فيه تطبيقا للفكر الكينزي من أجل إنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود.وعليه خلالها انقلبت الأدوار، حيث أصبح الإنفاق العام الاستثماري هو العامل الأكثر تأثيرا في التضخم من خلال نسبه المرتفعة والتي كانت سببا في حدوث ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، فالبرغم من أنه يعتبر من قبيل الإنفاق االمنتج وهو لا يعتبر عامل محفز لحدوث التضخم إلا أنه في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري يلعب دورا، وهذا من خلال علاقته بالواردات و تأثير هذه الأخيرة على الأسعار المحلية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك نوع من أنواع النفقات العامة لابد من التطرق إليه كنوع منفرد ألا و هو الإنفاق العسكري أو الحربي، الذي أثار جدلا في الفكر المالي من ناحية مدى إنتاجيته و بالتالي دوره في حدوث الموجات التضخمية من عدمها باعتباره كقاعدة عامة هو من قبيل الإنفاق غير المنتج – إذ هو يتمثل في إنفاق نقدي يخلق دخولا نقدية لا يقابلها زيادة في إنتاج السلع و خاصة السلع

الاستهلاكية .فهو بالتالي يلعب دورا لا يستهان به في دفع النفقات العامةنحو النمو في العديد من الدول من ناحية، و ظهور موجات التضخم من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للأثر الضعيف للإنفاق العام الجاري(نفقات التسيير)على معدل التضخم، فيمكن تفسير و إرجاع ذلك لكون أن على طول فتَّرة الدراسةتميز الإنفاق العام الجاري بترشيده سواء خلال فترة الدراسة 2000-2016. فالإنفاق العام الجاري الذي يعرف خلال فتَّرة الدراسة زيادة مطردة ظاهرة التي من شأنها أن تؤثر طرديا و بقوة على معدل التضخم. وأنه حتى و لو كانت هناك زيادة في الإنفاق العام الجاري فإن هذا عادي و لا يمكن تجنبه لأنه يؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية، التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة.

حيث وجود الأثر القوي للإنفاق العام الاستثماري(نفقات التجهيز)على معدل التضخم و علاقته الطردية به هو راجع إلى :أنه نظرا لطبيعة الاقتصادالجزائري الذي هو اقتصاد نامي يتميز بضعف قطاعاته الاقتصادية و بالأخص.

الصناعية(التكنولوجية) و الفلاحية، و كذلك يتميز بعدم مرونة جهازه الإنتاجي و تدني كفاءة مؤسساته الخاصة و العمومية. فإنه عند زيادة الإنفاق العام الاستثماري أي زيادة الطلب الاستثماري (التجهيزات) سيتم تغطيته و سده من خلال الواردات الأجنبية كون الاقتصاد الجزائري ليس باقتصاد إنتاجي.

مما يعتني أن الأثر الاقتصادي الايجابي له على الاقتصاد الوطني(زيادة معدلات النمو الاقتصادي والناتج)يكون مثبط وأن أثره على المستوى العام للأسعار المحلية لا يظهر إلا من خلال الدور الذي تلعبه أسعار الواردات الأجنبية وفق السوق االعالمي (بمعنى ارتفاعها يؤدي إلى حدوث التضخم المستورد).[1]

وبالتالي فإن النتيجة التي نتوصل إليها أن الإنفاق العام سواء كان جاريا أو استثماريا فإنه يساهم في إحداث فائض الطلب المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة و من ثم فإنه يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر.

[1]- أسماء ناويس، **أثر سياسة الإنفاق على معدلات التضخم للفترة 1999- 2011**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، غير منشورة)، الجزائر، 2013-2014، ص ص 184-185. بتصرف الطالبتين.

المطلب الثالث: دور سياسة العجز الموازيني في ضبط التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2016.

من المعلوم أن إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في بلد ما يخضع لقواعد وأسس متفق عليها، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثر الموازنة العامة بالظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد، إذ غالبا ماتعد الموازنة العامة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة البلد، كما أن الأهداف التي تحدد لها غالبا ما تتوافق مع الأهداف الاقتصادية التييود البلد تحقيقها، وفي نفس السياق تتميز الموازنة العامة في الجزائر بخصائص تشمل كلا من الإطار القانوني وهيكل الموازنة، وتعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تقليص معدلات التضخم من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية، أو من خلال الطريقة التمويلية لعجز الموازنة العامة للدولة.

فأما في الجزائر وعن مدى تأثير الرصيد الإجمالي للميزانية على استقرار الأسعار فإنه يختلف عن تأثير كل من النفقات والإيرادات، فإذا كانت النفقات تعمل على إحداث تغييرات على مستوى الطلب الكلي عن طريق الإنفاق الجاري والتحويلات الحكومية، وإذا كانت الإيرادات تعمل على إحداث تغييرات على مستوى الاستهلاك والاستثمار الخاص عن طريق تغييرات في النظام الضريبي، فإن تأثير الأرصدة الميزانية يعمل من خلال الكيفية التي يمولها العجز الموازني، وهو يعني أن الدولة وحتى تتمكن من تحقيق عملياتها الإنفاقية المبرمجة من خلال الميزانية، وبسبب العجز في هذه الأخيرة فإن الحكومة تلجأ إلى عدة طرق لتغطية هذا العجز الموازني، سياسة التمويل البنكي إصدار نقدي، تمويل غير بنكي، تمويل خارجي، وصندوق ضبط الإيرادات، فلجوء الدولة إلى طريقة التمويل عن طريق الإصدار النقدي من أجل تغطية وتمويل النفقات، هذا الأمر يؤدي إلى الزيادة في عرض النقود دون أن تقابلها زيادة في عرض السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الارتفاع في مستوى الطلب الكلي، أما إذا كان التمويل بالوسائل غير النقدية فإن ذلك يؤدي إلى التقليل من عرض النقود، مما يؤدي إلى خفض مستوى الطلب الكلي، ومحاولة لإبراز هذا الجانب سوف يتم التطرق إلى طرق تمويل العجزالموازني في الجزائر وتأثير ذلك على المستوى العام للأسعار.

ففي سنة 2000 نجد أن معدل التضخم انخفض إلى 0.3 % بعد أن تحسن رصيد الميزانية، سجل الرصيد الموازني عجزا قدره 398.8 مليار دينار، تم تمويله عن طريق التمويل غير البنكي بـ 105. مليار دينار، و407.0- مليار دينار عن طريق التمويل البنكي، وواصلت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي والعالم الخارجي، وظل معدل التضخم في انخفاض حيث بلغ أدنى مستوى له في ذات السنة. لكن في سنتي 2001 و 2002 سجل الرصيد في الموازنة فائضا قدره 171.0 مليار دينار و10.5 مليار دينار على الترتيب، لكن الملاحظ أن معدل التضخم ارتفع إلى4.2 % في سنة 2001

بالرغم من أن التمويل في العجز اعتمدت فيه الدولة على صندوق ضبط الإيرادات، وانخفض في سنة 2002 إلى 1.4% ، وفي نفس الوقت اعتمدت الحكومة في تمويلها للعجز على الإصدار النقدي ب 31.6 مليار دينار، ولم تلجأ لصندوق ضبط الإيرادات هذه المرة، لكن أكيد أن هذا الأمر سيعود إلى اعتبارات أخرى قد تتعلق بالسياسة النقدية.

أما في الفترة 2003-2008 فقد ظل الرصيد الموازيني يسجل فائضا قدر ب مليار دينار 438.5 سنة 2003 و906.9 مليار دينار سنة 2008. وعرفت هذه الفترة تذبذب في معدلات التضخم بين الصعود والهبوط حيث سجل معدل التضخم في 2003 ما يقارب 206% وفي سنة 2008 سجل مايقارب 4.4%. وعموما من خلال ما سبق نلاحظ أنه كلما تخلت السلطات عن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد كلما انخفض معدل التضخم، وكلما سارعت في التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي كلما تسارع معدل التضخم في الانخفاض، حيث لاحظنا أنه وبعد ما كان معدل التضخم 0.3% في سنة 2000 و ارتفع في سنة 2009 إلى و5.7% وبلغ ذروته في سنة 2012 حيث بلغ 8.89% صاحبه حدوث عجز في الرصيد الموازيني قدر ب 713.1- مليار دينار سنة 2009 و 41713.3- مليار دينار سنة 2015 وأخذ بعدها يتناقص حتى وصل في سنة 2015 إلى ما يقارب 4.8% بسبب الرجوع إلى طريقة التمويل البنكي.[1]

[1]- عبد الجليل شليق، **إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص 148. بتصرف الطالبتين.

خلاصة الفصل:

يعتبر التضخم من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، الذي تعاني منه كل الدول، آخذا حيزا كبيرا من الأفكار والاهتمامات وجهود الاقتصاديين الهادفة لمعالجته، وفي ظل البحث عن مخارج من مأزق التضخم تم الاهتمام بتناول السياسات المتاحة للدولة لعلاجه ومكافحته، فكانت الوسائل تتمثل في السياسة المالية.

وتشكل السياسة المالية أحد الأوجه الأساسية للسياسة العامة، وأنها تقوم بتحديد مجموع التقنيات والوسائل والإجراءات التي تهدف إلى إدارة وتنظيم الحياة الاقتصادية، وكذلك السيطرة على الاختلالات التي تلامس الاقتصاد الوطني، والبحث في سبل علاجها. والجزائر على غرار باقي دول العالم النامي اعتمدت العديد من السياسات الاقتصادية، لتحقيق الهدف المرتجى ألا وهو السيطرة على الاختلالات الاقتصادية، ومن هذه السياسات تبرز السياسة المالية المطبقة في الجزائر.

وتتجلى أهمية السياسة المالية في كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال أدواتها المتعددة و التي تسعى إلى تحقيق السيطرة على معدلات هذه الظاهرة .

خاتمة

خاتمة

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية والتأثير على الطبقات والشرائح لاجتماعية على إعتبار أن هذه الأدوات والإجراءات تطبق على الأفراد والجماعات البشرية، لذلك تتعدد أهداف السياسة المالية وتتشابك في إطار المجتمع الاقتصادي وللسياسة المالية أدوات متعددة تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية(التضخم) ،فتؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة، وبتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية من أدوات الضريبة وأدوات الإنفاق العام وغيرها التي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي وتؤدي لتحقيق الأهداف العامة.

ويعتبر التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي. وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية، لا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده.

وبالعكس أيضاً لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، إن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له.والمعروف أن التضخم هو مؤشر خلفه تكمن حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة من أولويات الدولة.

ومن هذا المنطلق، جاءت الدراسة التي تناولت موضوع السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، التي عانت موجات تضخمية ترجمت بالإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ومن خلال التعرض لهذه الظاهرة في الإقتصاد الجزائري تم تحليل ظاهرة التضخم وأرقام قياسه، بالإضافة إلى تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط معدلات التضخم.

وبعد تقديم مختلف العناصر التي تعرضت إليها الدراسة. من خلال هيكلة الخطة وتقسيمها إلى جانب نظري، لتزويد الباحث بالخبرة لفهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة، وتوظيف كذلك لفهم أبعاد الجانب التطبيقي للدراسة ومن ثم القدرة على التحليل. حيث سيتم فيما يلي ذكر أهم النتائج التي يمكن استخلاصها.

اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى**: والتي نصت على "**تكمن العوامل المسببة للتضخم والتي يمكن تصنيفها إلى جانبين هما" الأول الطلب الكلي والثاني العرض الكلي"**، كما أن له عدة آثار على كل من المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.هذه الفرضية صحيحة فالطلب الكلي يؤثر على التضخم بزيادة الإنفاق

الاستهلاكي والاستثماري، التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف، العجز في الميزانية، تمويل العمليات الحربية، الارتفاع في معدلات الأجور، أما الثاني العرض الكلي يؤثر عليه من خلال عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، تناقص في العناصر الإنتاجية

- ✓ **الفرضية الثانية:** والتي نصت على **"تضارب مقصود السياسة المالية ومفهومها لدى مختلف المدارس الاقتصادية فكل حسب وجهة نظره ومنطلق فكره"** هذه الفرضية صحيحة إلا أنهم اجمعوا على تعريف واحد وهو "تجند الدولة لنفقاتها العامة وإيراداتها العامة وكذا قروضها العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها التوازن والاستقرار الاقتصادي".
- ✓ **الفرضية الثالثة:** والتي نصت على" **ساهمت السياسة المالية المطبقة في الجزائر بأدواتها المختلفة في معالجة ظاهرة التضخم الذي واجه الاقتصاد الجزائري"** هذه الفرضية صحيحة حيث يتم اللجوء إلى استخدام السياسة المالية في حالة التضخم: أي أن يكون العرض الكلي أدنى من الطلب الكلي مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، فتسعى السياسة المالية لخفض مستوى الطلب الكلي من خلال:
  - الرفع من الضرائب حتى تتراجع دخول المستهلكين وينخفض الطلب الكلي عندئذ يستقر المستوى العام للأسعار.
  - التخفيض من الإنفاق العام الذي يقودنا إلى تراجع الطلب الإستهلاكي وبالتالي الطلب الكلي، فيتم الحد من إرتفاع الأسعار.
  - وكذلك نقول أن اتباع سياسة مالية إنكماشية (زيادة الضرائب، تخفيض الإنفاق الحكومي) ، يؤدي إلى زيادة فائض الميزانية أو التقليل من العجز فيها وهذا ما يساهم بدوره في تخفيض الطلب الكلي ومن ثم معدل التضخم.

نتائج البحث:

بعد التطرق إلى ملخص هاته الدراسة، والتي تشكل عصب الجدال فيها حول مدى فعالية السياسة المالية وضبطها للتضخم في الجزائر في الفترة 2000-2016 ،والتي نخلص في خاتمة عرضها إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الإقتصادية.

2- أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب الاقتصاد.

3- تبين أن التضخم وطبق التعاريف المختلفة بحسب الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية أو بحسب الفرضيات المفسرة له،أن لتضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والذي

ينتج عن فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، أما التضخم كظاهرة نقدية فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4-السياسة المالية ماهي الا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهي تشكل أداة فعالة في ضبط التضخم.

5-التضخم من المؤشرات الرئيسية التي تبين مدى تحكم الدولة في أوضاعها الاقتصادية.

توصيات البحث:

على ضوء النتائج المتوص لإليها وفي ظل اختبار فرضيات الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- الاستمرار في صياغة السياسة المالية بمنهجية اقتصادية علمية محكمة تستهدف الحد من ارتفاع الأسعار، عن طريق تحقيق توازن الميزانية وذلك بالسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق:
- ترشيد النفقات الحكومية وإخضاعها لمعايير الجدوى الاقتصادية، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي تخفيض العجز الموازني، ولا يجب أن يكون تقليصها على حساب نوعية الخدمات العامة وحسن أدائه، معا لتأكيد على مراعاة الجانب الإجتماعي، تجنبا لأي غضب وسخط شعبي على السلطات الحكومية.
- السعي نحو إصدار تشريعات ضريبية تلامس الواقع الضريبي الجزائري، وذلك من أجل محاولة حل إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الضرائب الجبائية وإعطاء دور أكبر لها، بغية المساهمة في موارد الدولة العامة، وضمان مواكبة الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة وبالتالي التخفيف من العوامل المنشئة للتضخم، وكذا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي، مع مراعاة العدالة الضريبية في المجتمع، والاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.
- التأكيد على بقاء الاعتماد على الوسائل التمويلية الحقيقية والتخلي عن سبل التمويل التضخمي والمتمثلة في الإصدار النقدي الجديد.
- تأطير التجارة الخارجية ومراقبة حركتها لمنع استيراد التضخم، وذلك من خلال تقليل الاستيراد من الخارج، عن طريق تشجيع الصناعة الوطنية وتحفيزها بشتى الطرق، من أجل إحلال المنتجات المستوردة.
- تبني إصلاحات هيكلية حقيقية بتشجيع القطاع الزراعي والصناعي، بغية التخلص من التبعية الغذائية للخارج والقضاء على جميع مظاهر التخلف الاقتصادي، وبالتالي إزاحة الأسباب والعوامل الهيكلية للتضخم.

- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الإستثمارية بدلا من النفقات الإستهلاكية والمساهمة في التنمية.
- العمل على محاربة الآثار السلبية لظاهرة التضخم، وإيجاد تقارب بين طبقات المجتمع لتفادي التصدعات، ومحاربة الفساد الإداري كالرشوة.
- حرص الدولة على بقاء التضخم ضمن معدلات منخفضة.
- إصدار التشريعات الضريبية التي تساهم في توسيع نطاق فرض الضريبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي، والعمل على رفع نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية.
- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة " المؤسسات الإنتاجية"بما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.

آفاق البحث:

رغم محاولتنا لإثراء هذا البحث بكل المعلومات اللازمة والضرورية إلا أنه من الطبيعي لا يخلو من النقائص، وهذا لاتساع نطاق الموضوع وأهميته، ويتطلب هذا الموضوع عدة بحوث للإلمام به، لذلك نفتح باب البحث في هذا المجال للدفعات القادمة ونشجعهم في الخوض فيه فهو موضوع أثري شيق المعالم، ونقترح بعض المواضيع كالآتي:

- دراسة مقارنة بين فعالية السياسة المالية والسياسات الإقتصادية الأخرى في تحقيق التوازن الإقتصادي.
- دراسة تهتم بأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار من خلال إستخدام طرق التحليل القياسي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. قائمة الكتب:

1– أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

2– أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد وإيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002.

3– أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 1993.

4– أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، بدون الطبعة، دار زهران للنشرو التوزيع، عمان، 1993.

5– أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1999.

6– أكرم حداد ومشهور هذلول، **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

7– الروبي نبيل، **التضخم في الإقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للإقتصاد المصري**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،1973

8– السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية –القاهرة–، مصر، 1993.

9– بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، الطبعة الثانية،، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

10– حسام داود وآخرون ، **مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع– عمان–، الأردن، 2005 .

11– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009

12– نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الإقتصادية** ، الطبعة العربية02، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2015.

13– زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص 207–212.

14– سمير حسون، **الإقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

15– ضياء مجيد الموسوي، **الإقتصاد النقدي**، بدون طبعة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص 2018

16– ضياء مجيد، **إقتصاديات التقود والبنوك**، بدون طبعة، مؤسسات شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2005.

17– طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع– عمان–، الأردن، 1999.

18– عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**. بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت،1992.

19– عاطف وليم أندوراس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول إلى إقتصاد السوق**، الطبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2005، ص 118.

20– عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع– بيروت–، لبنان، 1985.

21– عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

22– عبد المطلب عبد المجيد **السياسات الإقتصادية (تحليل كلي وجزئي)**. بدون طبعة. مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع. القاهرة.

23– علي حافظ منصور، **إقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

24– علي لطفي، **التنمية الإقتصادية**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع– القاهرة– مصر، .1980

25– عوض فؤاد هاشم، **إقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1971.

26– عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الإشعاع للنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، 1997.

27– غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشرو التوزيع ، الإسكندرية ، 2000.

28– فكري أحمد نعمان، **النظرية الإقتصادية في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1985.

29– فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة، عالم الكتاب الحديث للنسر والتوزيع- أربد-، الأردن، 2008.

30– قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 223.

31– مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام**، بدون طبعة، دار الغريب للنشرو التوزيع، القاهرة، 2002.

32– مجدي محمود شهاب، **إقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2002.

33– مجيد ضياء، **إقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

34– محمد حلمي جبلاني، **محاسبة التضخم المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العرب للنشر والتوزيعي، عمان، بدون ذكر السنة.

35– محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1973.

36– محمد عزت غزلان، **إقتصاديات النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 2002.

37– محمد يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

38– محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

39– محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع -عمان-، الأردن، 2000

40– ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، بدون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

41– ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، الطبعة الرابعة، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق،بدون ذكر السنة.

42– نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

43– هيثم الزغبي وحسين أبو زيت، **أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2000.

44– يسرى عبد الرحمن، **إقتصاديات النقود**، بدون طبعة، دار الجامعة المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1979

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

1– بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف– دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**،(مذكرة تدخل في نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد– ، تلمسان– غير منشورة)، الجزائر، 2014–2015، بتصرف الطالبتين،

2– خليفي فايزة، شناقي خديجة، **دراسة قياسية لمدى تأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990–2014**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، منشور)، الجزائر، 2014–2015.

3– درواسي مسعود، **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990–2004**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2005–2006.

4– ضيف محمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقصادي المستديم في الجزائر 1989–2012**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3–، غير منشورة)، الجزائر، 2014–2015، بتصرف الطالبتين.

5- محمد فلاح، **السياسة الجبائية الأهداف والأدوات بالرجوع لحالة الجزائر**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة) ، الجزائر.

6- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية**، دراسة حالة الجمهور اليمنية (1990-2003)،(رسالة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة)، الجزائر، 2006.

7- سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**،(رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان-، غير منشورة) ، الجزائر، 2010-2011. بتصرف الطالبتين.

8- عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2012**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير مالية وبنوك وتأمينات ، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة لمسيلة، الجزائر، منشورة)، الجزائر، 2011-2012. بتصرف الطالبتين.

9- زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر- 2000-2014**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة البويرة ، غير منشورة) ، الجزائر،2014-2015. بتصرف الطالبتين.

10- زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر- 2000-2014**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة البويرة ، غير منشورة) ، الجزائر،2014-2015. بتصرف الطالبتين.

11- سلام حمزة ، ولدبيوز فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000-2014**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أكلي محند أولحلج-البويرة- غير منشورة)، الجزائر، 2013-2014. بتصرف الطالبتين.

12- صحراوي محمد نجيب، **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 1980-2014**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد قياسي، ميدان علوم إقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، منشورة)، الجزائر، 2015-2016. بتصرف الطالبتين.

13- غالم سعدية، غطاس منال، (**السياية المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي – دراسة حالة الجزائر 2001-2013**- ، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية- تخصص إقتصادية المالية والبنوك، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015، بتصرف الطالبتين،.

14- مسعودة حمدي، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة2000-2012**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، منشورة)، الجزائر،2013-2014.

III. المجلات والمقالات العلمية والدوريات :

1- دانيال عبد الله رزق، **التضخم أزمة النظام الرأسمالي**، مجلة الإقتصاد، العدد 53، ص 45.

2- سعودي علي وآخرون، ، **العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2013- دراسة قياسية**، مجلة العلوم الإحصائية ، العدد 07 ، الجزائر،2013.

3- طارق قندوز وآخرون، **الإقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة**، مجلة جزائرية للإقتصاد والمالية، العدد04، جامعة يحي فارس –المدية-، الجزائر، سبتمبر2015 .

4- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الاثر الكمي للانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، ديسمبر 2016.

5- قاسم حمود، **التضخم من منظور إسلامي**، مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد8، الأردن، العدد:4، 1992.

6- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة** ، سلسلة عالم المعرفة، الرقم:226، الكويت، 1998.

IV. الملتقيات والمؤتمرات :

1- بابا عبد القادر، " **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بشار، جامعة مستغانم، الجزائر، بدون ذكر السنة.

2- سمير ولد باحو، **المرتكزات المالية و الاقتصادية لقانون المالية 2015**،(مداخلة ضمن ندوة علمية لطلبة الدكتوراه حول المالية العامة بعنوان" قانون المالية 2015 ورهنات الاقتصاد الجزائري")،جامعة أدرار، الجزائر، بدون ذكر السنة. بتصرف الطالبتين.

3- شوقي أحمد دنيا، **التضخم والربط القياسي: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي**، مداخلة ضمن ندوة " قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات"، السعودية- جدة-، أفريل 1994،. التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، 2015/43/04 نوفمبر 2015 ص19.

4- صالح مفتاح، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي"السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، -الجزائر-، ديسمبر2005

5- لعراف فائزة وسعودي نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة- الجزائر-، نوفمبر 2011.

6- محمد لكصاصي، **مداخلة بعنوان التوجهات المالية والنقدية لسنة2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2016.

7- ملاي ختير رشيد، **السياسة النقدية في الجزائر واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر2005.

V. تقارير الهيئات والمنظمات الوطنية:

1- بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011.

2- بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية للجزائر**، التقرير السنوي 2013،نوفمبر 2014.

3- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، 2015/43/04 نوفمبر 2015.

4- تقرير المادة 78 من قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض " يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة، على أن يتم

ذلك على أساس تعاقدي وفي حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية.

5– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول "**الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015**"، نوفمبر 2015.

VI. الجرائد الرسمية:

1– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأحد 28 رمضان 1421هـ، الموافق ل 24 ديسمبر سنة 2000 ، العدد 80.

2– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية 17 رمضان عام 1420 هـ، الموافق ل 25ديسمبر سنة 1999، العدد 92 .

3– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأحد 8 شوال عام 1422هـ، الموافق ل23 ديسمبر سنة 2001 ، العدد 79.

4– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية،الأربعاء 21 شوال عام 1423هـ، الموافق ل 25ديسمبر 2002، العدد 86.

5– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الاثنين 5 ذو القعدة عام 1424هـ، الموافق ل 29 ديسمبر 2003، العدد83.

6– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الخميس 18 ذو القعدة عام 1424هـ الموافق ل 30ديسمبر 2004، العدد85.

7– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأربعاء 23 جمادى الثانية عام1427هـ، الموافق ل19 يوليو سنة 2006، العدد47.

8– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 07 ذو الحجة عام 1427 هـ، الموافق ل 27ديسمبر 2006، العدد 85.

9– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الاثنين 22 ذو الحجة عام 1428 هـ، الموافق ل31 ديسمبر2007، العدد 82.

10– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأربعاء 30محرم 1430هـ ، الموافق ل31ديسمبر2008، العدد 74.

11– الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الخميس 14 محرم 1431هـ، الموافق ل 31ديسمبر 2009، العدد 78.

12– الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الخميس 24 محرم 1432هـ، الموافق ل 30 ديسمبر2010، العدد 80.

13– الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الخميس 4 صفر1433هـ، الموافق ل 29 ديسمبر2011، العدد72.

14– الجريدة الرسمية للجمهورية الديقراطية الشعبية، الاحد 16 صفر 1434هـ، الموافق ل 30 ديسمبر 2012، العدد.

15– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الثلاثاء 28صفر1435هـ، الموافق ل 31 ديسمبر 2013، العدد68.

16– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأربعاء 30ربيع الاول 1436هـ ، الموافق ل31ديسمبر2014، العدد 78.

17– الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الخميس 19ربيع الاول 1436هـ ، الموافق ل31ديسمبر2015، العدد 72.

VII. المراجع باللغة الأجنبية:

LES OUVRAGS

1– BERNIER Bernard, Yves, **Initiation à la macro économi**, Dunod, paris, 9 edition, 2007 .

2– François escalle, **Maitriser les finances publiques**, **pourquoi**, **comment ? Edition économica**, 2005 .

3– GERARD BRAMOULLEk ET DOMINIQUE AUGEY, **ECONOMIE MONETAIRE**, **EDITION DALLOZ PARIS**, 1998.

4– M.E. BNISSAD. **ESSAI d analyse monetaire avec reference a l algerie 3eme**. **Edition .o. p. u**. alger. 1980.